AL-MIZAN
الميزان
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL
جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»
رئيس التحرير
سليمان الفرزلي
المجلد الخامس – العددان الثاني والثالث – كانون الاول ١٩٩٧ – كانون الثاني ١٩٩٨
Vol. 5. Issues 2-3 . December 1997 - January 1998

خفض قيمة الليرة اللبنانية

❐ في ضوء اتفاق الترويكا اللبنانية على معالجة مشكلة عجز الميزانية والهدر الحكومي، وهو الاتفاق الذي يقضي بتحويل جزء من الدين الداخلي الى دين خارجي، ترددت أقوال نفتها الحكومة، بان ذلك سوف يتبعه خفض في سعر صرف الليرة. لكن سياسة رئيس الحكومة رفيق الحريري منذ قدومه الى السلطة قبل خمس سنوات قامت على استقرار سعر الصرف، بل إن استمراره في الحكم يتخذ مبرره الأول من هذا الاستقرار.

ومع ذلك فإن الشعور العام السائد، هو أن السعر الحالي لصرف الليرة مفتعل لسبب سياسي في المقام الاول، وأن الواقع الاقتصادي الذي الت اليه البلاد خلال حكم الحريري، لا يسوغ استمرار القيمة الحالية لليرة. ومن هذه الناحية، يشبه وضع الحريري في لبنان وضع مهاتير محمد في ماليزيا، من حيث الدخول في مشاريع كبرى عالية الكلفة من غير الممكن تنفيذها بغير مديونية عالية على الحكومة، وهو ما وصف في كوالالامبور بانه «بناء قصور في الهواء»، الأمر الذي أدى في النتيجة الى هروب الرساميل الخارجية والخفض الاضطراري لقيمة العملة المحلية. والمستفيد الأكبر في لبنان من سياسة الحفاظ على سعر مفتعل لليرة هو القطاع المصرفي، بالاضافة الى الحريري. ذلك أن السياسة القائمة هي بمثابة تحويل مبالغ صافية بالدولار من خزينة الدولة الى المصارف الدائنة للحكومة. فلا عجب أن تتزايد الدولرة الآن بعد الإعلان عن تحويل الدين الداخلي الى دين خارجي، ولا شغل للمصارف سوى الإقراض المربح جداً للدولة، طالما بقي سعر الصرف ثابتاً بصورة مفتعلة.

ولذلك ليس هنالك بد من إعادة النظر في سعر الصرف باتجاه تخفيض قيمة الليرة، إذا كان لحركة النشاط الاقتصادي العام أن تنهض من ركودها الحالي.

وليس المطلوب أن يجري التخفيض دفعة واحدة بنسبة ٢٥٪ كما يقترح البعض، بل بنسب أقل على فترات متباعدة نسبياً، اي بنسبة ٥ الى ١٠٪ كل ستة أشهر على مدى السنتين المقبلتين، شرط أن يتم ذلك بالتوازي مع إجراءات جدية أخرى لتصحيح الاختلالات المزمنة في الميزانية وفي الميزان التجاري.

فالتخفيض المنطقي في إطار سياسة مالية ونقدية واضحة وقابلة للتنفيذ، اهميته في المرحلة الراهنة انه يلغي من الأذهان أن السياسة القائمة مفتعلة، وهذا بحد ذاته يعيد شيئاً من الثقة الداخلية والخارجية بالوضع اللبناني وآفاق تطوره الى الأحسن. ثم إنه يعيد درجة معقولة من التوازن بين الطموح المنشود والإمكانيات الواقعية للبلاد من حيث القدرة على تنفيذ ما هو ممكن، وإعادة تشكيل الخطة الأصلية الواسعة في هذا الإطار الواقعي.

غير أن الأهم من ذلك، هو التنفيذ الجدي والموثوق للإصلاحات اللازمة، بما في ذلك الاتجاه الى خفض سعر صرف الليرة، ومصارحة المستثمرين المحليين والأجانب بكلام حقيقي يمكنهم الركون اليه في قراراتهم، لأن الاستثمارات الحقيقية المطلوبة هي بطبيعتها طويلة الأجل، وبالتالي تتطلب درجة عالية من الوضوح والثقة، حتى لا تضطر الى الانسحاب المفاجيء في يوم من الأيام لتحديد خسائرها، ولخسارة مؤكدة للبلاد.

وخلافاً للمظنون بأن الوقت ما زال مبكراً لفتح موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية، فإن الوضوح يقضي على الأقل بإصدار إشارات مؤكدة من الآن حول ما إذا كان التمديد للرئيس الحالي وارداً أو غير وارد.

«الميزان»

القمة الإسلامية في طهران تذيب الجليد بين إيران وجيرانها

الخليج يعوِّض الخسائر الإيرانية في الحرب مع العراق!

واشنطن – «الميزان»

❐ لخيبة الولايات المتحدة، كان مؤتمر القمة الإسلامية في طهران، من حيث مستوى حضوره ونتائجه بإذابة جليد العلاقات بين إيران وجيرانها العرب، أنجح من مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي رعته مادلين أولبريت وزيرة الخارجية، والذي كان المقصود منه إذابة الجليد بين إسرائيل والدول العربية. وتقول مصادر عليمة في واشنطن، إن إيران تتوخى أن تقدم لها الدول العربية الخليجية تعويضات عن خسائرها من الحرب مع العراق بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨، وهي الحرب التي مولت دول الخليج فيها العراق بمبالغ تزيد عن ٣٠ مليار دولار.

وفي رأي المصادر النفطية الأميركية، أن إيران تعاني من مشكلة حقيقية في إنتاجها النفطي بحيث أنها تجد صعوبة في تلبية حصتها الحالية المقررة في منظمة «أوبيك»، نتيجة ضعف قدرتها على تدبر الاستثمارات المالية الضخمة اللازمة لتطوير حقولها وزيادة الانتاج من الآبار القديمة. وتقدر هذه المصادر حاجة طهران الى الاستثمارات النفطية للحفاظ على انتاجها النفطي في مطلع القرن المقبل بحدود طاقتها الانتاجية الراهنة، بما بين ١٥ و ٣٠ مليار دولار، وهي مبالغ لن تستطيع الحصول عليها عالمياً في ظل الحظر الأميركي الراهن ضدها.

والمصدر الوحيد المتاح لها عن قرب، هو أن تمد لها الدول النفطية العربية في الخليج يد العون لاعتبارات أمنية.

وتشير المصادر الأميركية الى أن هناك احتمالين لتلبية المتطلبات الإيرانية من الدول الخليجية، هما:

١ – أن تقدم السعودية والكويت قروضاً ميسرة الى طهران بحدود ١٠ مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة.

٢ – أن تقدم دولة الإمارات لها مبلغ ١٥ مليار دولار خلال الفترة ذاتها لقاء إعادة الجزر الثلاث المحتلة الى السيادة الإماراتية.

وتشير دراسات وكالة الطاقة العالمية في باريس الى أن إيران في مطلع القرن المقبل، سوف تتحول الى دولة مستوردة للنفط إذا استمر الوضع الراهن على حاله، بما ينبيء بمخاطر أمنية وجيوبوليتيكية في منطقة الخليج. ويستدل من الجدول المرفق كيف سيتطور الوضع النفطي الإيراني حتى العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع السنوات السابقة. وهذا عائد الى سببين رئيسيين، هما: تناقص الطاقة الانتاجية للأسباب المشار اليها، وتزايد الاستهلاك الداخلي بسبب المشاريع العمرانية وارتفاع عدد السكان.

ذلك أن البديل الوحيد المتاح أمام طهران للحفاظ على عائداتها النفطية من الانتاج المتناقص، هو محاولة رفع الأسعار للحصول على عائد اكبر من صادرات أقل، وهو أمر غير ممكن كما يستدل من قرارات المؤتمر الوزاري لمنظمة «أوبيك» في جاكرتا، مما يبقي لأيران خياراً ممضاً بافتعال أزمات في الخليج لتعطيل الانتاج السعودي في الدرجة الأولى، أو القيام بمغامرات عسكرية غير محمودة العواقب، مثل إغلاق مضيق هرمز الفاصل بينها وبين سلطنة عمان لتعطيل الملاحة البحرية وعمليات نقل النفط بالناقلات من الموانيء الخليجية عبر الخليج.

ويقدر الخبراء الأميركيون أن إيران تواجه احتمال التوقف عن تصدير النفط بعد ١٠ سنوات من الآن في ابعد تقدير، نظراً الى استنزاف المكامن النفطية في السابق، وعدم القدرة على زيادة طاقة الانتاج عن مستوياتها الراهنة، والارتفاع السريع في الاستهلاك المحلي، والنقص الكبير في الاستثمارات المالية المتاحة للتطوير، مما يترك إيران في مواجهة جيرانها الخليجيين بخيارات مريرة، سواء في حالة دفع الأموال اللازمة بالتراضي، أو في حالة اللجوء الى تعكير الأحوال الأمنية.

١ الإنتاج الإيراني الراهن والمتوقع نظير الاستهلاك والتصدير والطاقة الانتاجية المتاحة حتى ٢٠١٠
(بملايين البراميل يومياً)

	١٩٧٤	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠١٠
طاقة الانتاج	٦,٠٠	٣,٦٠	٣,٦٠	٣,٦٠	٣,٦٠	٣,٧٥	٣,٩٠	٣,٩٠	٤,٠٠	٤,١٠
الانتاج الفعلي	٦,٠٠	٣,١٩	٣,٤٥	٣,٥٣	٣,٥٥	٣,٧٠	٣,٧٨	٣,٨٠	٣,٨٦	٤,٠٢
الاستهلاك	٠,٣٠	١,٠٤	١,٤١	١,٥٣	١,٦٤	٢,١٢	٣,٢٦	٣,٥٩	٣,٨٧	٤,٩٠
الصادرات	٥,٧٠	٢,١٥	٢,٠٤	٢,٠٠	١,٩١	١,٥٨	٠,٥٢	٠,٢١	٠,٠١	٠,٨٨
النسبة المئوية المستخدمة من طاقة الانتاج	١٠٠	٨٩	٩٦	٩٨	٩٩	٩٩	٩٧	٩٧	٩٧	٩٨

بسبب تعقيدات قطر والبحرين والعراق

الشيخ زايد يُربك القمة الخليجية في الكويت

الكويت – «الميزان»

❐ قالت مصادر خليجية إن القمة السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في الكويت تواجه هذه السنة مشكلة مماثلة لتلك التي واجهتها في السنة الماضية في مسقط عندما انسحب أمير قطر منها قبل اختتامها. والمشكلة التي تواجهها القمة الخليجية لهذه السنة تعود الى انقسامات متفاوتة إزاء المواقف الأخيرة المعلنة، وغير المعلنة، للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يعيد الى الأذهان دور الإمارات أيام أحمد خليفة السويدي في السبعينات، مما أثار حفيظة المملكة العربية السعودية في حينه.

وهناك موقفان معلنان للشيخ زايد مثار جدل: أولهما، دعوته الصريحة الى إعادة العراق الى الصف العربي ومصالحة صدام حسين، وهو موقف يثير حفيظة الكويت، الدولة المضيفة للمؤتمر، في الدرجة الأولى. وثانيهما، انتقاداته الشديدة للمسؤولين في دولة قطر، خصوصاً وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر، بسبب الأزمة المصرية – القطرية، التي أدت الى تدخل السعودية لمصالحة القطريين مع المصريين، برعاية الملك فهد بن عبد العزيز.

أما الموقف غير المعلن للشيخ زايد، فهو اقتراحاته لحل الأزمة الداخلية في البحرين، حيث انقسم الرأي البحريني بشأنها بين ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى، الذي وافق على مقترحات الشيخ زايد، وبين رئيس الحكومة الشيخ خليفة بن سلمان الذي رفضها مؤثراً سياسة التشدد ضد المعارضة.

وقد اقترح الشيخ زايد على البحرنيين إصدار عفو عام عن المعارضين في الداخل والخارج، وإجراء حوار دستوري معهم يؤدي الى مصالحة وطنية عامة، وتقوم دولة الإمارات، بعد المصالحة، بتقديم مساعدات مالية سخية الى دولة البحرين، لاستثمارها في المناطق المحتاجة حيث يتولد الاضطراب الأمني.

الكونغرس يقترح سياسة دفاعية للقرن المقبل

واشنطن – «الميزان»

❐ أصدرت الندوة المفوضة من الكونغرس تقريرها الخاص حول السياسة الدفاعية الأميركية، وما يُطلب منها للقرن المقبل بعنوان «التحول الدفاعي: الأمن القومي في القرن الواحد والعشرين». وقد وجه التقرير انتقادات قاسية للسياسة الدفاعية القائمة من حيث تركيزها على الاستعداد لحربين في وقت واحد، الأولى في الخليج، والثانية في شبه الجزيرة الكورية، وهو أمر مستبعد، كما جاء في التقرير النهائي.

وقال التقرير إن وزارة الدفاع لم تركز على الاحتمالات الأمنية المتزايدة، من حيث مواجهة الإرهاب على القارة الأميركية، أو من حيث الحاجة الى نقل قوات برية كبيرة على وجه السرعة الى البر الآسيوي مع تزايد أهمية نفط حوض قزوين بالنسبة الى الاقتصاد العالمي. وانتقد التقرير تركيز وزارة الدفاع على القوات الجوية، مقترحاً أن تضع الوزارة خططاً لعمل السلاح الجوي على مديات أكبر، واعتماد الطائرات الحديثة التي تحلق بدون طيارين. كما انتقد القوات البرية لتركيزها على الدبابات الثقيلة، مقترحاً أن تركز بدل ذلك على حرب المدن. ومن أجل تركيز القوات العسكرية بصورة أفضل على الأخطار المستقبلية المستجدة، دعا التقرير الى إنشاء «قيادة للقوات المشتركة» تشرف على المبتكرات العسكرية، وتقوم بتدريبات ميدانية واقعية لاختبار المفاهيم الجديدة، ومنها تحويل قوة الغواصات البحرية الى منصات لإطلاق الصواريخ البعيدة المدى، ولاستخدامها كمنصات لإنزال قوات خاصة مدربة في العمليات السرية على البر حيثما استدعى ذلك في أي مكان في العالم.

الحريري يرى نفسه في المرآة

راجع الصفحتين ٣/٢

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2,5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

«يشطفون» الدرج من أسفله فمن «يشطفه» من رأسه؟

فضيحة عمولات «الميدل إيست» تفتح الأبواب المغلقة!

دخل السيرك اللبناني في فصل جديد من المسرحية المستمرة بالكشف عن تقاضي عمولات بعدة مئات من الاف الدولارات لقاء إستئجار طائرات من خطوط سنغافورا لحساب «شركة طيران الشرق الاوسط»، وبيع طائرات الجامبو القديمة العائدة للشركة.

وقد أحيل رئيس وأعضاء مجلس ادارة «الميدل إيست» الى التحقيق القضائي، كما امتنع حاكم المصرف المركزي رياض سلامة عن دفع رواتب ومخصصات مسؤولي الشركة ريثما تنجلي الوقائع.

وتدور القضية الآن حول دور خالد سلام، رئيس مجلس الادارة، في تقاضي العمولات المذكورة. ويأتي اقحام اسم خالد سلام في القضية في وقت يتعرض فيه شقيقه هاني لدعوى قضائية من قبل حكومة دبي المالكة لشركة «دوبال»، لصنع الالومينيوم، مع أخرين، (راجع «الضيف» على الصفحة ٢٤).

دورة التاريخ

إن إقحام خالد سلام في فضيحة «الميدل إيست» له أبعاد سياسية متعددة كل منها يطرح علامات استفهام عديدة لها صلة بالواقع السياسي اللبناني والفساد الذي انتشر على نطاق واسع في عهد حكومة الحريري، كما يعيد الى الأذهان تاريخ الناقلة اللبنانية وارتباطها بالمصالح الاميركية في بداياتها.

لقد تجمعت عدة عناصر أدت الى الكشف عن فضيحة «الميدل إيست» من دون غيرها من الفضائح، وفي هذا الوقت بالذات، حيث تواجه حكومة الحريري مأزقاً مالياً خطيراً ظلت «الميزان» تحذر منه طوال السنوات الخمس الماضيات قبل وقوعه.

ومن هذه العناصر المتضافرة لتسليط الفضيحة على خالد سلام وإلباسه إياها ما يلي:

● اولاً، الصراع السني - الشيعي في بيروت:

يقول العارفون إن رئيس مجلس ادارة مؤسسة «إنترا» محفوظ سكينة، الوثيق الصلة برئيس المجلس النيابي نبيه بري، هو الذي طلب من حاكم «البنك المركزي» وأصرّ عليه ان يكشف القضية. نظراً الى أن مؤسسة «إنترا» هي المالكة لغالبية اسهم «طيران الشرق الأوسط».

ويبدو أن إدارة «الميدل إيست» في محاولتها لتقليص النفقات واعادة هيكلة جهازها وعملياتها، كانت تنوي صرف اعداد كبيرة من الموظفين الذين لا لزوم لهم، والذين عينوا خلال سنوات الفوضى الاخيرة كتنفيعات سياسية، وعدد كبير منهم من «الشيعة»، الامر الذي من شأنه ان يؤثر سلباً على مكانة الرئيس بري داخل الطائفة الشيعية.

● ثانياً، دور رفيق الحريري:

ليس خافياً على أحد في بيروت أن رفيق الحريري عندما دخل الميدان السياسي اللبناني، كان يتطلع الى الزعامة البيروتية، التي كان لواؤها معقوداً لعائلة سلام. وليس خافياً ان اول مدخل دخله الحريري الى العاصمة كان عن طريق «المقاصد الاسلامية» التي كان يرأسها الرئيس صائب سلام، (وعلى التوالي، نجله تمام، نائب بيروت الحالي)، ثم نال القسط الاكبر من شرعيته البيروتية عندما بايعه الرئيس صائب سلام في عودته البائسة من جنيف الى بيروت على طائرة الحريري الخاصة. وقد انتقدت «الميزان» في حينه تلك الخطوة التي أقدم عليها الرئيس سلام، لأنها أضفت غطاء من الشرعية على وضع غير شرعي في الأصل.

ويقول العارفون في بيروت، ان الحريري له مصلحة مزدوجة في مسألة «الميدل إيست» أولها، محو أثر عائلة سلام سياسياً في بيروت بإبعاد أقطابها، بدءاً باستبعاد تمام سلام من لائحته الانتخابية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ثم بالتشهير بمن يحمل اسمها، مثل خالد سلام وهاني سلام وعاصم سلام وغيرهم...

وثانيها، رغبته الدفينة في السيطرة على «الميدل إيست» او ضمها الى مقتنياته الكثيرة، كما ضم وسط بيروت التجاري وأراضي المرفأ وغيرها، ليكمل سيطرته الاقتصادية على البلاد.

● ثالثاً، دور الرئيس الياس الهراوي:

يقول العارفون في بيروت ان الرئيس الياس الهراوي أدار وجهه بالموافقة على إثارة القضية ليس لان له مصلحة مباشرة بالأمر، بل لكون ابن شقيقته خطار حدثي عضواً في مجلس ادارة «الميدل إيست»، اذ يبدو ان صفقة العمولات تمت من وراء ظهر حدثي ومن غير علمه، او كما يقول المغرضون، من غير ان يكون له فيها نصيب!

«الشيخ» الاميركي

من المعروف ان الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، وزير المهجرين، ومن قبله والده كمال جنبلاط، له دالة قديمة على «الميدل ايست» منذ زمن الشيخ نجيب علم الدين، حيث كانت الشركة مجالاً مفتوحاً لتوظيف محاسيب ومحازبي كمال جنبلاط من الدروز.

وتقول الاوساط الدرزية ان الشركة كانت في عزّها وفي أحسن أيامها عندما كانت تحت قيادة الشيخ نجيب علم الدين، وأنها لن تعود الى عهدها الذهبي ما لم تعد الى الادارة الدرزية.

لكن الشيخ نجيب علم الدين، كما يستدل من الوثائق الاميركية حول لبنان، كان «اميركياً» اكثر مما كان «درزياً». ذلك أن انشاء «شركة طيران الشرق الاوسط»، وغيرها من شركات الطيران اللبنانية، قد تم في اواسط الاربعينات في اطار خدمة المصالح الاميركية في الخليج من جهة، ولخدمة العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية. وكان الرئيس صائب سلام الذي اسس «الميدل ايست» سنة ١٩٤٥ اول سياسي لبناني تقليدي يعمل خارج الاطار التاريخي للسياسيين اللبنانيين المرتبطين بالمصالح الفرنسية. وقد اسسها الرئيس صائب سلام الى جانب شقيقه وبعض الشركاء، أبرزهم فوزي الحص والشيخ نجيب علم الدين، الذي كان يمثل عدداً من الشركات الاميركية من بينها شركة ITT وفروعها التي اسهم بعضها في بناء «مطار بيروت الدولي» في الخمسينات.

وقد برزت عائلة سلام بعد ذلك كعنصر اساسي في ادارة الشركة برعاية الرئيس صائب سلام نفسه. وقد لاحظ الاميركيون اهمية هذا الدور للرئيس سلام عندما رفعت المفوضية الاميركية في بيروت سنة ١٩٥١ تقريراً الى الخارجية حول ارتباط الطيران المدني اللبناني بالمصالح الاميركية وبالذات شركة MEA جاء فيه:

«إن الدعم السياسي لشركة «طيران الشرق الاوسط» امر في غاية الأهمية لأن الزعيم السني البيروتي صائب بك سلام هو رئيسها، وبصفته شخصية سياسية ذات وزن، فإنه من المرجح أن يصبح رئيساً للحكومة (التقرير السنوي حول الطيران المدني اللبناني سنة ١٩٥١، ١٨ شباط/ فبراير ١٩٥٢).

ومع اعتراف المفوضية الاميركية بأهمية دور صائب سلام في الـ MEA فإنها ركزت أيضاً على الدور الاقتصادي والسياسي للعلاقات مع بقية شركات الطيران، ومنها شركة Air Liban التي كان للرئيس الراحل حسين العويني نصيب فيها، خصوصاً ان للعويني علاقات مالية مع المملكة العربية السعودية. وفي ذلك الوقت كان رئيس Air Liban المصرفي باسيل مغارديش، الذي كانت له علاقة «بالخطوط الجوية الفرنسية» وميشال قطار، المدير في «البنك السوري - اللبناني» وأنطوان صحناوي، مؤسس «البنك البلجيكي - اللبناني» وشقيقه ميشال، الذي كان يمثل مصالح شركات عدة من «البنلوكس». وبالاضافة الى «طيران الشرق الاوسط» MEA وAir Liban كان هناك عدد من الخطوط الثانوية المتصلة بالمصالح النفطية «الانغلو - اميركية» في الخليج، وهي شركات لم تكن مهامها الحقيقية واضحة لأن عملياتها التجارية كانت تغلف عمليات سرية «لوكالة الاستخبارات المركزية» CIA.

ومن ابرز تلك الخطوط الثانوية لهذه الخدمة شركة Ocean Airlines-Trans بادارة الاميركي جون راسل، وشريكه اللبناني كارلوس عريضة.

وتقول التقارير الاميركية بهذا الخصوص، ان شركة راسل - عريضة هذه كانت تمولها «وكالة الاستخبارات المركزية» CIA وكذلك شركة الخطوط الاردنية (راجع كتاب ويلبور كراين إيفلاند، مدير مكتب الوكالة في بيروت في ذلك الوقت بعنوان: حبال الرمل).

وفي هذا الاطار أيضاً نشأت شركة TMA برئاسة منير أبو حيدر الذي كان يعمل لدى شركة الزيت العربية - الأميركية (أرامكو)، التي قدمت له اولى طائرات اسطوله للنقل الجوي بين بيروت ومقر عمليات الشركة في الظهران.

الأبواب المغلقة

قد يكون خالد سلام تقاضى عمولات عن الصفقة موضوع التحقيق وقد لا يكون، هذا امر متروك للقضاء وحده. لكنه اذا كان قد فعل فلأنه شاهد بأم العين كيف تجري عمليات كثيرة من هذا النوع في اعلى مقامات السلطة والمسؤولية، فلا حسيب ولا رقيب، وكأن الامر مباح لكل من يده تطال.

وبالتالي، يتساءل اللبنانيون:

إذا كان هذا هو حال الـ MEA وتحرك السيرك اللبناني بهذا الحماس للتطبيل لها تحت اسم المكافحة المتأخرة للهدر والفساد، فماذا عن المهدورات الكبرى وعمليات الفساد التي لم تكشف ولم تضبط في بقية المجالات؟

● ماذا عن صفقات البنزين والمازوت، وما ادراك ما البنزين والماوزت؟

● وماذا عن صندوق المهجرين الذين ملأوه عدة مرات ليفرغ قبل ان يمتلىء من غير ان يرجع المهجرون؟

● وماذا عن ابتلاع أراضي المرفأ والاملاك البحرية وعمليات ردم البحر؟

● وماذا عن الهواتف الخليوية وغير الخليوية التي ادخلت اللبنانيين في متاهات جديدة باسم تسهيل الاتصالات؟

● وماذا عن صفقات الكهرباء والماء التي لا يكاد ينتهي مشروع منها حتى تخترع مشاريع اخرى مثل تحويل المحطات من النفط الى الغاز باسم حماية البيئة التي لم يبق أحد في لبنان إلا ولوّثها واعتدى عليها؟

● وماذا عن المدينة الرياضية، التي ألهوا الناس بقضية إسمها او تغييره فيما الصفقات الحقيقة خلفها لم يتذكرها احد؟

● وماذا عن مطار بيروت الدولي، الذي بدأ توسيعه بسعر وانتهى بسعر اكبر؟

● وماذا عن «سوليدير» التي كانت تقديراتها لاخلاء وسط بيروت التجاري بحدود ٣٧ مليون دولار فارتفعت الى ٤٠٠ مليون دولار، أي اكثر من ١٠ أضعاف وما يعادل ٤٠٪ من رأس مال الشركة الامر الذي اضطرها الى الاستدانة من الخارج وطرح اسهمها للاجانب خلافاً للقانون فوق كونها تشكل بحد ذاتها مخالفة دستورية في الاساس؟

● وماذا عن تجارة المخدرات وتبييض اموال المخدرات، قبل وربما بعد اصدار الادارة الاميركية ابراءً للبنان (وسوريا ايضاً) منها؟

● وماذا عن «كازينو لبنان» وتلزيمه وادارته وعملياته؟

● وماذا عن البناء ومخالفات البناء والاعتداءات على املاك الدولة، تحت سمع وبصر المسؤولين؟

● وماذا عن شركات فؤاد السنيورة الستين، التي حملت جريدة «النهار»، قبل أن تلبس القفازات الحريرية، على إطلاق صرختها الشهيرة المدوية: «أستون شركة يا فؤاد...»!

... الى آخر ما هنالك من عمليات ومشاريع وصناديق وهدر ونهب وبرطيل ورشاوى لها أول وليس لها آخر...

فاذا كان القصد من فتح ملف الـ MEA مجرد إلهاء للناس عن بقية مجالات الفساد الكثيرة، فانها قد تكون حققت غرضها. أما اذا كان القصد فتح جميع الملفات، وهو امر مستبعد، فإن هذه الحكومة بالذات غير مؤهلة لفتح الملفات لأنها مسؤولة عن معظمها، ذلك ان هذا المسلسل الكبير من الفضائح، يفسر الى حد بعيد لماذا وصل لبنان الى هذا المأزق الذي لا يعرف كيف يخرج منه.

إن تقديم خالد سلام كبش فداء عن مجمل عمليات الفساد، اذا اقتصر الامر عليه، يبقى في الحقيقة، أسوأ من عمليات الفساد المستورة حتى الآن. لأن فتح ملف صغير واحد لا يغني ولا يكفي عن فتح بقية الملفات التي اذا انفتحت تدحرجت فيها رؤوس اكبر من رأس خالد سلام بكثير.

رفضوا له المليار ليعطوه مليارين

خطة «الترويكا» المالية تدور في حلقة مفرغة!

من أهم التطورات المالية التي طرأت في لبنان اخيراً بفعل الركود الاقتصادي وضيق مجالات التمويل لخطط الإعمار الحريرية وتفاقم العجز في ميزانية الدولة، وفي الميزان التجاري، وبداية ظهور العجز في ميزان المدفوعات، اتفاق «الترويكا» الحاكمة المؤلفة من رئيس الجمهورية الياس الهراوي ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة رفيق الحريري، على خطة تقضي بتحويل الدين الداخلي الى دين خارجي، بقيمة مليارين من الدولارات، بعدما قامت ضجة في السابق ضد نية رئيس الحكومة استدانة مليار واحد، أدت الى صرف النظر عن الموضوع.

وقد قدمت الترويكا اللبنانية جملة تبريرات لهذه الخطوة غير المسبوقة، منها أن الفائدة على الدين الخارجي هي أقل من الفائدة على الدين الداخلي بنسبة لا تقل عن ٨٪ الامر الذي يخفف عبء خدمة هذا الدين على الخزينة ويغني عن الحاجة الى فرض ضرائب ورسوم جديدة على المكلفين اللبنانيين... ومنها أيضاً، ان تخفيف المديونية الداخلية يطلق الاموال التي كانت تستدينها الحكومة من الجهاز المصرفي لافساح المجال في زيادة الاقراض الى القطاع الخاص وتنشيط الحركة الاقتصادية الداخلية.

الإصلاح المشكوك فيه

في حين لقيت الخطة المذكورة ترحيباً من الجهات المؤيدة للحكومة، فقد ظلت الاوساط الاقتصادية اللبنانية على شكوكها في إمكانية إرفاق هذه الخطة بالاصلاحات الحكومية، خصوصاً في الادارة، وهي مشكلات مزمنة ومعقدة سياسياً، ومن غير المنتظر ان يكتب لها النجاح سوى في بعض العمليات التجميلية.

يضاف الى ذلك، أن ما اتفق عليه لن يكون له أثر فوري مباشر على الوضع الاقتصادي لأنه يتناول المدى المتوسط والبعيد.

لكن على الرغم من تأكيد رئيس الحكومة رفيق الحريري ان هذا الاجراء، لن تترتب عليه زيادة الضرائب والرسوم على المكلفين، فقد اكد رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي كان في طليعة المعارضين لزيادة الضرائب سابقاً، ان الخطة تقضي بفرض ضريبة على المبيعات بنسبة ١٪ تخصص حصيلتها لتسديد اقساط الدين العام بالعملات الاجنبية. لكن الاوساط الاقتصادية تشير الى عدم امكانية توفر الاجهزة اللازمة لادارة ضريبة المبيعات كما في الدول الاوروبية خصوصاً في الوقت الذي يجري الحديث فيه عن تقليص الادارة وتحجيمها كخطوة مكملة.

شراء الوقت

في الوسط السياسي اللبناني من يعتقد أن الخطوة المقترحة ما هي إلا محاولة لشراء الوقت الى ما بعد الاستحقاق الدستوري بعد سنة عندما يحين موعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية او التمديد مرة ثانية للرئيس الياس الهراوي. بل ان رئيس المجلس النيابي السابق حسين الحسينين وصف تلك الخطوة بأنها غير دستورية، لانها تمت خارج أي اطار دستوري، أي أن الترويكا الحاكمة تصرفت في هذا الأمر كمجلس رئاسة، في حين أنه من اختصاص مجلس الوزراء وحده، ومن ثم يعرض على المجلس النيابي للموافقة أو التعديل أو الرفض. وهناك آخرون شككوا في أن تشكل هذه الخطوة تحولاً جذرياً في حالة الدين العام، لأن المبلغ المنوي تحويله الى العملات الاجنبية لا يشكل سوى جزء ضئيل من ميزانية الدولة ومن الدين العام، بينما مخاطره اكبر بكثير خصوصاً اذا استخدم المبلغ البالغ مليارين من الدولارات في النفقات الجارية.

تحفظات الحص

أما رئيس الحكومة السابق الدكتور سليم الحص، وهو من الخبراء الماليين والاقتصاديين المعروفين، فقد اقترح تشكيل وحدة متخصصة لادارة الدين العام للدولة، مستقلة عن الحكومة، وتكون مهمتها النظر بصورة منتظمة في تكوين الدين العام من أجل المحافظة على التوازن بين العناصر المكونة له، لجهة المصادر والاستحقاقات والعملات.

وأبدى الدكتور سليم الحص ثلاثة تحفظات أساسية على المشروع مع القول، بأن الفرق بين الدين الداخلي وبين الدين الخارجي في بلد مثل لبنان، يضمن تحويل العملة بشكل مطلق، انما هو الى حد بعيد، فرق شكلي لا جوهري:

التحفظ الاول، إن هذا الاجراء حتى لا يكون له اثر عكسي، يفترض ان لبنان لن يضطر في يوم من الايام الى تخفيض سعر صرف عملته ليتماشى مع عوامل السوق او المعطيات الاقتصادية الحقيقية فيما لو ظهر ان قيمة العملة مضخمة، فهذا رهان قد يصح او لا يصح في المدى الابعد علماً بان اكثر عملات العالم تعرضت الى التخفيض في وقت من الاوقات واحياناً اكثر من مرة.

التحفظ الثاني، إن السلطة في لبنان درجت على استخدام سندات الخزينة لتعقيم السيولة المتوافرة بالعملة الوطنية. وفي حال سلك طريق الاقتراض الخارجي بديلاً من الاقتراض الداخلي، فان السلطة ستكون مضطرة الى البحث عن وسائل اخرى لتعقيم السيولة لتلافي إنصراف هذه السيولة او بعضها الى تمويل المزيد من الدولرة في الاقتصاد اللبناني، خصوصاً اذا ادى هذا الاجراء الى رفع اسعار الفائدة على السندات الخارجية، وبالتالي على العملات الاجنبية، في السوق المحلية.

التحفظ الثالث، إن السلطة اللبنانية لن يمكنها التحول من الاقتراض داخلياً الى الاقتراض خارجياً بكميات كبيرة من دون استدراج مفاعيل سلبية على صعيد مكانة لبنان الإئتمانية في الاسواق الدولية، وبالتالي، على صعيد الدين الخارجي او تكلفته، وفي هذا ما فيه من تعطيل ولو جزئياً للغاية المتوخاة من الإجراء اساساً.

ونصح سليم الحص الحكومة، بدراسة وافية للانعكاسات المحتملة من الجوانب شتى، تداركاً للسلبيات، اذا كان يراد من الاجراء المذكور ان يأتي بحل للمشكلة وليس بمجرد تأجيل لها.

تفعيل البورصة

وبالنظر الى ان سوق بيروت للاوراق المالية، لا تضم حتى الآن سوى عدد قليل من الشركات المساهمة. وبالنظر الى ضيق امكانية انضمام شركات حقيقية جديدة الى هذه السوق، فإنه من المتعذر على بورصة بيروت، ان تجتذب استثمارات اجنبية ملحوظة الى الاسواق اللبنانية. ولهذا تتداول الاوساط المالية اقتراحاً، بفتح بورصة بيروت امام ادراج الشركات السورية، بحيث يزيد ذلك من السيولة اللازمة في البورصة ويسهل عمليات الانفتاح بين الاقتصادين اللبناني والسوري.

لكن المتمسكين بلبننة البورصة يرون أن إدراج الشركات السورية في بورصة بيروت، وهي شركات يفترض انها اكبر وأكثر ترسملية من الشركات اللبنانية، من شأنه في المدى البعيد أن يقلص الوجود المالي اللبناني في لبنان ذاته.

وينظر القائلون بذلك نظرة سلبية الى دور العمالة السورية في لبنان من حيث زيادة الخلل في ميزان المدفوعات اللبناني وفي سوق العمل، في وقت يقدر فيه معدل البطالة في لبنان حالياً بما يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ من القوى العاملة اللبنانية التي يقدر عددها بحوالى ٦٥٠ الف شخص... بالاضافة الى أن القطاعات اللبنانية المنتجة في مجالات الصناعة والزراعة، لا تسهم إلا بأقل من ٢٥٪ من اجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن انعدام الفرص امام تطوير أي نشاط صناعي كبير بسبب الافتقار الى الموارد الطبيعية وضيق السوق المحلية وتقلص القدرة التنافسية بفعل ارتفاع الكلفة واسعار الفائدة، خلافاً لما هو الحال في سوريا حيث القطاعات الصناعية والزراعية والموارد الطبيعية وحجم السوق اكبر بكثير.

أسعار الفائدة

إن القول بأن اسعار الفائدة على الدين المحلي اكبر بكثير منها على الدين الخارجي، حيث تتراوح الفائدة المحلية بين ١٧٪ و٢٠٪ واسعار الفائدة الاجنبية بين ٨ و١٠٪ الامر الذي يتيح للبنان الاستفادة من هذا الفارق، يبدو صحيحاً من الناحية النظرية، لكنه من الناحية العملية يقضي بأن تهبط اسعار الفائدة المحلية عن مستوياتها الحالية. وهذا قد لا يكون ممكناً في الظروف الراهنة، بل قد يكون مناقضاً لسياسة الحكومة الاساسية من حيث الحفاظ على قيمة سعر صرف الليرة اللبنانية، وهو شرط اساسي لنجاح خطة التمويل الخارجي كما اشار الرئيس سليم الحص في تحفظاته المذكورة آنفاً.

يضاف الى ذلك ان القطاع الخاص يفضل الاقتراض بالعملات الاجنبية خصوصاً بالنسبة الى حاجاته للاستيراد من الخارج، وبالذات بسبب الفارق الكبير بين الفائدة الداخلية والفائدة الخارجية، مما يعني ان خطة الحكومة بتخفيف منافستها المحلية للقطاع الخاص، من حيث الاستدانة من المصارف اللبنانية، لن يكون لها أثر يذكر على تفعيل القطاع الخاص، وبالتالي على حركة النشاط الاقتصادي العام.

وهذا كله، يعيد طرح مسألة خفض قيمة الليرة اللبنانية على بساط البحث (راجع الافتتاحية في الصفحة الأولى)، على الرغم من تأكيد الحكومة أن ذلك غير وارد في الوقت الحاضر. ذلك أن تمسك الحكومة بالسعر المفتعل لليرة، غايته تطمين القطاع المصرفي على مديونيته للدولة بالعملة المحلية، وهو المستفيد الأكبر من فارق الفائدة بين الداخل والخارج، نظراً الى إستقرار سعر الصرف، مما يجعل الفارق المذكور ربحاً صافياً للمصارف على حساب الخزينة العامة التي تعاني من عجز مزمن.

أما بالنسبة الى المواطنين اللبنانيين، فإن خفض سعر الصرف لن يكون له تأثير يذكر على مدخراتهم، إذ إن معظمهم يودع هذه المدخرات بالدولار أو غيره من العملات الأجنبية، سواء في الداخل أو في الخارج.

الجباية والانفاق

لكن أي نجاح يمكن ان تلقاه خطة الحكومة المذكورة مرهون بعاملين اساسيين هما، الحد من الانفاق الحكومي الزائد لخفض عجز الميزانية، وتفعيل الجباية الضريبية لزيادة مواردها.

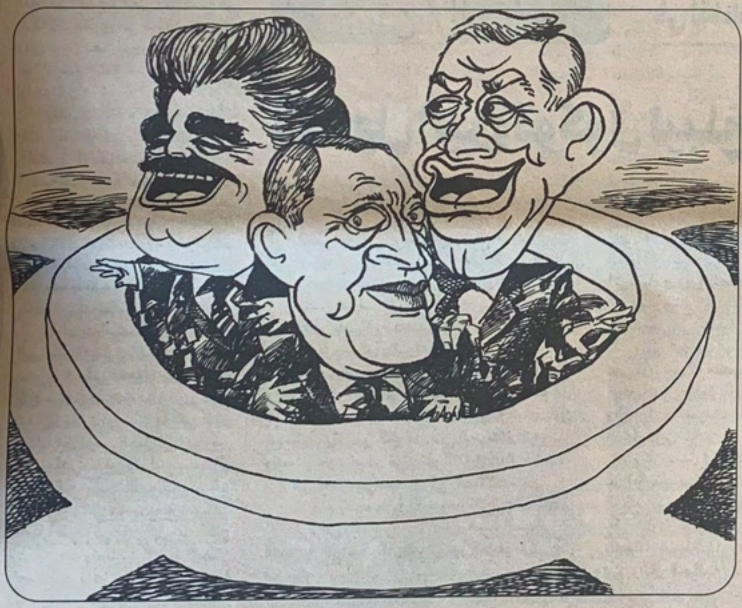

وقد كان ذلك معروفاً من البداية، لكن الحكومات الحريرية المتعاقبة، امعنت في زيادة العجز وتجاهل الجباية الصحيحة الى الوقت الذي انسدت امامها جميع الخيارات المعقولة لوضع المسار الاقتصادي اللبناني على الطريق الصحيح.

اما المقترحات بشأن تخفيض الانفاق، فإنها تتناول مسائل من شأنها ان تزيد من ضيق مجال العمل المتاح لأن القطاع العام يستوعب جزءاً كبيراً من القوى العاطلة عن العمل، ذلك أن المقترحات التي تعتمدها الخطة تقضي بوقف توسيع الملاكات في جميع الادارات العامة ووقف التوظيف بكل اشكاله في المؤسسات العامة بما في ذلك البلديات. والمقترحات الباقية من حيث منع استخدام سيارات الدولة للاغراض الشخصية والحد من التعويضات الاضافية للموظفين وتخفيض كميات المحروقات المصروفة لهم، فانها لا تشكل في مجملها سوى جانب ضئيل من النفقات العامة حتى لو تم دمج الوزارات كما هو مقترح بدءاً من اول حكومة تؤلف بعد انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة.

وهنالك اقتراحات اخرى من شأنها ان توقف جزءاً من الهدر، لكن ذلك من شأنه أيضاً ان يؤثر سلباً على الاوضاع الاجتماعية، خصوصاً بالنسبة الى الصحة والتطبيب، اذ ان المقترحات بهذا الشأن تقضي بمنع دفع نفقات التطبيب في الخارج مهما كانت الاسباب إلا بقرار من مجلس الوزراء. ومنها أيضاً إلغاء تعاقدات وزارة الصحة مع المستشفيات الخاصة مما يصيب قطاعاً كبيراً من المواطنين الذين لا يثقون بخدمات المستشفيات الحكومية. فضلاً عن انها تلزم جميع المواطنين المستفيدين من وزارة الصحة، أي غير القادرين على الدخول الى المستشفيات الخاصة، او الممنوع عليهم دخولها بفعل ما تقدم، بدفع نسبة من الكلفة موازية لما يدفعه المضمونون في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتشير التقديرات الى ان اللبنانيين الذين سوف تصيبهم هذه الاجراءات وتلقي عليهم اعباء مالية اضافية يصل الى حدود ٤٠٪ من السكان، وربما أكثر.

ومن جهة تفعيل جباية الضرائب لزيادة موارد الخزينة، فإن الاجراءات المقترحة لاعتماد ضريبة المبيعات، وهو شيء مطلوب حتى بنسبة اعلى، فإن العائق الاساسي هو عدم وجود اجهزة قادرة على ضبط وتحديد وجباية هذا النوع من الضريبة، فضلاً عن ان ضرائب المبيعات عادة، حتى في أرقى الدول الصناعية المتمرسة فيها، تفتح مجالات واسعة للتهرب والتزوير والتهريب.

وغني عن القول ان عمليات التهريب في لبنان قائمة قبل هذه الضريبة ومن المؤكد انها ستزداد بعدها.

ثم ان خطة الحكومة، بربط دوائر ضريبة الدخل مع الدوائر الجمركية، لاستعمال اساس قيمة المستوردات حسب البيانات المرفقة كحد اقصى، لتحديد قيمة المشتريات، كقيمة اعلى، وبالتالي تحديد كلفة البضاعة المبيعة، لا يضمن ان يلقي التجار والمستوردون كلفة الضريبة المضافة على المبيعات على كاهل المستهلكين بنسبة اكبر في الاسواق المحلية بكل ما في ذلك من آثار على الحركة الاقتصادية العامة، خصوصاً أن هذه الحركة في لبنان تقوم اساساً على الاستهلاك.

دين على دين

على الرغم من ان الحكومة الحريرية تسعى كما هو مفترض، الى تخفيض العجز والانفاق في الادارات الحكومية، فقد أكدت كما جاء على لسان رئيس مجلس النواب نبيه بري، انها ماتزال ملتزمة بموضوع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام بمفعول رجعي حتى سنة ١٩٩٤.

وقد وصف بري نفسه هذا الالتزام بانه سوف يبقى ديناً في ذمة الدولة كما هو الحال بالنسبة الى نسبة الـ ٢٠٪ المقررة كبدل غلاء معيشة عندما تتأمن التغطية اللازمة.

واذا كان نبيه بري قد طمأن الموظفين من هذه الناحية، لكونهم دائنين للدولة بقوله:

«من صبر كثيراً يمكن أن يصبر قليلاً»، فان ذلك في الحقيقة ما هو إلا دين على دين مصداقاً للممثل الشعبي: «من يتزوج بالدين يأتي اولاده بالفائدة»!

ان الحكومات الحريرية المتعاقبة، وربما التي ستأتي، ليس لها، في مختصر القول، من خطة سوى تركيب الديون على لبنان واللبنانيين.

وعلى فكرة ... لم يسأل أحد في هذه الهيصة رئيس الحكومة: أين هي المليارات الثلاثة الموعودة من مؤتمر أصدقاء لبنان الذي انعقد في واشنطن قبل أكثر من سنة؟

الاردن

سعي لمبادلة الديون المستحقة لباريس باستثمارات محلية

عيون المستثمرين على «الحسن الصناعية» وواشنطن تريدها للمشاريع المشتركة مع إسرائيل

❐ في ضواحي «إربد» الشمالية وعلى سهول جدران الممتدة حتى دمشق تقع «منطقة الحسن الصناعية»، التي تبعد عن قلب اسرائيل الصناعي ٤٠ دقيقة، وفيها باتت تتجمع المصانع التي تنتج كل شيء من المنسوجات الى المكونات الاليكترونية.

واعلان «اربد» منطقة صناعية مؤهلة تتمتع معروضاتها بوضع معروضات الاسواق الحرة في السوق الاميركية، من اهم الجهود الاميركية - الاسرائيلية - الاردنية لتوفير «عائد للسلام» للاردنيين.

وكانت الخطوات السريعة التي اتخذتها الشركات العملاقة التي توجد مقارها في الدولة العبرية لنقل رؤوس الاموال والاستثمارات وخطوط الانتاج والمصانع الى «اربد» من اهم النتائج الملموسة لعائدات السلام التي لم تنجح في مجالات اخرى في تحقيق آمال الاردنيين بعد مرور سنوات ثلاث على توقيع اتفاق سلام بين الاردن واسرائيل.

وتقف شركة واحدة وراء اقامة هذه المنطقة هي شركة «مجموعة سنشري للاستثمار»، وهي شركة اردنية تقدر قيمة اسهمها بما يزيد على ١٠٠ مليون دولار، تجاهلت المناخ السياسي المتوتر المحيط بالعلاقات الاقتصادية العربية - الاسرائيلية، وحتى مؤتمر الشرق الاوسط الاقتصادي، الذي انعقد بتعثر في الدوحة الشهر الماضي.

واظهرت المجموعة، التي تنظر الى اسرائيل باعتبارها اداة مساعدة على انطلاق الاقتصاد الاردني من كبوته، بالفعل بعض قدراتها وأدت توسعاتها الى خلق المئات من فرص العمل الجديدة في بلد يعاني الفقر وتزايد معدلات البطالة. وأدت المشروعات المشتركة التي اقيمت مع شركات غربية مقارها في اسرائيل الى انتاج مجموعة واسعة النطاق من المنتوجات ذات العلامات التجارية المعروفة والتي يباع اغلبها في اسواق الولايات المتحدة.

وتوجه منتوجات المجموعة الاردنية الى اسرائيل من معبر «الشيخ حسين» ومنها الى اسواق الولايات المتحدة واوروبا مما يوفر لتل ابيب كذلك التمتع باسعار السوق الحرة.

حتى الشركات متعددة الجنسيات التي لا تربطها علاقة بالدولة العبرية، والتي تواجه ارتفاع تكاليف الانتاج وتضاؤل الارباح في مناخ تنافسي عالمي، تفكر في نقل بعض صناعاتها الخارجية الى الاردن.

والاردن بدوره يرى مزايا دخول منتوجاته لاسواق متطورة عبر اسرائيل في حين انه يعرض الانتاج بتكاليف تقل بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٦٠٪ عن تكاليف الانتاج في اسرائيل. وتلقي الولايات المتحدة بثقلها كاملاً لتأييد اقامة منطقة صناعية مؤهلة في «اربد» متشجعة باداء «مجموعة سنشري».

وبالنسبة الى الولايات المتحدة، تعد هذه المنطقة نتاجاً للتعاون الاقليمي النشط في مواجهة توترات تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط.

وتقول واشنطن ان هذه الخطوة الرئيسية التي يمكن ان تمتد الى مناطق اخرى في الاردن هي اهم خطوة اتخذت لتشجيع المشروعات المشتركة التي تشمل تعاوناً اقتصادياً ملموساً بين الاردن واسرائيل.

وقد وضع الاردن واسرائيل، برعاية اميركية، مشروع اتفاقية بشأن المنطقة الصناعية التي تمنح وضع تجارة السوق الحرة لمثل هذه المشروعات. وفي اقل من ١٨ شهراً ادت التوسعات في مصانع المجموعة الى جعلها اكبر مجموعة خاصة في شمال الاردن، وتتزايد كل يوم اعداد الخريجين المتقدمين للحصول على وظائف فيها.

والآن تتحرك نحو ٥٥ حافلة كل صباح لتقل اكثر من ٨٠٠ عامل في اربعة مصانع نسيج فضلاً عن مصانع للمجوهرات والتعليب والبلاستيك ومنتوجات الالبان.

وتواجه المجموعة مهمة صعبة تتمثل في تغيير اعتقاد بعض الاردنيين ان مشروعات «اربد» يملكها ويديرها بالكامل اسرائيليون، وهي مسألة بالغة الحساسية مازالت تقلق الاردنيين بعد مرور سنوات على توقيع اتفاقية السلام.

ويقول المحللون ان التهديد الوحيد الذي يواجه نمو المجموعة هو انها تتهم بالعمل مع اسرائيل. اما حقيقة الامر فهي ان الشركة تجتذب استثمارات متعددة الجنسيات كانت في اسرائيل وتجلبها الى الاردن حتى أن نقابات عمالية اسرائيلية شكت لعمان من فقد الوظائف.

على صعيد اخر، تبحث لجنة اردنية متخصصة في مبادلة الدين الفرنسي المترتب على الاردن بتحويله الى استثمارات، عدداً من العروض الاستثمارية المقدمة اليها.

وتبلغ قيمة الديون المؤهلة للمبادلة ٣٢٥ مليون فرنك فرنسي (٦٥ مليون دولار). ويرى الاردنيون ان مبادلة الديون باستثمارات تحقق هدفين: اولهما تخفيف عبء المديونية الخارجية، وثانيهما زيادة الاستثمارات الاجنبية في الاردن.

ويضيف هؤلاء ان تخفيض خدمة الدين العام الخارجي يعزز تحقيق هدف برنامج التصحيح الاقتصادي من حيث تزايد تراكم الاحتياطات من العملات الدولية. فزيادة الاستثمارات الاجنبية تعتبر ركناً مهماً في زيادة نسبة الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ يهدف برنامج التصحيح الاقتصادي الى رفع نسبة الاستثمارات الاجنبية الى اجمالي الاستثمارات، وبالتالي فان فتح باب مبادلة الدين الفرنسي من خلال استثمارات اجنبية مباشرة يصب في تحقيق هذا الهدف. كما ان تطور التشريعات المالية والاقتصادية، خاصة قانون بورصة عمان وتحسين المناخ الاستثماري، يعتبر اطاراً مناسباً لتوقع المزيد من استقطاب الاستثمارات الاجنبية.

والبوادر الاولى من العروض المقدمة للاستفادة من هذا الطرح «مشجعة جداً»، وتعكس اهتمام المستثمر الاجنبي للاستفادة من التسهيلات التي يقدمها الاقتصاد الوطني. كذلك فإن الاستفادة من مبادلة الديون باستثمارات وزيادة الاستثمارات في الاردن، تحقق في النهاية انهاء مديونية الجانب الفرنسي على الاردن من دون ان يشكل ذلك اي ضغط على ميزان المدفوعات الاردني او على حجم الاحتياطي من العملات الدولية.

واللجنة، حسب رئيسها عودة الصويعي، تنظر في العروض المقدمة للاستثمار في الاردن والتأكد من اثارها الايجابية على الاقتصاد الوطني من خلال محاور مهمة تتمثل في أثر قيام المشروع على توفير فرص عمل جديدة، وقدرته على زيادة نمو الصادرات، وتعزيز اوضاع ميزان المدفوعات، ونقل التكنولوجيا المناسبة، والاستفادة من خبرات المستثمر الاجنبي في مجال ادارة المشروعات وتطويرها، واقامة البحث العلمي وفتح اسواق جديدة والتعرف على تقنيات التصدير، ورفع نسبة القيمة المضافة المحلية من الصناعات الوطنية. (راجع «سنة التجارة» في ١٩٩٧ على الصفحات ١١ - ١٨).

الاردن / العراق

في لقاءات في بغداد كان للقطاع الخاص فيها مطالب

تعديل البروتوكول ليبلغ ٣٠٥ ملايين دولار!

❐ لخص خلدون أبو حسان، رئيس غرفة صناعة عمان، زيارة وفد اقتصادي أردني الى بغداد، بعبارات وشت بالايجابيات و«بالنتائج الطيبة».

وكان الوفد الاردني، الذي ترأسه وزير الزراعة، عقد لقاءات مطولة مع وزراء التجارة والصناعة والمالية والزراعة، العراقيين.

وكانت للجنة الأردنية - العراقية المختصة، والمنبثقة عن الغرف الاردنية والعراقية، لقاءات منفصلة، استعرضت خلالها اوجه التعاون المشترك وتنسيق المواقف في المحافل العربية والدولية حيث صدر في ختام اللقاءات بيان مشترك دعا الى المزيد من التعاون في المجالات شتى.

الارقام الاحصائية الاخيرة، التي رافقت الوفد الاردني الى بغداد، كشفت ان حجم المبادلات التجارية الاردنية - العراقية تجاوز المليار دولار بما في ذلك واردات الاردن البترولية، في حين من المتوقع ان تتجاوز الصادرات الاردنية الى بغداد هذه السنة حاجز ٧٥٠ مليون دولار.

وخلال اجتماعات بغداد، بحث الوفد الاردني امكانية زيادة حجم البروتوكول بمقدار ٥٠ مليون دولار ليبلغ ٣٠٥ ملايين دولار لسنة ١٩٩٨، بحيث يشمل استيراد المزيد من المواد التموينية والسلع الغذائية الاردنية المنشأ.

وتم الاتفاق، قبل عودة الوفد الاردني، على تنظيم اسبوع طبي اردني في بغداد في ربيع السنة المقبلة، تشارك فيه الخدمات الطبية الملكية الاردنية، ووزارة الصحة واصحاب المستشفيات الخاصة وشركات الادوية الاردنية، وفريق طبي متخصص في العمليات الجراحية الدقيقة.

وأثار الجانب العراقي، حسب مصادر كانت على قرب من المجتمعين، استيراد الاردن لسلع عراقية مثل الذرة العلفية، والكبريت، والتمور، واليوريا، والصوف وغيرها... وذلك لزيادة حجم التجارة بين البلدين.

وكان مسؤول عراقي قد اكد ان هناك سلعاً عراقية يتم تصديرها عبر مياه الخليج، ومن هذه السلع الكبريت واليوريا، فيما تحظر لجنة العقوبات على الاردن حتى الآن الاستيراد من بغداد باستثناء النفط الخام ومشتقاته.

وأثار الجانبان مسألة العقود التجارية المدرجة على مذكرة التفاهم المعروفة باسم «النفط مقابل الغذاء»، التي تؤخرها لجنة العقوبات التابعة لمجلس الامن، وأكد الجانبان ضرورة بذل جهود اضافية للافراج عن هذه العقود حماية لمصالح الشركات الاردنية والعراقية، حيث حازت هذه العقود الشروط المطلوبة.

وتشير احصائيات حديثة صدرت عن غرفة صناعة عمان الى تراجع اجمالي الصادرات الاردنية الى العراق بنسبة ٤,١٪ والى تراجع كبير للصادرات الاردنية وفقاً للبروتوكول السنوي بنسبة ١٠,٤٪، وذلك خلال التسعة اشهر الاولى من هذه السنة، فيما اظهرت الصادرات خارج البروتوكول نمواً كبيراً مقداره ٢١,٣٪.

كما زادت مساهمة اجمالي الصادرات العراقية الى اجمالي الصادرات الاردنية سنة ١٩٩٦ من ٢٨,٤٪ الى ٢٩,٢٪ سنة ١٩٩٧. اما بالنسبة الى الصادرات الاردنية للعراق، وفق اتفاقية النفط مقابل الغذاء، فقد تم تسجيل صادرات قيمتها ٦٣ مليون دينار (٨٨,٨ مليون دولار) خلال التسعة اشهر الاولى من هذه السنة، وشملت الصادرات ملح الطعام، وزيت الذرة، وزيت النخيل، والادوية، والمساحيق، والصابون، والمستحضرات الطبية.

ووصل اجمالي الصادرات الاردنية خلال التسعة اشهر الاولى من السنة الى ٤٥١,٦ مليون دينار، مقابل ٤٨٤,٤ مليون دينار، للمنتوجات ذاتها من السنة الماضية، أي بانخفاض مقداره ٦,٨٪.

وشكلت الصادرات العربية من اجمالي الصادرات ٦٨٪ تقريباً، وبلغت الصادرات الاردنية للعراق من اجمالي الصادرات العربية ٤٣٪ تقريباً.

سياحة

عائدي رئيساً للاتحاد الدولي للفنادق والمطاعم

❐ انتخب الاتحاد الدولي للفنادق والمطاعم رجل الاعمال السوري المعروف الدكتور عثمان عائدي نائباً اول لرئيسه، في الاجتماع السنوي الذي عقد في «امستردام» في منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي حيث جرى الاحتفال باليوبيل الذهبي لتأسيس الاتحاد.

وينص نظام الاتحاد على عدم انتخاب رئيس وانما نائب اول للرئيس يصبح بشكل الي رئيساً في الدورة التالية اي بعد سنة على انتخابه.

وحصل الدكتور عثمان عائدي، الذي يرأس ايضاً «الاتحاد العربي للفنادق والسياحة» و«المنظمة الاوروبية - المتوسطية للسياحة»، على ٨١٪ من الأصوات، بينما نال منافسه السويدي نسبة ١٩٪.

وقد اجمع ممثلو الهيئات السياحية العربية على ترشيح الدكتور عائدي لهذا المنصب الحساس.

وهذه هي المرة الاولى التي ينتخب فيها الاتحاد رئيساً له من خارج اوروبا الغربية واميركا الشمالية، وذلك منذ تأسيس الاتحاد قبل خمسين سنة حتى الآن.

وكان الدكتور عثمان عائدي قد انتخب قبل ثلاث سنوات نائباً لرئيس الاتحاد لمنطقة الشرق الاوسط والبلاد العربية.

ويعكس انتخابه، اضافة الى مكانته الشخصية، تزايد الاهمية السياحية للبلاد العربية.

ويذكر ان الدكتور عثمان عائدي لعب دوراً مهماً في تطوير القطاع السياحي في سوريا عبر سلسلة «فنادق الشام»، كما نجح في تطوير قطاع من الفنادق الفخمة في اوروبا عبر مجموعة «رويال مونصو»، التي يرأسها ويملك غالبية اسهمها. وقد اسهم في اعادة احياء «الاتحاد العربي للفنادق والسياحة» منذ تسلمه رئاسته قبل اربع سنوات، وتمكن عائدي من تمتين الروابط وتعزيز التعاون السياحي العالمي من خلال تأسيسه ورئاسته «لمنظمة السياحة الاوروبية المتوسطية»، التي تضم الادارات الوطنية للسياحة وهيئات اقليمية ومحلية والعاملين في قطاع السياحة في ٤٤ بلداً هي مجموع دول «الاتحاد الاوروبي» ودول الجامعة العربية.

سوريا

في تقرير أعدّ لدليل اكسفورد الاقتصادي

الإقتصاد العاثر أسبابه أربعة: الديون والعجز والبطالة وقصور البنى التحتية

❐ لا يختلف الاقتصاد السوري عن امثاله من الاقتصاديات العربية من حيث المتاعب والصعوبات البنيوية التي يعاني منها، من مديونية ضخمة تزيد عن ١٧ مليار دولار، الى نزوح رؤوس اموال تزيد عن ٨٠ مليار دولار خلال الثلاثين سنة الماضية، الى ارتفاع نسبة البطالة، الى عجز في ميزان المدفوعات يصل الى مليار دولار سنوياً.

ويصنف الاقتصاد السوري في خانة الاقتصاديات الضعيفة عالمياً، وذلك وفقاً لمبدأ القياس الدولي المعروف: «مليار دولار لكل مليون نسمة بالموازنة».

ففي آخر إحصاء للسكان اجري في ايلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٤ بلغ عدد سكان سوريا ١٣,٨١٢ مليون نسمة. وقد بلغت قيمة الموازنة السورية في السنة ذاتها ٣,٤٢ مليار دولار.

واذا ما طبقنا مبدأ القياس الدولي السابق نجد ان الموازنة ادنى من المعدل الوسط بكثير، الامر الذي يضع البلاد ضمن الدول الضعيفة اقتصادياً.

ولقد برز الحديث عن نمو الاقتصاد السوري بعد سنة ١٩٩١، وهو نمو لا يرجع في الدرجة الاولى الى تعافي الاقتصاد وقوته، وانما الى المساعدات الاقتصادية التي حصلت عليها الحكومة، بسبب مشاركتها في حرب الخليج الثانية، وقدرت بحوالى ٨ مليارات دولار ثم الى زيادة انتاجها من النفط.

وقد سجل الاقتصاد السوري بين سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٢ نمواً ملحوظاً بلغت نسبته ٨,٧٪، ثم ما لبث ان انخفض الى ٣,٩٪ سنة ١٩٩٣ بسبب مشكلات توليد الطاقة الكهربائية وبقاء الانتاج الزراعي حيث هو، وانخفاض الاسعار العالمية للنفط السوري الذي تضاعفت نسبة مساهمته في الدخل اربع مرات في الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٨٦ و١٩٩٤.

فقد ارتفعت قيمة الصادرات النفطية السورية من نحو ٥٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٦ الى ٢,٠٦ مليار دولار سنة ١٩٩٤، اي ٥٩٪ من قيمة الصادرات السورية الاجمالية، وذلك وفقاً لدراسة وضعها الخبيران الاوروبيان كريستيان سيكرت واندرو جيفريس لحساب «دليل اكسفورد الاقتصادي».

وتؤكد دراسة الخبيرين ان نسبة النمو ستتجاوز ٦٪ خلال السنوات المقبلة فيما لو اتخذت خطوات اخرى لتحرير الاقتصاد لاقامة سوق لتداول الاسهم وتوحيد سعر الصرف وتحديث النظام المصرفي.

وترى الدراسة التي وضعها الخبيران ان قدرة الاقتصاد السوري على النمو الكبير ستكون محدودة على الرغم من الاجراءات التي ستتخذها الدولة لإصلاح النظام الاقتصادي عن طريق الخصخصة، وذلك لوجود عقبات تعترض هذا النمو على المستوى المنظور، على الرغم من التحسن الذي طرأ على بعض عناصره في مجالي الزراعة والصناعة في السنوات الخمس الاخيرة، التي كانت سبباً في استدراج الاستثمارات العربية والاجنبية التي دخلت الى السوق السورية.

وابرز هذه المشكلات حسبما جاء في سيكرت وجيفريس:

١ ـ مشكلة الديون. يرزح الاقتصاد كغيره من الاقتصاديات العربية تحت ثقل مديونية كبيرة تزيد حسب التقارير المختصة عن ١٧ مليار دولار، أي اربعة اضعاف قيمة الميزانية السورية السنوية للعام الجاري.

ويقول صندوق النقد الدولي «ان حجم الديون السورية لدول اوروبا الشرقية تبلغ ١٦,٤٤ مليار دولار منها ١٢,٥ مليار لروسيا حتى نهاية سنة ١٩٩٠، فيما تبلغ قيمة الديون الى «صندوق النقد الدولي» حوالى ٤٣٢ مليون دولار، بالاضافة الى قرض من المؤسسة الدولية للتنمية والتطوير الزراعي التابعة للامم المتحدة تبلغ قيمته ٣٨,٩ مليون دولار، وبالتالي فإن خدمات هذه الديون فقط ـ ناهيك عن تسديدها ـ سوف تستنزف قدراً هاماً من اي نمو يمكن ان يحققه الاقتصاد السوري في المستقبل.

٢ ـ عجز الميزان التجاري. شهدت السنوات الخمس الماضية تحولاً في خريطة العلاقات الاقتصادية باتجاه الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية. فقد ادى انهيار الكتلة الشرقية وسقوط الاتحاد السوفياتي السابق، الى تراجع حجم الصادرات السورية الى الخارج باستثناء النفط، والتي كانت تسهم في خفض العجز في الميزان التجاري. وتم تحول هذه الصادرات باتجاه دول اوروبا الغربية.

فعلى سبيل المثال، انخفضت الصادرات السورية لدول الكتلة الشرقية السابقة من ١,٨٤ مليار دولار سنة ١٩٩٠ الى ٦٥٨ مليون دولار سنة ١٩٩٢، كما انخفضت نسبة التبادل التجاري معها من ٣٤٪ الى ٦,٥٪.

وفي الوقت ذاته ايضاً ارتفعت نسبة التبادل التجاري مع دول اوروبا الغربية من ٤٣٪ الى ٦٤,٢٪ للفترة ذاتها، بالإضافة الى ارتفاعها مع الدول العربية من ١٨,٧٪ سنة ١٩٩٠ الى ٢٤,٨٪ سنة ١٩٩٢ حسبما جاء في تقرير لصندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم من ذلك فقد بقي العجز في الميزان التجاري كبيراً، بل ويتوقع ان يتفاقم خلال السنوات القليلة المقبلة. فحسب تقرير الوحدة الاستخبارية لمجلة «الايكونوميست» البريطانية «فإن العجز في الميزان التجاري الذي هبط في الربع الاول من سنة ١٩٩٤ بمقدار ١١٧ مليون دولار مقارنة بالربع الاول من سنة ١٩٩٣، عاد ليسجل ارتفاعاً كبيراً بلغ مقداره في النصف الثاني من السنة ذاتها حوالي ٥٠٧ ملايين دولار».

ووفقاً لاحصائية رسمية صادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية «فإن الميزان التجاري من دون النفط استمر في إظهار عجز خلال سنة ١٩٩٤ كما كان الحال خلال السنة التي سبقتها».

وحسب الإحصائية فإن العجز سنة ١٩٩٤ بلغ ٤٠,٦٥٦ مليار ليرة سورية (حوالي ٩٦٧ مليون دولار). بينما كان ٣٢,١٥٨ مليار ليرة سورية (حوالي ٧٦٥ مليون دولار) سنة ١٩٩٣. اما «صندوق النقد الدولي» فيؤكد «ان العجز سيزداد خلال السنوات القادمة ليصل الى مليار دولار سنة ١٩٩٧».

وتفسر المصادر الاقتصادية العجز في الميزان التجاري على أنه عائد الى زيادة استيراد الادوات اللازمة للمشاريع الصناعية مثل الآلات، بأنواعها الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، والمواد الخام كالخشب والحديد والادوات والالكترونية والمركبات.

٣ ـ البطالة، من المعلوم وفقاً لإحصائيات رسمية ان حوالي ٦٠٪ من الشعب السوري هم في سن الشباب ودون العشرين سنة، مما يعني ان حجم القوة العاملة الإجمالي ليس كبيراً الى الحد الذي تعجز عن استيعابه مؤسسات الاقتصاد المختلفة، ويبلغ حجم هذه القوة ٣,٥ مليون عامل منها ٢٥٪ تعمل في الزراعة.

واذا كانت بعض الاحصائيات تتحدث عن بطالة تبلغ ٥٪ فهناك دراسات اخرى تؤكد انها سترتفع خلال السنوات المقبلة، لكن على الرغم من عدم توفر احصاءات دقيقة عن حجم البطالة، إلا انه يمكن الاستدلال على ارتفاع معدلاتها من خلال عوامل عديدة منها ارتفاع وتأثير هجرة الايدي العاملة والكفاءات الفنية الى خارج البلاد طلباً للعمل، بالإضافة الى قبول العمال السوريين ممارسة اعمال كانوا يرفضونها في السابق.

وعلى سبيل المثال فإن في لبنان وحده وفقاً لاحصائيات مديرية الامن العام اللبنانية ما يزيد عن المليون ونصف المليون من المواطنين السوريين الذين يعملون في مختلف النشاطات الاقتصادية، منهم مستثمرون ورجال اعمال، إلا ان غالبيتهم من العمال الذين يعملون في القطاعات المختلفة وأهمها قطاعات الخدمات والبناء والزراعة.

٤ ـ قصور مؤسسات البنية التحتية. لم يستطع الاقتصاد السوري ـ على مدار سنوات عديدة ـ ان يوفر بنية تحتية تشكل الاساس لقاعدة صناعية تكون قادرة على استيعاب التطور الاقتصادي والتكنولوجي المتسارع، على الرغم من توفر فرص مثل تلك التي وفرتها المساعدات العربية في الفترة التي شهدت ارتفاع اسعار النفط نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، حيث بقي القصور يعتري هذه المؤسسات ولم تستطع تلبية حاجات إضافية.

وأفضل مثال على هذه المؤسسات وقصورها مؤسستا الكهرباء والحبوب، ذلك ان مؤسسة الكهرباء لم تستطع حتى الآن تلبية الحاجات الضرورية لإنارة المنازل فضلاً عن تشغيل المصانع، حيث يتواصل انقطاع التيار الكهربائي عن اغلبية المدن ولمدد طويلة تبلغ في العاصمة دمشق حوالى ست ساعات يومياً في بعض الفترات، الأمر الذي يتسبب في «خسائر سنوية تزيد عن المليار دولار منذ ما يزيد عن العشر سنوات».

ويؤكد مطلعون ان الخسائر الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي اكبر بكثير وتصل الى مليارات الدولارات. وعلى سبيل المثال فإن «خسائر مصنع الزجاج في مدينة دمشق تبلغ ٦٠٠ مليون ليرة سورية في السنة (حوالي ١٤ مليون دولار)، وأن الخسائر في شتى انحاء البلاد تقدر بالمليارات وليست بالملايين».

اما فيما يتعلق بالحبوب، فقد أدى التوسع في المشاريع الزراعية خلال السنوات الخمس الماضية الى زيادة نسبة انتاج الحبوب، ففي حين لم يكن انتاجها يتجاوز ١,٠٢ مليون طن سنة ١٩٨٩، وصل انتاج سنة ١٩٩٠ الى ٢,٠٧ مليون، وانتاج سنة ١٩٩١ الى ٢,١٣٩ مليون، وانتاج سنة ١٩٩٢ الى ٣,٠٤٥ مليون، كما بلغ انتاجها من الحبوب سنة ١٩٩٣ حوالي ٥,٥ مليون طن منها ٣,٧ مليون طن من القمح.

وتقول المصادر السورية ان انتاج الحبوب لهذه السنة سيصل الى ٥,٧ مليون طن، الامر الذي دفع بالحكومة ولأول مرة الى التوقف عن استيراد القمح الطري الخاص بصناعة الخبز، لكن هذا التوسع في زراعة الحبوب ـ وبالتالي ارتفاع كميات انتاجها ـ لم يرافقه توسع مطلوب في مشاريع البنية التحتية لاستيعاب هذه الزيادة الكبيرة في الانتاج، حيث لم تستطع مستودعات التخزين الموجودة ان تستوعب الكميات الجديدة، مما أدى الى تخزين كميات كبيرة من الحبوب في العراء، وهذا يجعلها عرضة لخطر الاحوال الجوية والقوارض والطيور.

العراق

للشعب العراقي وحده تقرير مصير رئيسه

كتب المعلق الاميركي المعروف وليام فاف مقالاً في جريدة «لوس انجلوس تايمز» حول الازمة الاخيرة بين الرئيس العراقي صدام حسين والولايات المتحدة الاميركية بشأن قضية المفتشين الدوليين لنزع اسلحة الدمار الشامل في العراق، وهنا نصه:

❐ من المشكلات الجدية المرتبطة بعمل شيء ما بشأن صدام حسين، يأتي في المقدمة ان تلك التدابير المتاحة حالياً لن تنفع. فالرئيس صدام حسين قد اثبت بما يكفي ويزيد، انه لن يستسلم لا للحصار ولا للقصف وهجمات الصواريخ.

فقد تمكن من البقاء بعد حربين مدمرتين واحدة مع ايران، كانت من افظع ما حدث في القرن العشرين. والثانية حرب الخليج، التي لم تنل من سلطته بأي أذى دائم، ومنذ ذلك الحين تمكن من سحق مجموعات المعارضة التي تحظى بالرعاية والدعم من اميركا، وتمكن من القضاء على المؤامرات العسكرية.

ومهما قالت الحكومة الاميركية عن العراق، فإن الكونغرس ليست لديه رغبة في حرب حقيقية أخرى مع تلك البلاد. فأي قصف جديد، او هجمات بالصواريخ عن بعد، بقصد قتله وتدمير منشآته العسكرية، لا تقدم أي احتمال جدي لتغيير السياسة العراقية الى الأحسن. فالرئيس صدام حسين، يحدوه الطموح او البقاء، او غرور العظمة، لكن سياساته لها جذور في التاريخ العراقي والوطنية العراقية، بالاضافة الى الوساوس والجهل. ويجب عدم التقليل من اهمية الجهل في هذا المجال.

فقد نقل أخيراً عن مصادر ديبلوماسية فرنسية قولها:

«إن الرئيس صدام حسين لا يفهم شيئاً، ولا يعرف شيئاً عن العالم الخارجي، وحتى في العالم العربي لا يعرف إلا بغداد وبلدته تكريت».

ومازال بعض صانعي السياسة في واشنطن ونيويورك يظنون أن الولايات المتحدة قادرة على ترتيب «ثورة» في العراق، على الرغم من عجزها الثابت عن القيام بمثل ذلك في اي مكان آخر. هذه هي التوصية التي قال بها دايفيد ورمزر الذي يرأس برنامج الشرق الاوسط في «معهد اميركان انتربرايز». كذلك اقترح اثنان من المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع هما بول وولفويتش وزالميه خليل زاد، القيام بحملة عالمية تهدف الى «نزع شرعية» الرئيس صدام حسين بالحصول على اعتراف دولي بحكومة عراقية في المنفى تستولي على موجودات العراق الاجنبية وتجنيد دول عربية أخرى والحلفاء الاوروبيين وتركيا في هذا البرنامج، (مع اجتناب خلق دولة كردية) والقيام خلال ذلك كله بدعم تلك الحكومة بما يسمى «عمل عسكري مستمر وانتقائي» او كما يمكن ان يقول الكاتب لويس كارول على لسان أليس «القيام بستة اشياء مستحيلة اخرى قبل الفطور»!

إن الناس لا يحصلون تلقائياً على الحكومات التي يستحقون. لكن الحكومات التي ينالون هي نتاج مجتمعاتهم واحوالهم السياسية، ووضعهم الجيوبوليتيكي وتاريخهم، وفي النهاية، فان الناس مسؤولون عن الحكومات التي ينالون او التي يتحملون.

فما لا شك فيه أن العراق دولة بوليسية، لكن ذلك النظام البوليسي لم تفرضه على الشعب العراقي اية دولة أجنبية. وقد فشل العراقيون حتى الآن في إظهار أي رغبة في دفع اي ثمن جدي للخلاص منه. إن واشنطن لا تستطيع تغيير ذلك. فاذا كان لا بد من انهاء حكم صدام حسين، فان على العراقيين ان يقوموا بذلك. ففي مرحلة ما بعد الحرب العالمية، تمكن الكوبيون والفيتناميون والمصريون والجزائريون والمجريون والتشيكيون والبولنديون... جميعاً من تخليص انفسهم بقوة من الحكومات التعسفية، (حتى ولو ان المجريين والتشيكيين اجهضت حركتهم بفعل التدخل السوفياتي)، فاذا كان العراقيون لا يحبون حكومتهم فبامكانهم ان ينتفضوا ضدها، انهم يستطيعون القيام بثورة حقيقية، لا مثل تلك التي تخيّلها المستر ورمزر.

والواقع، ان حالة الاوضاع الراهنة تحملها العراقيون منذ أن أصبح العراق دولة مستقلة تامة الاستقلال. فالنظام الملكي الذي قام، تحت السيادة البريطانية من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٥٨، لم يكن حكومة سيئة بالمقاييس المعاصرة، لكنه لم يكن نظاماً متسامحاً، وفشل في البقاء امام نهوض حركة القومية العربية في الخمسينات.

فقد اطيح بالنظام الملكي بانقلاب عسكري سنة ١٩٥٨ حيث جرى قتل الملك والوصي على العرش ورئيس الوزراء وطرد النفوذ البريطاني من البلاد. وكانت الحكومة المطاحة قبل ذلك بوقت قصير من مؤسسي حلف بغداد، برعاية اميركية ضد الاتحاد السوفياتي. والحكومة العسكرية التي حلت محل النظام الملكي اطيحت بانقلاب اخر سنة ١٩٦٣ وجرى قتل زعيمها أيضاً. وتتالت الانقلابات بعد ذلك في سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٦٨، وهو الانقلاب الذي حمل الى السلطة «حزب البعث». وفي حكم «البعث» هذا أصبح صدام حسين نائباً للرئيس في البداية ثم تولى الرئاسة في انتقال سلمي سنة ١٩٧٩. وخلال تلك السنوات كانت العوامل الحاسمة والمحركة هي العداء للاستعمار والتنافس او التهديد من ايران والصراع مع الاكراد العراقيين الساعين الى دولة مستقلة والنزاع على سيادة الكويت التي اعترضت عليها حكومة سنة ١٩٥٨ وسلّمت بها حكومة سنة ١٩٦٣، وقد حاولت حكومة صدام حسين سحقها بغزو الكويت سنة ١٩٩٠.

إنه من غير الممكن البحث عن أي حل لمشكلة العراق من غير ان يؤخذ كل ذلك بعين الاعتبار. فالرئيس صدام حسين هو مشكلة للمجتمع الدولي، لكنه ليس مشكلة كبيرة. والاهمية الاستراتيجية لبلاده ليست ذات شأن كبير. انه يريد اسلحة الدمار الشامل لصد الهجمات. جيرانه العرب والايرانيون يخشونه والمجتمع الدولي يمقته. بلاده غنية بالنفط لكن عليه ان يبيعه. فلا منفعة له بحجبه عن الاسواق. أما مدة بقائه في الحياة فهي مشكلة قياساً على تجربة سابقيه.

لكن كل ذلك هو شأن مواطنيه لا غير. وكذلك ما يحدث للعراق عندما يذهب. فالولايات المتحدة ليست ذات شأن للعراق، والعراق من الناحية الجوهرية ليس بذي شأن للولايات المتحدة.

إيـران

في خطوة للخروج من العزلة وتجاوز العقوبات الأميركية

البرلمان أقر قانوناً يتيح للشركات الأجنبية بالعمل في طهران!

❐ في خطوة محسوبة وغير مسبوقة، أقر البرلمان بعد الاقتراع، على مشروع قدمته الحكومة، يقضي بالسماح «للشركات الأجنبية المعترف بها في البلاد بتسجيل فرع او وكيل لها» في ايران. وبذلك ألغى محمد خاتمي احد القوانين التي قامت عليها ثورة الأمام الخميني سنة ١٩٧٩.

ويجعل مشروع القانون الموافقة على مزاولة هذه الشركات لنشاطها في ايران مشروطة «باجراء مماثل» من جانب بلد المنشأ لكل شركة تجاه الشركات الايرانية.

وما هدف إليه محمد خاتمي، الذي اشرف بنفسه على وضع مسودة القانون، هو زيادة الاستثمارات الاجنبية، خصوصاً في مجال النفط والغاز والبتروكيماويات (راجع الميزان النفطي والمعدني على الصفحة ٢٢)، على الرغم من العقوبات الاميركية. والشركاء الاجانب سيسمح لهم بامتلاك ما يصل الى ٩٩٪ من المشاريع المشتركة بناء على تفسير قانوني جديد.

وقال مسؤولون في قطاع الاعمال ان الشركات الاجنبية منعت رسمياً من الحصول على تراخيص للعمل في ايران منذ الثورة، في ظل مادة نص عليها دستور البلاد، تمنع الحكومة من «تقديم تنازلات للاجانب».

لكن منذ سنة ١٩٨٢ سمح لبعض الشركات التي ابرمت عقوداً مع الدولة بانشاء فروع في ايران في ظل تفسير جديد لتلك المادة اصدرها مجلس مراقبة الدستور.

وذكر المراقبون ان وفداً من «صندوق النقد الدولي» كان زار طهران، وتمخضت الزيارة عن قول انطونيو فارتادو، رئيس الوفد، بان الصندوق سيولي اهتماماً خاصاً لسياسة ايران التجارية في تقريره السنوي.

وقالت مصادر صناعية ان ايران، التي تسعى جاهدة لتطوير حقول النفط والغاز فيها، اوجدت منافذ جديدة للشركات الاجنبية متحدية بذلك العقوبات التجارية الاميركية.

واضافت المصادر ذاتها ان وزارة النفط الايرانية صاغت قوانين تسمح للشركات الاجنبية بالعمل داخل ايران في حقول النفط البرية العملاقة لاول مرة منذ الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩.

ووصف مسؤول على رفعة في المستوى قرار البرلمان بانه «خطوة طبيعية» نحو السماح للشركات بالعمل في المنطقة البحرية بما لا يثير كثيراً من التوترات السياسية.

وكانت شركات النفط الاجنبية قد رحلت من ايران بعد وقت قصير من الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩، واقتصر الوجود الاجنبي المنظور في ايران على شركات الحفر الكندية والاوروبية في الجنوب.

وستكون الحقول البرية والحقول البحرية الجديدة ومشاريع البتروكيماويات اهم فتح في قطاع الطاقة بايران منذ طرح صفقات باعادة شراء المشاريع النفطية في سنة ١٩٩٥.

وبلغت الجولة الاخيرة من التعاملات في مجال النفط ذروتها في ايلول/ سبتمبر الماضي حين وقعت شركة «توتال» الفرنسية و«غازبروم» الروسية و«بتروناس» الماليزية اتفاقاً بقيمة ملياري دولار لتطوير «حقل جنوب فارس» لانتاج الغاز والمكثفات.

وطهران واثقة من ان الاتفاقات ستتوالى بناء على جاذبية انشاء موطىء قدم في بلاد فيها ١٠٪ من اجمالي مخزون الغاز العالمي.

وتتوقع الشركة ان تكون الشركات الاوروبية والآسيوية مستعدة للاستثمار على الرغم من العقوبات الاميركية، التي قد تفرض عليها اذا جاوزت قيمة المشروعات الايرانية حداً معيناً (راجع «الميزان النفطي والمعدني» على الصفحة ٢٢). وتتوقع مصادر صناعية ان تتولى شركة النفط الوطنية الايرانية المملوكة للدولة بالكامل مزيداً من التطويرات في الحقول البرية بحيث تشمل حقل «دار خوفين» القريب من الحدود العراقية، الذي اكتشف سنة ١٩٩٣.

على صعيد آخر قرأنا في «وكالة الانباء الايرانية» ان وزير النفط الايراني بيجان نمدر زنغينيه توجه الى موسكو واجرى محادثات مع مسؤولين نفطيين روس بشأن «المصالح المتبادلة» للبلدين. والزيارة استمرت ثلاثة ايام التقى فيها مسؤولين في شركة «غازبروم» وهي اول زيارة للوزير الى الخارج منذ تشكيل الحكومة الجديدة في آب/ اغسطس الماضي.

الـيمـن

إتفاقات جديدة مع طوكيو و«الفاو» لزيادة انتاج الغذاء

موازنة ١٩٩٨ مثل سابقتها تهدف الى زيادة النمو وتقليص العجز وتوفير فرص العمل!

❐ قدمت وزارة المالية اليمنية المشروع النهائي للموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة للسنة المالية ١٩٩٨ الى اللجنة العليا للموازنة، التي يراسها رئيس الحكومة الدكتور فرج بن غانم. واوضح فؤاد الكميم، وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع الموازنة بان ابرز الاهداف التي يتضمنها مشروع الموازنة الجديدة يتمثل في زيادة النمو الاقتصادي والتسريع في التنمية الاجتماعية لكي تسهم في تحسين مستويات المعيشة. ومن الاهداف الرئيسية ايضاً، تقليص عجز الموازنة وتمويل العجز من مصادر غير تضخمية، بالاضافة الى توفير فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد على الايدي العاملة غير اليمنية. واشار الى ان من اهم ملامح مشروع موازنة السنة المقبلة انسجامه مع الخطة الخمسية الاولى للسنوات ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ وبرنامج التصحيح الاقتصادي والمالي.

ومن المقرر ان تتم قريباً مناقشة المشروع في اللجنة العليا للموازنة ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء للمصادقة عليه واحالته الى مجلس النواب قبل نهاية هذه السنة. وكانت اللجنة العليا للموازنة قد عقدت سلسلة من الاجتماعات برئاسة رئيس الوزراء، ورئيس اللجنة، ووقفت امام المشروع الاولي للموازنة العامة للدولة المقدم من وزراة المالية وفقاً لما اسفر عنه النقاش مع مختلف الجهات لمكونات الموازنة بشقيها الجاري والتنموي في اطار اهداف ومضامين برنامج التصحيح واثره على الاقتصاد الكلي.

وفي الاجتماعات اكدت اللجنة على استيعاب الموازنة للنفقات الضرورية لمواجهة متطلبات التنمية ودعم الخدمات الاساسية والتزام كافة الجهات بتوريد مستحقات الدولة اولاً بأول وعدم احتجاز اي موارد تخص الموازنة وان تلتزم بقرارات مجلس الوزراء بشأن التوسعات.

كما شددت اللجنة على ضرورة التزام المؤسسات المعانة بترشيد نفقاتها وتعبئة مواردها للوصول الى انهاء الدعم المخصص في الموازنة وفقاً للبرنامج الزمني المقر لذلك.

وكلفت وزارة المالية مراجعة مشروع الموازنة الاولى في ضوء ملاحظات وتوصيات اللجنة عليه وتقديمه بصورته النهائية. وتكون الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة للسنة المالية المقبلة ١٩٩٨، في حال اقرارها من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية واصدارها بقانون من رئيس الجمهورية قبيل انتهاء السنة، وهي ثاني موازنة يبدأ العمل بها في موعدها الدستوري وهو اليوم الاول من بداية السنة المخصصة لها بعد موازنة ١٩٩٧، قد بلغت ٣٠١,٢٢ مليار ريال يمني واجمالي النفقات ٣١٣,٩٨٥ مليار ريال يمني.

وقد اعتبرت تلك الموازنة اول موازنة امكن تخفيض العجز فيها الى ادنى مستوى له منذ سنة ١٩٩٠ حيث بلغ ١٢,٧٦٤ مليار ريال. الا ان اجمالي العجز ارتفع بعد فتح اعتماد اضافي في الموازنة في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

وقد تزامن البحث في الميزانية العامة مع توقيع وزارة الزراعة والري على العقود الخاصة بتوريد المعدات والآلات المتعلقة بتنفيذ مشروع زيادة انتاج الغذاء والمقدم منحة من الحكومة اليابانية بقيمة اجمالية تبلغ ٥٠٠ مليون ين ياباني.

وتتضمن العقود الموقعة قيام الشركات اليابانية بتوريد آلات زراعية واجهزة رش وسيارات وكميات من المبيدات الحشرية والزراعية التي يتطلبها المشروع. وتأتي اليابان في مقدمة الدول التي تقدم مساعدات لصنعاء دعماً لقطاعات الزراعة والصحة والتعليم، حيث بلغت جملة هذه المساعدات ٤٠ مليون دولار سنة ١٩٩٦، كما تم التوقيع في السياق ذاته على اتفاقيتين بين الوزارة ومنظمة الاغذية والزراعة (فاو)، الاولى مخصصة للبرنامج الخاص بالامن الغذائي، حيث تقوم المنظمة بموجبها بتقديم الدعم المالي والفني في مجال زيادة الانتاج الزارعي بما يكفل تحقيق مستوى افضل للأمن الغذائي، اما الاتفاقية الثانية فتنص على تقديم المنظمة الدعم المالي والفني اللازمين لوزارة الزراعة والري لتطوير مشروعات استغلال المياه، اضافة الى تقديم عدد من برامج التدريب للكوادر في مجال مراقبة المشاريع الزراعية ومشاريع المياه، وتبلغ القيمة الاجمالية لهذه المساعدات نحو ٤٠٠ الف دولار.

وقال سيد شاهد مهدي، ممثل منظمة «فاو» في صنعاء، ان المنظمة تعمل على دعم ومساندة حكومة الدكتور بن غانم في اربعة مجالات رئيسية هي: مشروعات الغابات ومكافحة التصحر، ومشروعات حماية البيئة والحفاظ عليها، وبرنامج ادخال المكافحة الطبيعية للآفات الزراعية للحد من المبيدات الكيماوية الضارة، اضافة الى المساعدة الفنية في مجال التنمية الاقليمية في مختلف المحافظات اليمنية، منوها الى ان المنظمة تعمل حالياً على انشاء مركز معلومات تسويقية يساعد في تسويق المنتجات الزراعية اليمنية داخلياً وخارجياً.

الى ذلك اكد احمد سالم الجبلي، وزير الزراعة والري، ان الحكومة تولي القطاع الزراعي جل اهتمامها وتضعه في مقدمة قطاعاتها الاقتصادية، عبر تقديم كافة اشكال الدعم والتسهيلات للتوسع والنمو والاستثمار في هذا القطاع، مشيراً الى ان الحكومة تهدف من وراء هذا الدعم والتشجيع الى خلق نوع من التوازن بين الانتاج المحلي من الغذاء، الذي يمثل ٧,٥٪ من الاستهلاك الكلي فقط، وبين ما تستورده البلاد من مواد غذائية، تصل الى مليون ومائتي الف طن من مادة القمح وحدها سنوياً، تكلف خزانة الدولة اكثر من ٢٠٠ مليون دولار. واضاف ان وزارة الزراعة تقوم حالياً بتنفيذ عدد من الخطط والبرامج بغية الوصول الى هذا التوازن، من خلال التركيز على انتاج محاصيل زراعية منخفضة الكلفة الانتاجية وذات عائدات اقتصادية عالية كالبن والقطن والفاكهة والخضار وغير ذلك... توظف عائداتها لسد الفجوة القائمة.

وحذر الوزير من الاستنزاف الذي تتعرض له المياه الجوفية، وما نتج عنه من وضع مائي حرج، حيث تذهب ٥٥٪ من المياه الجوفية التي يتم استخراجها الى ري محاصيل ذات مردودات غير اقتصادية مثل «القات» الذي تمثل زراعته نحو ١٠٪ من مساحة الاراضي الزراعية. ويعد القطاع الزراعي احد القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعول عليها الحكومة في رفد خزانتها بالعملات الصعبة من خلال تصدير ٢٠ منتوجاً زراعياً الى ١٥ بلداً عربياً واجنبياً بلغت عائداتها سنة ١٩٩٦ نحو ١٣٠ مليون دولار. غير ان قرار الحكومة بزيادة اسعار مادة الديزل بنحو ٤٠٪، وهي المادة الاساسية للانتاج الزراعي، شكل ضربة موجعة لهذا القطاع.

دبـي

كلفته ١٧٠ مليون درهم يحملها الى القرن الآتي

«ألفية» الامارة مجمع لتكنولوجيا المعلومات هو الأكبر في المنطقة!

❐ بدات شركة «اعمار» العقارية في تنفيذ مشروع مجمع ضخم لتكنولوجيا المعلومات في دبي، وتبلغ تكاليفه ١٧٠ مليون درهم، وهو الاكبر من نوعه في الشرق الاوسط.

وكانت «إعمار»، باشرت الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشروع الذي يعرف باسم «ملينيوم» (اي الألفية).

وميزة مجمع «ملينيوم»، انه يؤسس لبنية تحتية حديثة لوسائل الاتصال المتطورة ولشبكات التلفيزيون والاذاعة ومداخل عالم «الانترنيت» المتشعب، اضافة الى التجارة الإليكترونية الفريدة من نوعها ليحتل المجمع الصدارة في المنطقة.

ويرى المراقبون، الذين رافقوا تبلور فكرة «مجمع ملينيوم»، انه سيلعب دوراً بارزاً واستراتيجياً في استقطاب شركات تقنية المعلومات العالمية الى الامارة لتتحول الى مركز رئيسي لهذه الصناعة ليس في منطقة الشرق الاوسط فحسب بل في الاسواق الاستراتيجية الاخرى مثل افريقيا ودول الهند وروسيا الجديدة.

ومهمة «اعمار»، التي اوكل إليها التنفيذ، التاكيد على أن المشروع سيكون حافزاً لتعزيز موقع دبي الفريد كمركز اقليمي لقطاع تقنية المعلومات وجعله احد اهم المراكز العالمية في هذا المجال.

يذكر أن عدداً كبيراً من الشركات العالمية العاملة في مجال تقنية المعلومات تتخذ من دبي مقراً لمكاتبها الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط وتحقق مبيعات تفوق ١,٥ مليار دولار سنوياً بنمو قدره ١٥٪ سنوياً. ويشكل «معرض جيتكس»، الذي يقام سنوياً في «مركز دبي التجاري العالمي»، دليلاً على اهمية الامارة كمركز لتقنية المعلومات اذ يعتبر من اهم معارض الكومبيوتر، حيث يستقطب اكثر من ٤٠٠ عارض واكثر من ١٠٠٠ شركة من مختلف انحاء العالم. ومن ضمن التسهيلات التي يقدمها «مشروع ملينيوم» مراكز انظمة متكاملة حيث يمكن للعملاء اجراء الاختبارات بانفسهم قبل اتخاذ قرار الشراء، خصوصاً انه في يومنا هذا لا يمكن توفر الحلول الكاملة لدى بائع واحد، وعملية جمع المنتوجات من باعة عدة هي عملية معقدة نتيجة تضارب المقاييس التقنية.

غير ان مركز العرض الذي يتضمنه «مشروع ملينيوم » يعتبر مثالياً في مثل هذه الاحوال، اذ يمكن العميل من اجراء اختباراته واختيار الحلول التي يريدها في مكان واحد.

ويشتمل المشروع على قاعة مؤتمرات واجتماعات مزودة باجهزة فيديو، تعمل حسب نظام متعدد الاغراض والوظائف، بحيث يتيح للعملاء والباعة من مختلف القارات الاجتماع بوساطة الضغط على الزر فقط. كما يتضمن ايضاً قرية اعمال اليكترونية تتيح للعاملين في قطاع التقنية المعلوماتية التعرف على التطبيقات التقنية عبر القطاعات التجارية، بالاضافة الى شاشة جدارية تعمل بوساطة اللمس وتساعد الشركات والافراد على حد سواء للحصول على المعلومات التي يريدونها.

وتشهد المنطقة في هذه المرحلة عمليات استثمار كبيرة في مجال الاتصالات، منها خطط مؤسسة (اتصالات) الاماراتية لاستثمار مليار دولار خلال ٣ سنوات ثلاث في تطوير البنية التحتية في قطاع الاتصالات في دولة الامارات، بينما ستنفق دول مجلس التعاون مجتمعة حوالي ٨ الى ١٠ مليارات دولار لتحسين خدمات الاتصالات لديها.

وقد بدأت شركة «اعمار» العقارية العمل مع مؤسسات استشارية عالمية مثل «بارسونز» الاميركية التي عملت في مشاريع مماثلة في مختلف انحاء العالم.

السعودية

على الرغم من من العقبات التي تعترضها

الرياض «تسعى» في جنيف «لترعى» انضمامها الى «منظمة التجارة العالمية»!

□ شهدت جنيف خلال الشهر الماضي، حركة ديبلوماسية سعودية، صبت جل اهتمامها خلال اللقاءات مع البعثات التجارية لعدد من الدول الكبرى، على السعي لدفع طلب الرياض للإنضمام الى «منظمة التجارة العالمية».

الذين كانوا على بيّنة ومقربة من التحرك السعودي، قالوا ان كل ما سعت إليه الرياض هو تجميع ردود الفعل على عرض تقدمت به الى المنظمة العالمية في اوائل تشرين الاول/ اكتوبر الماضي بشأن دخول البضائع والخدمات الاجنبية الى الاسواق السعودية في إطار مفاوضات الحصول على العضوية.

وقال هؤلاء ان تفاصيل العرض لم تعلن، وكل ما يحرص عليه السعوديون ان يكون الطلب محور المباحثات في اجتماع لجنة العمل التابعة للمنظمة في اوائل هذا الشهر.

مبعوث تجاري على رفعة في المستوى في جنيف، علّق على التحرك السعودي الواسع بالقول، انهم «جادون في مساعيهم للانضمام... ويعدون لذلك اعداداً شاملاً».

بيد ان مصادر تجارية قالت ان الامر لايزال يتطلب المزيد من المناقشات قد تستمر اشهراً طويلة.

وكان وزير الصناعة والكهرباء السعودي، هاشم بن عبد الله يماني، قال في آب/ اغسطس الماضي انه يتوقع ان تستغرق مباحثات ثنائية رسمية تبدأ اوائل سنة ١٩٩٨ «بعض الوقت» من دون أن يحدد مدة زمنية واضحة.

وسبق ان تقدمت السعودية، التي لا تزال تعتمد الى حد كبير على النفط والبتروكيماويات، على الرغم من انها تسعى لتنويع اقتصادها، بطلب للانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «غات» في سنة ١٩٩٣.

وعندما حلت منظمة التجارة العالمية محل «غات» سنة ١٩٩٥ تعين على الرياض اعادة تقديم طلبها الحصول على العضوية مما تسبب في تأخر العملية.

واجتمعت مجموعة عمل «منظمة التجارة العالمية» بشأن انضمام الرياض مرة في جنيف في أيار/ مايو عندما طلبت دول اخرى الحصول على مزيد من التفاصيل عن الكيفية التي ستفتح بها اسواقها للواردات الاجنبية في مجالات مثل تراخيص الاستيراد والمنتوجات الزراعية وتقدير الجمارك والحواجز الفنية امام التجارة. وظلت السعودية فترة طويلة بعيدة عن نظام التجارة الذي يستند الى قواعد دولية وكانت تديره فيما مضى «غات» وحالياً «منظمة التجارة العالمية» بسبب شعورها ان ثروتها النفطية تجعل من غير الضروري المشاركة فيه.

ولكن محللين تجاريين قالوا انها تسعى لتنويع اقتصادها، وان المشاكل التي واجهتها مع الاوروبيين ودول اخرى بسبب اجراءات مكافحة الاغراق ضد صادراتها، اظهرت قيمة الانضمام الى «المنظمة».

من بين اوجه قلق اشارت اليها دول اخرى في «منظمة التجارة العالمية» التي يبلغ عدد اعضائها حالياً ١٣٢ دولة تراخيص الاستيراد السعودية في مجالات مثل الكيماويات والحليب المبستر ومنتوجات تكنولوجيا المعلومات والمعدات الزراعية.

والسعودية بين نحو ٣٠ دولة تسعى للانضمام الى المنظمة منها الصين وروسيا ودول اخرى كانت ضمن الاتحاد السوفياتي سابقاً.

على صعيد آخر، منحت شركة «نورثروب غرومان» الاميركية عقداً قيمته ستة ملايين ريال لشركة «الالكترونيات المتقدمة»، وهي احدى شركات برنامج التوازن الاقتصادي السعودي، تقوم بموجبه الاخيرة بتصنيع وحدات معقدة لانتاج الطاقة لأحدث نظام تشويش AL Q135 - Band 15، ويدخل هذا المنتوج ضمن عقد وقعته شركة «نورثروب غرومان» مع القوات الجوية الاميركية. ويذكر ان نظام AL Q135 - Band 15 يؤمن الحماية للطائرات المقاتلة ضد الصواريخ ارض - جو والمدفعية المضادة للطائرات، وكذلك للصواريخ المطلقة مع طائرات مقاتلة، التي يتم توجيهها بالرادار وتعمل في المجال الكهرومغناطيسي الاسفل.

ويمثل هذا العقد امتداداً للعقود السابقة التي منحتها الشركة الاميركية لشركة «الالكترونيات المتقدمة» سنة ١٩٩٤ ضمن برنامج طائرات الـ F15 S السعودية.

روبرت كولن، نائب الرئيس لبرامج الحرب الالكترونية في شركة نورثروب غرومان قال، «ان هذا العقد يعتبر دليلاً جديداً على التزامنا للعمل مع الشركاء، والعملاء المحليين في منطقة الخليج». مشيراً الى ان شركته على قناعة بأن شركة «الالكترونيات المتقدمة»، قوية وتعتبر مورداً قادراً على مشاركة الشركة الاميركية الإلتزام بالجودة.

وتعتبر شركة «نورثروب غرومان»، التي يقع مركزها الرئيسي في مدينة لوس انجلوس، شركة عالمية رائدة في مجال التصميم، وتضمين الانظمة وتصنيع طائرات المراقبة والطائرات المقاتلة، والكترونيات الدفاع وادارة المجالات الجوية والبحرية والاسلحة بالغة الدقة والمنشآت الخاصة بالطيران. وتشمل البرامج الرئيسية لشركة «نورثروب غرومان» طائرات الانذار المبكر، وطائرات المراقبة الارضية وطائرة (F-18E/F) المقاتلة.

تقارير

العرب يقعون تحت وطأة ديون تصل الى ١٥٦ مليار دولار

«الفوائد» تبتلع عائدات النمو و«جدولة الديون» تسبب التضخم وغلاء المعيشة!

□ تشير تقارير اقتصادية عديدة الى ان سنة ١٩٩٥، خلافاً للسنوات التي سبقتها، شهدت تحسناً في الاوضاع الاقتصادية العربية، ورسمت هذه التقارير صورة ايجابية لأداء معظم الاقتصاديات العربية.

وربطت التقارير هذا التحسن، وإن كان طفيفاً، بعاملين رئيسيين هما: زيادة اسعار النفط، والنتائج الجديدة التي تحققت في عدد من الدول العربية في إطار سياسات وبرامج التصحيح الاقتصادي التي تطبقها هذه الدول، إضافة الى الجهود التي بذلتها الدول المصدرة للنفط لتنويع قاعدتها الانتاجية وتقليل اعتمادها على القطاع النفطي.

واستناداً الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٦ الذي صدر عن «جامعة الدول العربية»، و«الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، و«صندوق النقد العربي»، و«منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)»، «فان الاقتصاد العربي حقق نمواً قياسياً في سنة ١٩٩٥ بلغ ٩,٥٪ بزيادة كبيرة عن معدل النمو في السنة السابقة والبالغ نحو ١,٥٪ فقط.

واضاف التقرير «ان اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية ارتفع من ٤٩٩,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٤ الى ٥٢٨,٧ مليار دولار في سنة ١٩٩٥».

واكد التقرير «ان الدول العربية تمكنت من خفض اجمالي النفقات الحكومية بفضل تقييد سياساتها المالية حيث هبط العجز الحكومي بنحو ٢٧,٦٪ خلال ١٩٩٥.

وارتفع الانفاق الاستثماري سنة ١٩٩٥ بمعدل ٦,٢٪ ليبلغ نحو ١١٧ مليار دولار. كما سجلت حصة الصادرات من السلع والخدمات في هيكل الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي زيادة طفيفة، وزادت في الوقت ذاته حصة الواردات من السلع والخدمات، ونتيجة ذلك انحسر الفائض في فجوة الموارد من ٦,٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٩٤ الى ٤,٠٪ سنة ١٩٩٥.

وقال التقرير ان الايرادات سنة ١٩٩٥ ارتفعت بنحو ٧٪ عن مستواها في السنة السابقة، وبقيت نسبتها الى الناتج المحلي عند مستواها، في حين ارتفعت مساهمة الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات بنحو نقطتين لتبلغ نحو ٥٨٪، كما ارتفعت مساهمة الايرادات الضريبية بنقطتين لتبلغ نحو ٣٠٪.

وعلى الرغم من الصورة الجيدة التي يحاول الخبراء عكسها عن حقيقة النمو ودلالاته، إلا ان هذا التحسن يرجع بشكل رئيسي الى زيادة اسعار النفط التي تسهم بحوالى ٢٠٪ من اجمالي الناتج المحلي العربي، اي حوالى ١٠٠ مليار دولار، لأنه من دون زيادة اسعار النفط فإن النمو في المجالات الاقتصادية الاخرى يبقى ضعيفاً او يكاد يكون معدوماً، ولم يختلف هذا المعدل عن السنوات السابقة.

وقد اكدت هذه الحقيقة عن نمو الاقتصاديات العربية، دراسة صادرة عن «البنك الدولي» قام بها خبيران في البنك هما: الدكتور محمد العريان، نائب مدير إدارة الشرق الاوسط في «صندوق النقد الدولي»، والدكتورة سوزان فينيل، مساعدة مدير إدارة الشرق الاوسط في البنك.

وتقول الدراسة ان «النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٥ كان مخيباً للآمال، فهو لم يتخط في المعدل عتبة الـ ٣٪ سنوياً، الامر الذي ادى الى انخفاض نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان المنطقة بنسبة ٠,٥٪ في المتوسط سنوياً».

وترجع الدراسة، التي توقعت انتعاش الاقتصاديات العربية سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧، ايضاً ضعف النمو الاقتصادي الى العوامل الخارجية، حيث تأثرت الاوضاع الاقتصادية الكلية في المنطقة بضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية، وذلك في الجزء الاول من الثمانينات والتسعينات.

وبالانخفاض الحاد في اسعار النفط في منتصف الثمانينات، وما اعقب ذلك من ضعف في اوضاع السوق النفطية، والنزاعات المسلحة والاحترابات الداخلية في بعض البلدان، انخفضت المدخرات المحلية، واقترن ذلك بانخفاض في مستوى الاستثمار».

ولعل من اهم الاسباب التي تقف عائقاً امام عملية تنمية الاقتصاديات العربية، ازمة الديون التي كانت في الأساس احد أسباب عملية تعثر التنمية الاقتصادية، اي بعبارة أخرى ان التنمية ليست سبباً لاستفحال ازمة الديون، بل ان تعثر التنمية - او عملية التنمية بالقروض - هي التي قادت الى ازمة الديون التي ترزح تحتها الاقتصاديات العربية، التي تأكل خدماتها اي نمو يمكن ان تحققه الاقتصاديات العربية.

فقضية الديون التي لم تتجاوز سنة ١٩٧٥ الـ ٦ مليارات دولار، وصلت مع نهاية سنة ١٩٩٥، وحسب بعض التقديرات، الى اكثر من ٢٠٠ مليار دولار، حيث تعتبر من اكبر المشكلات التي تواجه الاقتصاديات العربية وهي على ابواب القرن الحادي والعشرين، «قرن العولمة»، وظهور التكتلات الاقتصادية الضخمة وثورة التكنولوجيا والاتصالات.

ووصلت الامور الى درجة بات من الصعب معها تسديد الاقساط والفوائد في مواعيدها المحددة، فتكرر اللجوء الى «إعادة الجدولة» مما ادى الى انخفاض القيمة التعادلية للعملات الوطنية لهذه الدول، واستفحال ظاهرة التضخم، وارتفاع كبير في اسعار السلع وخاصة الضرورية منها، الامر الذي دفع بعض الدول الى اتخاذ اجراءات اقتصادية أدت الى بروز ازمات اجتماعية خطيرة.

وليس النمو الاقتصادي، هو الذي سجل ارتفاعاً ملحوظاً. فاستناداً الى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٩٦ ايضاً فإن «الدين القائم على الدول العربية المقترضة سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنة ١٩٩٤ بمقدار ١١,٢ مليار دولار ليبلغ ١٥٥,٧ مليار دولار مقارنة مع نمط التغيير في هذه المديونية الذي كان يميل نحو الانخفاض في السنوات الاربع السابقات، ويعود ما يقارب نصف تلك الزيادة الى إعادة تقويم القروض المسجلة بعملات غير الدولار الذي انخفضت قيمته مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنحو ٦٪ خلال سنة ١٩٩٤».

وقال التقرير ان «عدداً من الدول العربية المقترضة، وعلى وجه الخصوص الأردن والجزائر ومصر والمغرب، بذلت منذ اواخر الثمانينات جهوداً مكثفة لتخفيض حجم تلك المديونية عن طريق الاعفاءات الثنائية بشكل رئيسي، وتم خلال الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٥ اعادة جدولة ما قيمته نحو ٤٨ مليار دولار من ديون الدول العربية منها ٩٨٪ لصالح الدول المذكورة، كما حصلت الدول العربية خلال الفترة ذاتها من اعفاءات لقروض تعادل نحو ١٧ مليار دولار منها ١٦,٣ مليار دولار لصالح الدول المذكورة وخصوصاً مصر».

ويمضي التقرير ومن خلال المقارنة فيقول «ان مديونية كل من السودان وسوريا والصومال وموريتانيا واليمن ازدادت تأزماً بسبب تراكم متأخرات السداد لسنوات عدة، وبلغت متأخرات هذه الدول مع نهاية سنة ١٩٩٤ نحو ٤٨٪ من اجمالي مديونيتها».

وإذا كان النمو الاقتصادي في السنة الماضية مقاساً بالمال قد بلغ حوالى ٢٨ مليار دولار، فإن خدمة الديون المترتبة على الدول العربية وصلت الى حوالى ١٧ مليار دولار، أي بنسبة ١٣٪ من صادراتها. وبلغت أرقام خدمة ديون الدول غير النفطية ٧ مليارات دولار أي بنسبة ٣٠٪ من صادراتها.

ويبدو للمراقبين ان الطريق امام عملية تنمية الاقتصاديات العربية صعبة في ظل استمرار أزمة الديون وخدماتها المرتفعة، لأن تسديد الديون يتم من خلال حصيلة الصادرات، بينما الصادرات العربية متدنية او تقارب الواردات، ولذا فإن قدرة الدول العربية على تحقيق معدلات نمو اقتصادي متناسبة مع النمو السكاني الذي يبلغ في المتوسط ٣٪ سنوياً ليس سهلاً، على الاقل في المستقبل القريب، حسب التقرير.

Proxima For Translation
0181 863 9558
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
Arabic - English Translation ترجمة من العربية الى الانكليزية
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
Arabic - English Translation ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation ترجمة من العربية الى الانكليزية
ترجمة من العربية الى الانكليزية
FAX:0181 863 2873

السودان

توقع تحول الخرطوم عن الدولار في تجارتها الخارجية الى عملات أخرى

عقوبات كلينتون أصابت بالأذى أموالاً للسودانيين خاصة قيمتها ٥ مليارات دولار!

❐ عدا مضارها على الاقتصاد الداخلي، فان العقوبات الاميركية المفروضة على الخرطوم اصابت بالاذى المودعين السودانيين في الولايات المتحدة، وخسائر هؤلاء تربو على ٥ مليارات دولار.

واموال المودعين السودانيين تشمل حوالات بالدولار ارسلتها مصارف سودانية في مقاصة مع الولايات المتحدة ودفعات لصالح «صندوق النقد الدولي». وهذه الاموال لم تكن مودعة في حسابات بل كانت عابرة، منها ١,٦ مليون دولار فقط كانت في الطريق الى «صندوق النقد الدولي»، وهي لا تخص المصارف الحكومية ولكنها اموال الشعب السوداني.

وكان البنك المركزي السوداني طالب في مذكرة بتاريخ الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي جميع البنوك العاملة في السودان بالتوقف عن اصدار حوالات يتعين نقلها عبر المصارف المراسلة في الولايات المتحدة. وجاء القرار بعد يوم من اعلان الولايات المتحدة عقوبات جديدة ضد السودان لمزاعم برعايتها الارهاب وانتهاك حقوق الانسان وهي اتهامات نفتها الخرطوم جملة وتفصيلاً!

ويحظر قرار المصرف المركزي السوداني القروض المصرفية والتبادل التجاري (وهو تبادل منخفض بالفعل). ولكن اقتصاديين قالوا ان ادارة الصفقات الدولية للسودان ستصبح اكثر تعقيدا الآن من ذي قبل.

ويقول المحللون الاقتصاديون ان اغلبية صفقات الخرطوم تبرم بالدولار، والتحول الى عملات اخرى قد يكون امراً مكلفاً. وربما يكون هذا عبئاً اضافياً على الحكومة. ويضيف هؤلاء انه بات يتعين ان تتعامل الخرطوم في تجارتها الخارجية مستخدمة عملات اخرى غير الدولار.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت الولايات المتحدة ستفرج عن جانب من المليارات الخمسة مثل الاموال التي كانت في طريقها الى «صندوق النقد الدولي». وفتحت الولايات المتحدة حسابات خاصة للالتزامات الديبلوماسية السودانية والتزامات الامم المتحدة.

وقال وزير المالية السوداني عبد الوهاب عثمان، ان حكومته اتخذت تدابير لتسيير شؤونها دولياً. ومضى عثمان يقول ان المصارف السودانية لن تقبل دفعات بالدولار وان العملة الاميركية لن تستخدم في اي عمليات مصرفية. والحكومة سارعت الى اجراء اتصالات بالفعل مع مصارف عربية ودولية توجد لديها حسابات سودانية.

واكد عبد الوهاب عثمان ان الخرطوم ستشتري عملات اجنبية اخرى مشيراً الى أن جميع العملات مطروحة مثل الجنيه الاسترليني والفرنك السويسري والريال السعودي. وقال الوزير عثمان ان العقوبات ستضر ايضاً بـ «سيتي بنك» وهو القسم التجاري في «سيتي كورب» وهو البنك الاميركي الوحيد العامل في الخرطوم.

وسوف يواجه «سيتي بنك» مشاكل لانه لا يستطيع طبقاً للقانون ان يعمل. إذ يتعين ان يوافق البنك المركزي على جميع الدفعات، وطالما أن القانون يحظر تعامل البنك المركزي مع اي بنك اميركي فإن السلطات بالتالي لن تسمح لـ «سيتي بنك» بمزاولة اي نشاط.

ومضى عثمان يقول، ان السودان سيبذل كل ما في وسعه للاستمرار في تلبية التزاماته تبعاً لبرنامج صندوق النقد الاصلاحي، ولايزال من السابق لاوانه للغاية الحديث عن الصورة التي قد يتضرر البرنامج بها من جراء العقوبات الاخيرة.

وتوقع وزير المالية ان يصل معدل التضخم السنوي الى ١٨٪ في نهاية تشرين الاول/ اكتوبر الماضي منخفضاً عن مستواه في سنة ١٩٩٦ الذي تجاوز ١٠٠٪. كما توقع ان يبلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي ٦٪ في سنة ١٩٩٧ ارتفاعاً من ٤٪ سنة ١٩٩٦. وسبق ان بحث «صندوق النقد» في احدى المراحل سحب عضوية السودان لفشله في سداد متأخرات قيمتها ١,٦ مليار دولار.

وقال مسؤول قريب من برنامج التصحيح الاقتصادي ان مجلس ادارة الصندوق قرر في شباط/ فبراير الماضي ارجاء سحب عضوية السودان شريطة ان توافق الخرطوم على تنفيذ الاصلاحات، وقال المسؤول: «تسير الامور وفقاً لاهداف متفق عليها».

مصر

ارتفاع الإنفاق في «مشروع توشكى»

خسائر «حادث الأقصر» مليار دولار!

❐ توقع خبراء اقتصاديون أن يؤدي حادث «الاقصر» البشع، الذي أودى في اواسط تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بحياة حوالي سبعين سائحاً اجنبياً، الى خسارة حوالي مليار دولار من الدخل المتوقع للسياحة المصرية، في حين اكد المسؤولون في حكومة كمال الجنزوري ان الآثار المترتبة على الاعتداء ستكون مؤقتة، وان السياحة لا بد وان تعود الى الانتعاش بعد فترة وجيزة.

وقال خبير اقتصادي اوروبي في القاهرة، انه كان من المتوقع ان تصل عائدات السياحة خلال سنة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ الى اربعة مليارات دولار مقابل ٣,٦٤٦ مليار دولار خلال السنة المالية ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.

وتابع الخبير، انه في تقديره ستخسر الحكومة المصرية حوالى ربع هذا المبلغ بسبب الاعتداء، اي ما يوازي قرابة مليار دولار محذراً من ان وقوع اعتداء ثان سيعني القضاء كلياً على هذا القطاع الذي تعول عليه الحكومة لانتشال الاقتصاد من عثرته وكبوته.

وقد شكل حادث «الأقصر» ضربة قاسية لانه استهدف اهم موقع سياحي يؤمه قرابة نصف السياح الذين يأتون الى مصر والذين بلغ عددهم اكثر من اربعة ملايين سائح خلال السنة المالية ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ بين بداية تموز/ يوليو ونهاية حزيران/ يونيو. فقد اخذت كبرى الشركات السياحية في القاهرة تتلقى اشعارات لالغاء اكثر من ٨٠٪ من الرحلات المنظمة خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي.

وقالت شركة سياحية المانية طلبت عدم ذكر اسمها ان ٥٠٪ من الرحلات السياحية الالمانية الغيت. ويأتي السياح الالمان في مقدمة السياح الوافدين، وكان حوالي ٥٠٠ الف منهم زاروا مصر سنة ١٩٩٦.

وحادث «الأقصر»، لم يؤذ القطاع السياحي وحده، انما اصاب الاقتصاد رمة، فبينما توقع الوزير يوسف بطرس غالي، وزير الاقتصاد الذي يعول عليه الرئيس حسني مبارك لمتابعة التصحيح الاقتصادي الذي بدأته حكومة كمال الجنزوري، ان يحقق الاقتصاد نمواً بنسبة ٦٪ هذه السنة، فإن هذا الرقم بعد «حادث الاقصر» قد يتراجع مع تراجع السياحة التي تشكل مداخيلها ٥٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وكان القطاع السياحي الذي يعتاش منه ٥ ملايين مصري، (أي قرابة ٩٪ من التعداد السكاني)، مباشرة او بشكل غير مباشر، حقق زيادة بلغت ١٥٪ سنة ١٩٩٦.

وقبالة الرأي المتشائم للمحللين الاقتصاديين رأي آخر اكثر تفاؤلاً، يعتبر انه على الرغم من أن عواقب حادث الاقصر ستكون اكبر من عواقب اي حادث شهدته القاهرة منذ ١٩٩٢، إلا ان آثاره ستكون محدودة. وهذا الرأي المتفائل له صدى آخر عند ماكس موربر ـ لوفلير، المدير العام لفندق هيلتون النيل، الذي اعتبر ان آثار «حادث الاقصر» لن تستمر طويلاً، ربما تدوم شهرين او ثلاثة على الاكثر، وان كانت هذه الاشهر تشكل اوج الموسم السياحي الشتوي في مصر.

وقال ماكس موربر ـ لوفلير، أن «الخسارة الكبيرة ستكون في جنوب مصر وربما بعض المنتجعات على البحر الاحمر وسيناء التي تشكل مقاصد مفضلة للسياح. ولكني لا اعتقد ان السياحة في القاهرة ستتأثر».

وقال ان شركة «هيلتون» ماضية في تنفيذ ثمانية مشاريع فندقية وهي تستعد لافتتاح فندقين في البحر الاحمر وسيناء خلال ١٨ شهراً.

وتتوقع مصادر في القطاع السياحي ان تصل نسبة الالغاء الى ٥٠٪ خلال كانون الاول/ ديسمبر وكانون الثاني/ يناير، الا ان اصرار عدد كبير من السياح على البقاء بعد «حادث الاقصر» عزز تفاؤل الحكومة والعاملين في القطاع السياحي. والمهم، هو أن تبرهن حكومة كمال الجنزوري على أنها فعلاً تتخذ اجراءات صارمة لطمأنة السياح، وأن العمليات الامنية ستستمر.

على صعيد آخر اكد الدكتور محمود ابو زيد، وزير الاشغال العامة والموارد المائية، ان معدل الانفاق اليومي في مشروع «توشكى» ارتفع الى ٢,٢ مليون جنيه بعدما كان ١٠٠ الف جنيه في اليوم مع بداية المشروع، وان معدلات التنفيذ تعدت ١٤٠٪ من الاداء المخطط.

وقال ان عمليات «التكثيف»، اي الحفر الاولي، قد بدأت في مسافة ١٠ كيلومترات مؤكداً ان قاع القناة قد اتضح شكله النهائي بصورة كاملة.

وأشار الوزير ابو زيد الى ان اجهزة الدولة تقوم حالياً بوضع الضوابط الخاصة بالاستثمار الجيد في مساحة ٣,٤ مليون فدان جديدة حتى عام ٢٠١٧، وتبلغ قيمة استثماراتها الخاصة بمشروع تنمية جنوب الوادي ٣٠٠ مليار جنيه.

وقال ان عمليات توزيع الاراضي لترعة السلام لم تتأخر، وانما تتم بتؤدة ترجع الى حرص الدولة على توفير البنية الاساسية والداخلية لصالح المستثمر الصغير لبدء الانتاج فوراً.

المغرب

ديموقراطية بإرادة ملكية!

نشرت مجلة «إيكونوميست» البريطانية التعليق الآتي حول الانتخابات البرلمانية التي جرت في المملكة المغربية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي:

❐ للملك الحسن الثاني رغبة واصرار على حمل المعارضة الموالية له الى الحكومة المغربية. فالانتخابات البرلمانية التي جرت في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، يفترض فيها أن تكون محور عملية طويلة من الاصلاح السياسي الذي خطط له الملك. لكنها قد تكون اسفرت عن قليل من الخيبة، ربما ينجم منها نوع من الإئتلاف.

لقد جرت الإنتخابات في ظل دستور معدّل لزيادة حظوظ المعارضة في تشكيل الحكومة المقبلة.

وكان في المغرب سابقاً برلمان من مجلس واحد كان ثلث اعضائه ينتخبون بطريقة غير مباشرة، أما الآن فقد بات فيه برلمان من مجلسين، حيث يتم انتخاب المجلس الادنى انتخاباً مباشراً بالكامل، وهو تغيير يأتي لتقوية الحزبين المعارضين الرئيسيين وهما: «حزب الاستقلال الوطني» المتقادم، و«الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية».

لكن هذين الحزبين، والحزبين الصغيرين الشريكين لهما في التحالف المعروف باسم «الكتلة الديموقراطية»، قيدوا من حركتهم بفشلهم في الاتفاق على مرشحين مشتركين، إذ تم الاتفاق بين قادة الاحزاب، لكن هؤلاء لم يتمكنوا من فرض إرادتهم على محازبيهم، الذين ترددوا في إفلات فرصة الحصول على مقاعد نيابية وما تحمله من منزلة ومنافع.

ولم تكن هذه هي المشكلة الوحيدة، فالتركيبة الجديدة تبدو أكثر ديموقراطية، لكن كثيرين يقولون انها لن يكون لها أثر يذكر على طريقة ممارسة السلطة، فلا أحد يتوهم أن الملك الحسن سوف يتنازل عن سيطرته. فالدستور الجديد يرفع الثلث من الاعضاء المنتخبين بصورة غير مباشرة الى مجلس أعلى له صلاحيات واسعة بما في ذلك صرف الحكومة.

ويقول محمد ساسي، احد قادة «الاتحاد الاشتراكي»، أن الترتيب الجديد يعطي الملك جميع الصلاحيات اللازمة له للتدخل.

إن مناقشة صلاحيات الملك هي من المحظورات في المغرب، فالمعارضة تلتف حول القضية فيما توضح رغبتها في تغيير التوازن الدستوري بين الملك والحكومة والبرلمان.

وفي السنة الماضية تقدمت المعارضة من الملك بمجموعة من الاقتراحات والتعديلات لتعزيز صلاحيات الحكومة، لكن الملك لم يتبنّ إلا القليل من تلك الاقتراحات. ولذا، وبصرف النظر عن أي حزب يشكل الحكومة، يبقى الملك مطلق الصلاحية في تعيين وصرف الوزراء، أو كما يقول ساسي، لم يتم ادخال أي تغييرات تؤدي الى حكومة تحكم ولا تكون محكومة. كما عبّر عن اسفه لعجز المعارضة عن تخفيف صلاحيات وزارة الداخلية التي يقول انها تهيمن هيمنة تامة على الادارة العامة. وربما عاد الملك الى اعادة تعيين وزير الداخلية المرهوب إدريس البصري، الذي احتل منصبه منذ ما يقرب من ١٥ سنة.

لكن السؤال هو: لماذا قبلت المعارضة خانعة هذا التحول الديموقراطي الشكلي؟

من الاجوبة عن ذلك، قد يكون في شيخوخة قادة المعارضة الرئيسيين الذين تزيد اعمارهم جميعاً عن سبعين سنة، وهذه الانتخابات قد تكون فرصتهم الاخيرة. ومن الاسباب الاخرى الممكنة، مسألة الخلافة. ذلك ان المعارضة تريد أن تكون في مركز نفوذ في حال انتقال العرش الى نجل الملك الامير سيدي محمد. فالمتاعب الصحية التي عانى منها الملك قبل سنتين ذكّرت المغاربة بأن الملك البالغ من العمر ٦٨ سنة لن يخلد طويلاً الى العرش.

لكن المعلقين الاكثر تفهماً يصرّون على أن للملك رغبة حقيقية صادقة في تقوية مؤسسات البلاد كوسيلة لوضع العرش فوق المنازعات السياسية بما يكفل بقاءه. لكنهم يضيفون الى ذلك ان العادات القديمة من السيطرة، لا تزول بسهولة، وأن الملك لا يستطيع سوى التحرك بطيئاً.

اما المعارضة فإنها ليست متضايقة، وهي على ثقة بان اصلاحات جديدة سوف تأتي، او كما قال احد اعضاء «حزب الاستقلال»: «إننا نعرف أن المعارضة تقدمت من الملك بعشرين او ثلاثين مطلباً فلم يلب سوى نصفها، لكننا نتحرك تدريجاً نحو دستور يكون مقبولاً من الجميع».

السياسة الخارجية الأميركية في «الإطار العرقي»

العرب خارج اهتمامات واشنطن في المستقبل المنظور

الدكتور عودة أبو ردينة، وهو اميركي من اصل عربي، ومتخصص في قضايا الاقتصاد والمال والنفط، وخبير في الشؤون الاميركية، خص الزميلة «الديبلوماسي» بمقال حول عوامل التاثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية، تنقله «الميزان» في ما يلي:

على الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة بغير منافس، حيث تمارس قوتها في أوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، فإن قدرتها على القيادة قد وهنت بفعل ضعفها الداخلي. وهناك جانب بنيوي في ضعفها ناشيء من طبيعة الدستور الأميركي ذاته.

ذلك أن قادة الثورة الأميركية لم يتصوروا انغماس دولتهم في السياسة الخارجية، ناهيك ببروزها كقوة أولى قائدة في العالم. فقد كان همّ واضعي الدستور، اجتناب اساءة ممارسة السلطة التنفيذية. إذ إنها بالمقارنة مع السلطة التنفيذية في أماكن أخرى، تجعل الرئاسة الأميركية منصباً ضعيفاً من الناحية الدستورية، حيث تبقى في النهاية معتمدة على الكونغرس لكسب الدعم لسياستها الخارجية. فالدستور الأميركي يمنح الكونغرس سلطة واسعة حول تسيير السياسة الخارجية إذا رغب في ممارسة صلاحياته.

ومنذ ما يزيد على ربع قرن، وتحديداً منذ الهجوم الياباني على بيرل هاربور في عام ١٩٤١، انحجب الضعف الضمني لمنصب الرئاسة بسبب رغبة الكونغرس في إحالة القضايا المهمة على الرئاسة بصورة منتظمة. لكن عادة الإحالة هذه بدأت تختفي في ذروة الحرب الفيتنامية في ١٩٦٨، وطرأ عليها المزيد من الضعف بانتهاء الحرب الباردة وزوال خطر داهم دائماً.

ولسنوات عديدة خلت حتى الآن، بقيت القوة الضمنية للكونغرس غير مفهومة في العالم العربي. فقد ظلت الحكومات العربية عموماً تعتقد أنه بوسعها الاعتماد على كلام والتزامات السلطة التنفيذية، اي الرئيس ووزارتي الخارجية والدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية، بينما راحت اسرائيل وداعموها، من جهة ثانية، يركزون اهتمامهم وجهودهم على الكونغرس بحماس وتصميم.

إنه لأمر يدعو الى العجب والاستغراب أن نتبين عدم وجود أي معاهد او مراكز في اي مكان في العالم العربي للدراسات الأميركية وطريقة الحكم في الولايات المتحدة، بينما نجد مثل هذه المراكز لدرس شؤون الرئاسة والكونغرس وعملية صياغة السياسة الأميركية في الصين، وروسيا، واليابان، وفرنسا، وألمانيا، والبرازيل. فكيف يتسنى للعالم العربي أن يفهم أميركا في غياب خبرات حقيقية؟

فهنالك عدد قليل من المسؤولين والأكاديميين والصحافيين العرب يعرفون أميركا، لكن هناك كثيرين يكتبون وينظرون عن الولايات المتحدة وسياساتها من معرفة سطحية.

وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحق رابين، الذي كان سفيراً لاسرائيل لدى واشنطن في مطلع السبعينات، قد طلب من حكومته بيع مقر السفارة في العاصمة الأميركية وشراء مقر جديد لسبب بسيط، هو الاقتراب من احد قادة الكونغرس الرئيسيين الذي كان يترأس لجنة في الكونغرس مسؤولة عن إقرار المساعدات لإسرائيل. ورجل الكونغرس هذا هو الراحل ايمانويل سيلار الذي كان مصاباً بالشلل ولا يستطيع التنقل إلاّ على كراجة. ولما كانت السفارة الاسرائيلية القديمة ذات درج عال وطويل، ولا يستطيع سيلار صعوده إلاّ محمولاً وبصعوبة، فقد شعر رابين بأن شراء مبنى جديد يجعل من الأسهل والأيسر على رجل الكونغرس سيلار أن يحضر حفلات ومآدب السفارة الاسرائيلية. فقد كان رابين يعرف أن النجاح في واشنطن يقتضي استقطاب الأصدقاء في الكونغرس وليس في البيت الأبيض فقط.

وبانتهاء الحرب الباردة، خفّ اهتمام الرأي العام الأميركي بالسياسة الخارجية. وفي استقصاء أخير للرأي، تبين أن ٢٪ فقط من الشعب الأميركي يشعرون بأن السياسة الخارجية هي القضية الأهم التي تواجه البلاد، نظير ما بين ٣٠ و ٤٠٪ في ١٩٨٤ وبزوال اهتمام الرأي العام بالسياسة الخارجية، بقيت الساحة مفتوحة أمام فئات الضغط والمصالح المحلية لتقيم محاورها الخاصة التي باتت تعمل بغير عوائق من خلال اي تصور مقبول للمصلحة الوطنية.

وفي مقال رائع لوزير الدفاع والطاقة الأميركي السابق جايمس شلسينجر حول تجزؤ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، كتب يقول:

«في هذه الظروف، اكتسبت الدوائر الانتخابية المحلية، خصوصاً الفئات العرقية، نفوذاً متزايداً في سياستنا الخارجية. والنتيجة الحتمية لذلك أن سياستنا باتت تفتقر الى التماسك الشامل. فبدل أن تعكس نظرة منسقة الى المصلحة الوطنية، فإن سياسة أميركا الراهنة تتألف الى حد كبير من تجميع أهداف الدوائر المتفرقة. وقياساً على المقاييس التقليدية، يصعب القول أن لدينا أي سياسة خارجية على الاطلاق».

والأمثلة كثيرة على كيفية هيمنة هذه الدوائر على سياسات معينة في السنوات الأخيرة، واللائحة الاجمالية لتلك الدوائر المحلية تضم أسماء عديدة. منها مثلاً، احتلال جزء من أراضي أذربيجان من قبل ارمينيا المسلحة تسليحاً جيداً من روسيا، ومع ذلك يحظر القانون الأميركي تقديم أي مساعدة الى أذربيجان. وتعمل الجالية الأرمنية حالياً قصارى جهدها للحفاظ على هذا الجزء الشاذ من القانون الأميركي. والمعروف كذلك أن تركيا قدمت دعماً حاسماً للولايات المتحدة طوال الحرب الباردة، ومع ذلك لم تستطع الحصول على مروحيات وفرقاطات كانت قد اشترتها، بسبب وجود جالية يونانية كبيرة.

وتحاول تركيا الآن مواجهة الجالية اليونانية الأميركية بالعمل الوثيق مع اللوبي الاسرائيلي، ومن هنا نشأ التحالف العسكري بين تركيا واسرائيل.

أما السياسات الأميركية تجاه كوبا ورئيسها كاسترو، فقد هيمنت عليها تماماً الجالية الكوبية الأميركية من خلال الالتفات الحاد الى أصوات الناخبين في جنوب فلوريدا وفي ولاية نيو جيرسي.

كذلك لسنا بحاجة الى تأكيد نفوذ داعمي اسرائيل في تشكيل السياسة الأميركية، لأنه واضح للعيان. كما إن علاقات الولايات المتحدة مع أوثق حلفائها، اي بريطانيا، خلال ولاية الرئيس كلينتون الأولى، شابتها شوائب التدخل الأميركي في ايرلندا الشمالية، مدفوعة بالحرص على أصوات الايرلنديين الأميركيين.

وأياً كانت مزايا توسعة حلف شمال الأطلسي شرقاً، فإن ذلك كان مدفوعاً بالاهتمام بالسياسات المرضية للناخبين المتحدرين من أصول أوروبية شرقية، لا سيما أصوات الناخبين البولنديين.

وكان الدكتور شلسينجر فصيحاً وجريئاً في إعلانه أن القيم المتغيرة هذه قد غيرت مسلكية السياسيين، بحيث بات توسل الأصوات والأموال العرقية نهجاً مقبولاً، فلم يعد احد يعبر عن أي حرج من ذلك او يشعر به.

إن السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بات ينظر اليها بصورة متزايدة على أنها طريقة أخرى في بناء الدعم السياسي المحلي. وبات ينظر الى الفئات العرقية على أنها مصدر أساسي للتمويل السياسي. فالقانون الخاص بفرض الحظر على إيران وليبيا، وهو القانون الذي أدى الى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها، يُعزى الى مساعي السناتور الفونس داماتو رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، لكسب دعم أصوات اليهود في ولاية نيويورك.

ففي الماضي، كان الذين يتقدمون بقضايا ذات صفة عرقية في موقف دفاعي خجول، وكان عليهم أن يقدموا مطالعات تفسيرية كثيرة، او حتى ملامسة للاعتذار. أما الآن، فإن هذه الفئات باتت مقتنعة بأن لها الحق في أن تطالب باستخدام قوة أميركا لدعم مطالبها السياسية، بحيث أضفيت الشرعية على مطالب معينة للفئات العرقية. فقد أصبحت العرقية النهج السائد، وبات الحديث عن المصلحة الوطنية في المطلق مجلبة للتوبيخ.

وفي ختام مقالته يخلص الدكتور شلسينجر الى القول:

«لو لم نكن في قيادة العالم، لكان مثل هذا المسلك محمولاً. لكن من يقود العالم، إذا رغب في أن يتبع الآخرون سياساته بملء إرادتهم،

عليه أن ينهج سياسة خارجية متماسكة ومنسجمة ويمكن التنبؤ بها بصورة معقولة. كذلك من الأمور الجوهرية، أن يراعي القادة مواقف ومصالح البلدان الأخرى التي يرغبون في اجتذابها أو الحفاظ عليها في صفهم. وهذا يصح بصورة خاصة حيث السياسة المتوخاة لا ينظر اليها بوضوح على أنها مدفوعة بمتطلبات خارجية وبمصالح وطنية محددة، بل ينظر اليها على أنها مجموعة من الضغوط المحلية. وفي مثل هذه الظروف، فإن الإصرار على أن يتبع الآخرون صيغتنا، تبرما أو بالقناعة الذاتية، سوف يعني حتماً فقدان المصداقية. ومع مرور الوقت، فإن هذا الاضطرار يعني أن عدد تابعينا طوعاً سوف يصبح أقل فأقل».

وبالنظر الى الحقيقة الواقعة، من حيث أن السياسة الخارجية الأميركية في الوقت الحاضر تصاغ على أساس الدوائر العرقية الحسنة التنظيم والجيدة التمويل، والتي تستخدم الكونغرس كقوة مرجحة لمنع الرئيس الأميركي من انتهاج سياسات غير منسجمة مع مواقفهم، فإنه من المستبعد جداً أن تكون السياسة الأميركية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي متوازنة في المستقبل القريب.

ذلك أن الجالية العربية الأميركية هي أقل الفئات السياسية تنظيماً، وفوق أنها غير منظمة، هي شحيحة التمويل وليس لها موقف متماسك موحد. فهي تتحدث بأصوات مختلفة، ولها شؤون مختلفة، بما يشكل انعكاساً للانقسامات في العالم العربي. كما إن الجالية العربية الأميركية تفتقر الى القيادة الصحيحة لتعبئة شعبها وجعل صوته فعالاً.

أما التركيز العربي على الكونغرس، فهو لا يذكر.

لنأخذ مثلاً عدد أفراد الكونغرس والذي يبلغ ٥٣٥ عضواً، نرى أن بعض السفارات العربية كلفت شخصاً واحداً متابعة نشاطات كل هؤلاء الأعضاء. كيف يمكن لشخص واحد أن يستوعب ويلاحق كل جلسات اللجان في الكونغرس؟

بينما نرى أن سفارات الدول غير العربية، والتي تربطها علاقات مهمة مع الولايات المتحدة، خصصت من خمسة الى عشرة أشخاص، إضافة الى السفير، للاهتمام يومياً بمساعدي رجال الكونغرس، وللمواظبة على الاتصال بهم، وتزويدهم بكل المعلومات التي يحتاجونها، ومن أجل ترتيب زيارات رجال الكونغرس الى هذه الدول. كما إن هذه الدول، تنسق مع أفراد جالياتها في أميركا لحماية وتقوية مصالحها الأميركية. ومن هذه الجاليات على سبيل المثال: اليهود، واليونانيون، والكوبيون، والبولونيون، والايرلنديون، والأرمن، والأفارقة...

وتجدر الملاحظة، الى أن هناك عدداً من السفراء العرب الذين يدركون تماماً أهمية السياسة الأميركية الداخلية، لكن ينقصهم الجهاز من الاختصاصيين والخبراء. وطالما بقي هذا الوضع على حاله، إضافة الى ضعف العالم العربي وتمزقاته الداخلية، فعلينا أن لا نتوقع أن تتغير السياسة الأميركية تجاه إسرائيل. والتناقض هنا واضح، بين التنظيم والوجود الإسرائيلي - اليهودي وبين فراغ الوجود العربي المؤثر.

ومن مصادر النفوذ الأخرى، التي لم يستخدمها العرب كما يجب، كانت الشركات الأميركية العاملة في العالم العربي. ذلك أن الشركات الأميركية، كما تبين، قد برهنت عن قوة نفوذها بالنسبة الى الصين عندما أقنعت الكونغرس بعدم فرض أي عقوبات عليها.

ومن سوء الحظ، فإن الشركات الأميركية العاملة في العالم العربي، لا تقوم بتقديم اي توضيحات للشعب الأميركي عن المصالح الأميركية في العالم العربي، لأنها لا تشعر بأنها مطالبة بدفع أي ثمن، إذا لم تقم بذلك.

بينما قدرة الشركات الأميركية على ممارسة أعمالها في الصين واليابان وأذربيجان تتوقف على قيامها بجهود ناجحة لمصلحة تلك البلدان، لدى الرئيس والكونغرس.

وفي نظرة مستقبلية، نرى أن السياسة الخارجية الأميركية سوف تتأثر بالسياسة الداخلية، وهذه تعني حاجة السياسيين الأميركيين الى الأموال والى أصوات الناخبين. وفيما الجالية اليهودية منظمة، وتعرف المجتمع الأميركي ومؤسساته السياسية والأكاديمية، يبقى تأثير العالم العربي، والعرب الأميركيين، في المجتمع الأميركي غير فعّال، رغم أن عدد العرب الأميركيين والمسلمين (عشرة ملايين نسمة) أكثر من عدد اليهود (سبعة ملايين نسمة)، إضافة الى أن الشركات الأميركية التي تعمل في العالم العربي، لا تقوم بأي لوبي لوجهة النظر العربية، والدفاع عنها، بينما نجد أن الشركات الأميركية التي تعمل في الصين، قد قامت بحملة داخل الكونغرس، كي يعامل الصين كدولة مفضّلة ومقرّبة، رغم كل الضغوط التي تأتي من عدد كبير من رجال الكونغرس، والصحافة، والمدافعين عن حقوق الانسان. وقد نجحت تلك الشركات في ذلك.

وقبل زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين الى الولايات المتحدة، لوحظ أن الصينيين، ومنذ فترة يركزون، هم وأصدقاؤهم، من الأميركيين الصينيين، والشركات الأميركية، على الكونغرس، لأنه بدون رضى الكونغرس وموافقته، لا يمكن لأي تقارب أميركي - صيني أن يقوم. ونلاحظ الأمر نفسه مع اليابانيين، حيث نراهم يصبون جهودهم على الكونغرس الأميركي، وليس على الإدارة الأميركية.

وباختصار، يتضح أنه ما لم يوحد العالم العربي كلمته، وتتطور الجالية العربية - الأميركية وتنشط كغيرها من الجاليات العرقية، فإن الحكومة الأميركية، والكونغرس، والسياسيين الأميركيين، سوف يواصلون تجاهلهم للمصالح والحقوق العربية، والنظر الى العرب على أنهم «ظاهرة صوتية» وليسوا لاعبين جديين!

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

في الحياد والقوة

ليس من مدرسة في تاريخ السياسة والقوة حتى الآن أدق وأشمل من المدرسة الإغريقية في القرون الخامس والرابع والثالث قبل الميلاد. ومع أن هيرودوتوس أعطي عرفاً لقب «أبو التاريخ» لكونه أول من كتب في الموضوع، فإن صاحب المدرسة التاريخية الحقيقية هو ثوكوديدس الذي ارخ للحرب بين أثينا وسبارتا المعروفة باسم «حرب البيلوبونيز»، وهي حرب دامت ٢٧ سنة وانتهت بهزيمة أثينا في العام ٤٠٤ قبل الميلاد.

فقد كتب هيرودوتوس التاريخ على طريقة جرجي زيدان في «صقر قريش»، أي أنه مزج الحقائق بالأساطير والمبالغات مزجاً رومانسياً كقصة مسلية إطارها الخيال. أما ثوكوديدس فقد كتب كصحافي ومؤرخ مجرد، والأهم أنه كتب عن طريقته في الكتابة، وعن وسائل التحقيق والقياس التي اعتمدها. فالتاريخ في نظره هو تاريخ الحرب والسياسة ليس إلاّ. ولذلك تميز باعتماد الدقة في التحقيق، وبالغوص في التحليل السياسي وفي النوازع البشرية، والأهم من ذلك استبعد من كتاباته أي ذكر للآلهة والتفسيرات الدينية للسلوك البشري.

ومن ذلك مثلاً، أنه عندما طلب الأثينيون من الميلانيين أن يخرجوا من حيادهم وينضموا اليهم، في محادثات معمقة أورد ثوكوديدس تفاصيلها، ورد عليهم الميلانيون بضرورة التحلي باللعبة العادلة والتفكير في المستقبل منعاً للانتقام الذي سوف يصيبهم في حال الهزيمة، كان رد الأثينيين عليهم كما أورده المؤرخ الإغريقي، بما يلي: «إن معرفتنا بالطبيعة البشرية وبالرجال تقودنا الى الاستنتاج بأن القانون العام والضروري للطبيعة هو أن يحكم المرء حيثما يستطيع. وهذا القانون لم نصنعه نحن، ولسنا أول من عمل به عندما صُنع. لقد وجدناه قائماً وسوف نتركه باقياً الى الأبد للذين يأتون من بعدنا. إننا فقط نعمل بموجبه، ونعرف أنكم، أو غيركم، ممن لهم مثل قوتنا سوف يعملون به بالطريقة ذاتها تماماً».

اقول ذلك وأنا أسترجع الحديث الصحافي الوحيد الذي أجريته مع الرئيس العراقي صدام حسين يوم ١٤ نيسان/أبريل من عام ١٩٨١، والحرب العراقية - الإيرانية في أوائلها. وكان الرئيس العراقي، خلافاً للأثينيين في الحرب مع سبارتا، قد طلب من بقية الدول أن تقف على الحياد بينه وبين خصومه. وسألت الرئيس العراقي يومئذ، أي حياد يفضل، حياد الذي يساعده ويساعد خصمه في الوقت ذاته، أم حياد الذي يمتنع عن مساعدته وعن مساعدة خصمه.

وقد أجاب عن ذلك بقوله، كما في الملاحظات التي دونتها: «إن الذي يساعدني ويساعد خصمي، لا بد أن تكون له نوايا سيئة»!

لكن ما كتبه ثوكوديدس قبل ٢٤٠٠ سنة وقال في مقدمته إنه كتبه «ليكون إرثاً لكل الأزمنة»، ينبيء بأن الحياد في الصراعات الكبرى وهم من الأوهام، وبالتالي فإن الموقف الأميركي المتشدد من المتعاملين مع الخصوم، يبدو على أنه الموقف الأثيني الحقيقي كما دونه ثوكوديدس متوخياً لقارئه أن يفهم نفسه وعالم سياسة القوة، أكثر مما كان يفهم قبل قراءته! (راجع «بروفيل» على الصفحة ٢٤ بعنوان «أبو المعارك»).

مدرسة منيف العائدي

من أحلى الكتب التي تثير الحنين والذكريات، الكتاب الأخير الذي وضعه الدكتور عزة مريدن عن حياة ومدرسة الدكتور أحمد منيف العائدي، والد رجل الأعمال السوري المعروف الدكتور عثمان العائدي. ففي عرضه الجميل لتاريخ «الكلية العلمية الوطنية» في دمشق، وهي المعروفة بكلية العائدي نسبة الى مؤسسها، يستشف القارىء الروح الوطنية والقومية الخالصة التي زرعها الدكتور منيف رحمه الله، في أجيال عديدة من الطلاب الذين صار بعضهم من الأسماء البارزة في شتى المجالات، وفي ميدان النضال الوطني، من خلال تلك المدرسة العظيمة التي كان الشاعر نزار قباني، شفاه الله، من خريجيها، وقال فيها «إنها المدرسة التي جمعت الثقافتين، الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الفرنسية»، مشيداً بحكمة والده لقراره إدخاله في تلك المدرسة.

ولي شخصياً ارتباط عاطفي وعائلي بمدرسة العائدي. ومع أن الدكتور مريدن في كتابه ذكر إسم الدكتور جميل صليبا أستاذ الفلسفة في الكلية، وهو ابن خال أبي، فقد أغفل ذكر العم نجيب ملحم الفرزلي الذي عمل في أوائل الأربعينات في كلية العائدي، ربما لأنه كان يتولى العمل الرياضي وفريق كرة القدم!

لاس فيغاس في الحمامات

كما يُذكر اللبناني المعروف في تونس، سيسيل حوراني، الذي كان أول من اكتشف الأهمية السياحية لمنتجع الحمامات التونسي، بحكم الصداقة القديمة بينه وبين الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، كذلك يُذكر إسم الزميل اللبناني غابي طبراني الذي نقل لاس فيغاس الى الحمامات، عبر شركة «كليوباترا» التي يرأسها.

فقد جرى يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر، افتتاح الكازينو الكبير في المجمع الفندقي والسياحي الفخم الذي أقامته شركة «أوكسيدنتال» العالمية للفنادق الكبرى، في خطوة سياحية نوعية، من شأنها أن تنقل السياحة التونسية الى آفاق القرن المقبل. ويُذكر أن شركة «كليوباترا» تقيم بمفردها مجمعاً سياحياً آخر في تونس، من أجواء لاس فيغاس أيضاً سوف يجري افتتاحه قريباً.

شرق آسيا

بدأت بتايلاندا وماليزيا وانتهت في اليابان

لعبة الدومينو الآسيوي تهدد بالانتقال الى بقية العالم!

❐ ذهب الرئيس الأميركي بيل كلينتون الى قمة دول حوض الباسيفيكي التي انعقدت في فانكوفر في أواخر الشهر الماضي، ضعيفاً ومحرجاً لأن الازمات المالية التي ضربت الدول الآسيوية على التوالي، بما يشبه «الدومينو» ابتداء من تايلاندا وانتهاء باليابان، ومروراً بماليزيا وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية. سلطت الاضواء على الدور الحاسم لصندوق النقد الدولي في وقف التدهور الآسيوي وتخفيف آثاره على بقية العالم، في الوقت الذي رفض فيه الكونغرس الاميركي الاعتمادات التي قدمها بيل كلينتون لتعزيز مالية الصندوق، (راجع موضوع الاعتمادات الاميركية في مطرح آخر من هذه الصفحة).

وقد زادت المخاوف العالمية من الأزمة الآسيوية بعد سقوط اكبر مؤسسة مالية في اليابان، هي شركة «يامايبشي»، ذلك لأن الإنهيار الآسيوي بعد سنوات طويلة من النمو السريع من شأنه أن يؤثر على الطلب من البلدان الصناعية الكبرى في اوروبا والولايات المتحدة، مما يهدد بتباطؤ اقتصادي عميق، في الوقت الذي تعاني منه تلك الدول الصناعية من تفاقم البطالة.

وجاء هذا الانهيار الآسيوي مع انعقاد المؤتمر الوزاري للدول المصدرة للنفط «اوبيك» الذي جرى في العاصمة الاندونيسية جاكارتا، حيث ارادت المملكة العربية السعودية زيادة سقف الانتاج لدول المنظمة بمقدار مليونين من البراميل يومياً، اي من ٢٥,٥ مليون برميل في اليوم الى ٢٧,٥ مليون برميل في اليوم، حيث ترافق ذلك مع مخاوف مزدوجة، أولها، خوف بعض الدول النفطية وعلى راسها ايران من أن تؤدي هذه الزيادة الى هبوط الاسعار العالمية للنفط وثانيهما، أن تؤدي الأزمة الآسيوية وما يرافقها من تباطؤ اقتصادي، الى خفض الطلب النفطي الامر الذي يصب في خانة المخاوف الاولى المذكورة بحدوث انهيار في اسعار النفط. تكون له آثار سلبية على الدول النفطية، وبالتالي على قدرتها الشرائية من الدول الصناعية.

الأزمة اليابانية

إن الأزمة المالية التي ادت الى سقوط مؤسسة «ياماأيبشي» اليابانية، كانت اعمق أثراً من الاضطرابات السابقة في الدول الآسيوية الاخرى، نظراً الى مكانة الاقتصاد الياباني وتداخله مع الاوضاع الاقتصادية في بقية العالم. لكن الاقتصاديين اليابانيين يقولون إن الأزمة اليابانية متوقعة بل هي تأخرت، لكن حدوثها الآن أفضل من عدم حدوثها، لأنها تطرح على وجه الاستعجال الاصلاحات المطلوبة التي ظلت الحكومات المتعاقبة في طوكيو تماطل في الاقدام عليها. وفي رأي هؤلاء ان المؤسسات اليابانية والحكومة على حد سواء، باتوا مضطرين الى الاعتراف بالحقائق المتجاهلة، وعمل شيء لمعالجة المشكلات المالية الرهيبة في البلاد.

إلا ان بعض المحللين يعترض على هذا المنحى في التفكير لأن السلطات اليابانية لم تكن عازفة عن الإصلاح، بل كانت مترددة حول التوقيت، فهي تعرف أن الجهاز المصرفي الياباني، بات مثقلاً بالديون الهالكة، بعدما انهارت في مطلع التسعينات أسواق العقار والأسهم، مما واجه البلاد بخيارات مُرّة مثل اقفال بعض المؤسسات او شطب الديون او إعادة الترسمل وما يلزم من اصلاحات. اما خطأ السلطات اليابانية، فهو أنها اختارت تأجيل الحلول فكان ذلك أسوأ الإختيارات لأن مشكلة الديون قد تفاقمت في غضون ذلك، فضيعت ثماني سنوات، بانتظار معجزة ما. لكن هذه المعجزة لم تقع، فكان ما كان.

وما حدث في اليابان على سيئاته، يقدم امثولة للدول الآسيوية الباقية، بألا تماطل وتؤجل الحلول الصعبة المطلوبة اليوم الى سنوات مقبلة.

مراحل الأزمة

لقد حدثت الاضطرابات الاقتصادية في المنطقة الآسيوية على مراحل أربع:

● المرحلة الاولى، ضربت تايلاندا وماليزيا واندونيسيا، وكان من نتيجتها ان اثارت عاصفة من المناقشات، بدأها رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، (راجع «الميزان الدولي» العدد الماضي المجلد الخامس العدد الاول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧)، حيث اتهم مهاتير القوة المالية اليهودية العالمية، والمضاربين على العملات باستهداف بلاده. لكن هذه المرحلة من الأزمة ادت الى انسحاب الاستثمارات الاجنبية بكثافة من تلك البلدان، الامر الذي أثار موجة اخرى من التساؤلات في الدول النامية الباقية، الساعية الى اجتذاب الاستثمارات الاجنبية، إذ ان بعض أصحاب الاتجاهات الوطنية والقومية في البلدان النامية راحوا يركزون على خطورة الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي يمكن ان تنسحب في أي وقت مخلفة خلفها عاصفة من التقلبات والانهيارات. وقد سأل بعضهم السؤال الآتي: ماذا لو قررت الاستثمارات الأجنبية الخروج من مصر مثلاً خروجاً جماعياً في وقت واحد، أو من الاردن، أو من لبنان او من تونس والمغرب... وغيرهما من الدول الافريقية؟

حتى الآن ما زال هذا السؤال من دون إجابة لكنه يبقى خطراً ماثلاً في وقت لا تجد فيه الدول النامية في عصر الانفتاح العالمي بديلاً عن الاستعانة بالاستثمارات الاجنبية.

لكن الجواب الذي تقدمه صناديق الاستثمار العالمية يتمحور حول ضرورة انتهاج الدول النامية لسياسات اقتصادية موضوعية وواقعية، لأن دخول الاستثمارات او خروجها يتوقف على تلك السياسات، على الرغم من أن المتحفظين على الاستثمارات الاجنبية يذهبون الى القول بأن الدخول والخروج يشكلان «مؤامرة» متكاملة للسيطرة على اقتصادات الدول النامية من قبل القوى المالية العالمية.

● المرحلة الثانية، هي انهيار اسواق المال في هونغ كونغ، مما طرح علامة استفهام حول موقف الصين ودورها، لأن أزمة هونغ كونغ، هي أول أزمة تعاني منها الجزيرة الصغيرة في ظل السيادة الصينية بعد انتقالها من لندن الى بيجين.

وقد مرّت عاصفة هونغ كونغ بسلام لسببين:

١ - ضخامة الاحتياطيات من العملات الاجنبية في البلاد، حيث وصلت في مرحلة نشوب الازمة الى أقل قليلاً من ٦٠ مليار دولار.

٢ - أن الصين أظهرت الاستعداد الكامل لتحمل التبعات، مما أعاد الثقة بسرعة الى اسواق هونغ كونغ الى حد كبير.

● المرحلة الثالثة، هي التي ضربت كوريا الجنوبية، في وقت كانت تحاول فيه الظهور كنقيض للحالة المزرية في كوريا الشمالية، التي تضربها المجاعة، بسبب نظام الاقتصاد الاشتراكي الموجه. وما زاد من حدة الازمة الكورية، أنها ترافقت مع انتشار فضائح الفساد في الدولة، كان من نتيجتها اتهام نجل رئيس الجمهورية بتلقي رشاوى وعمولات وإلقاء القبض عليه. ومن غير المعروف بالتحديد ما اذا كان الانهيار الكوري هو نتيجة للإنهيارات الآسيوية الأخرى، ام انه حدث بفعل عوامل سياسية واقتصادية داخلية.

والحقيقة ان العنصرين كليهما لعب دوره.

إلا أن لجوء كوريا الجنوبية فوراً الى «صندوق النقد الدولي»، لإقتراض مبالغ كبيرة، بدأت بعشرين مليار دولار، وربما تصل الى ٦٠ ملياراً، أعاد «الصندوق الدولي» الى واجهة الاقتصاد العالمي، على الرغم من المضايقة الاميركية لحركته، خصوصاً في الكونغرس، المعادي جملة وتفصيلاً للأمم المتحدة ومؤسساتها.

● المرحلة الرابعة، هي التي ضربت اليابان، كما سبق القول آنفاً.

الهند والصين

فهذا الدومينو الآسيوي، الذي طاول اليابان أخيراً أثار أسئلة متعددة الجوانب، منها:

هل سيتوقف الانهيار هنا ام انه سوف يتعدى اليابان الى اكبر دولتين آسيويتين مازالتا حتى الآن في منأى عن التقلبات هما الهند والصين؟

بعض المحللين يعتقد بأن الهند والصين لن تتأثرا كثيراً بما جرى في بقية آسيا:

أولاً، بسبب وجود بعض القيود على حركة النقد وانتقال الأموال خصوصاً في الهند.

وثانياً، بسبب انتقال جزء من الرساميل الهاربة من شرق آسيا الى الهند في الدرجة الاولى، بالنظر نظامها السياسي الديموقراطي، ووجود الكفاءات العالية والرخيصة، والبنى التحتية الجيدة.

ثالثاً، بسبب تأكيد العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والصين بعد زيارة الرئيس الصيني الاخيرة الى واشنطن.

لكن هؤلاء المحللين، يرشحون دولاً أخرى لإنتقال العدوى الآسيوية اليها منها في الدرجة الاولى، البرازيل وروسيا، حيث حدثت طفرة كبيرة في النمو الاقتصادي في السنوات الاخيرة.

وقد توقع البعض ان تقدم الصين على خفض قيمة عملتها، لكي تحافظ على اسبقية تنافسية إزاء جيرانها الآسيويين. غير أن بيجين لم تفعل ذلك خشية ان تتجدد هجمات المضاربين على دولار هونغ كونغ، لكنهم لا يستبعدون ان يحدث ذلك في مرحلة قريبة في المستقبل.

ما الحل؟

ان المخاوف الحقيقية في النظام الاقتصادي العالمي ناشئة من الخوف بأن تفشل اليابان في المعالجة اللازمة الامر الذي يوقع العالم كله في أزمة حادة وسريعة. فالحل اذن هو في اليابان، لكن ما هو الحل؟

يجمع الخبراء الاقتصاديون على أنه ليس من حل سوى التعويم الجماعي للجهاز المصرفي الياباني عن سبيلين:

● ا لأول، زيادة الضرائب واستخدام اموال المكلفين بعملية التعويم.

● الثاني، زيادة الاقتراض الحكومي.

فالمكلفون اليابانيون كانوا دائماً في الماضي يعارضون هذه الفكرة، لكنهم سوف يكونون مضطرين الى قبولها لعدم وجود بديل حقيقي آخر.

وهذا بحد ذاته غير كاف ما لم تتجرأ السلطات اليابانية على اقفال عدد من المصارف والمؤسسات المالية واعادة تنظيم الادارات وتشحيلها حيث تعاني من عدم الكفاءة او من التخمة. ويبدو ان وزارة المال اليابانية لديها خطة مدعومة من السياسيين ومن البنك المركزي مع أنها في شكلها الراهن تبدو ضعيفة ومموهة. وقد علقت مجلة «ايكونوميست» البريطانية على ذلك بقولها: «في الماضي لم تكن اليابان تسير في طريق التغيير إلا عند وقوع الازمات، وعلى جيران اليابان الآن ان يأملوا ان يعيد التاريخ نفسه، والاهم ألا يكرروا أخطاء اليابان».

الولايات المتحدة

الكونغرس رفض دفع مستحقات الأمم المتحدة

المساعدات الأميركية للشرق الأوسط على حالها ولإسرائيل وحدها ٥٦٪ منها

❐ على الرغم من الأزمة السياسية التي واجهت الولايات المتحدة في الشرق الاوسط اخيراً، والاضطراب الاقتصادي الذي شمل منطقة اسيا. رفض الكونغرس الاميركي في التخصيصات المالية التي أقرها دفع مستحقات الامم المتحدة المقدرة بحدود المليار دولار، كما صرف النظر عن اقامة صندوق مالي جديد للطوارئ».

لكنه في الوقت ذاته رفع الى الرئيس بيل كلينتون لائحة بالمساعدات المالية المقررة الى الدول الاجنبية والهيئات الخارجية بقيمة ١٢,٨ مليار دولار لسنة ١٩٩٨، اي بزيادة ٥٠٠ مليون دولار عن المستويات الحالية.

وفي هذه اللائحة ابقى الكونغرس على المساعدات الى الشرق الاوسط على حالها من دون زيادة او نقصان.

ومن الملامح الملفتة في اللائحة المالية الجديدة، عدم إقرار التسليفات الموعودة الى صندوق النقد الدولي بمبلغ ٣,٥ مليار دولار لمواجهة الأزمات النقدية في آسيا واماكن اخرى.

وقد أقر الكونغرس اللائحة باغلبية ٣٣٣ صوتاً ضد ٧٦ صوتاً.

الميزانية الخارجية

وقد أدى التنازع داخل الكونغرس، وبين الكونغرس والبيت الابيض، الى صرف النظر عن خطة دار حولها نقاش مرير لاعادة تنظيم وزارة الخارجية، بإلغاء الوكالات المختصة بالاستعلامات والحد من الاسلحة والتنظيم الاداري للمساعدات الخارجية. وقد اعترض بعض الجمهوريين على هذا الاستخفاف بالشأن الخارجي في وقت يمكن للأزمات الخارجية أن تعرض المصالح الوطنية للولايات المتحدة للخطر. وكانت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت اكثر المتضايقين من عدم صرف فاتورة الامم المتحدة، وفي الوقت الذي كانت فيه المواجهة مع العراق على اشدها. واعتبر المسؤولون في الخارجية الاميركية ان عدم اقرار التسليفات الموعودة لـ «صندوق النقد الدولي» في الوقت الذي توجه فيه الرئيس كلينتون لحضور القمة الاقتصادية لدول حوض الباسيفيكي (أبيك)، امراً مضراً بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة، واعتبروا ان ذلك هو بمثابة سحب للبساط من تحت اقدام الرئيس.

أهم المخصصات

وفيما يلي اهم المخصصات المالية التي اقرها الكونغرس:

● ابقاء الاموال المخصصة للتخطيط العائلي العالمي على مستواها الراهن بمبلغ ٣٨٥ مليون دولار، ازاء مطلب بيل كلينتون برفعها الى ٤٣٥ مليون دولار.

● تجميد المساعدات الى الشرق الاوسط في حدودها الحالية بمبلغ ٥,٤ مليار دولار. منها ٣ مليارات الى اسرائيل و٢,١ مليار الى مصر ومخصصات جديدة الى الاردن مقدارها ٢٢٥ مليون دولار (بزيادة ٥٠ مليون دولار عن ميزانية السنة الحالية).

● مليار دولار للبنك الدولي لاقراضها الى أفقر دول العالم، وهو المبلغ الذي طلبه البيت الابيض.

● ٧٧٠ مليون دولار لجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، وهو مبلغ يقل عما طلبه الرئيس كلينتون بمقدار ١٣٠ مليون دولار، لكنه يزيد عن المستوى الراهن بمقدار ١٤٥ مليون دولار.

وقرر الكونغرس تجميد نصف المساعدات الى روسيا حتى تنهي تعاونها مع ايران في مجال تطوير الصواريخ.

● ٧٠٠ مليون دولار لمساعدة اللاجئين.

● ٦٥٠ مليون دولار لبرامج مكافحة امراض الاطفال.

● ٦٨٠ مليون دولار لتسليفات «بنك الاستيراد والتصدير»، وهو مبلغ يزيد بمقدار ٥٠ مليون عما طلبه الرئيس.

● ٢٥٠ مليون دولار للصندوق الاقليمي لجنوب القوقاز، منه ٩٢,٥ مليون دولار لجمهورية جورجيا، و٨٧,٥ مليون دولار لجمهورية ارمينيا و١٢,٥ مليون دولار لمنطقة ناغورنو كاراباخ الأرمنية داخل حدود أذربيجان.

● ٢٣٢ مليون دولار للجهود العالمية لمكافحة المخدرات.

● ٢٢٢ مليون دولار لمساعدة «فيلق السلام».

● ١٩,٦ مليون دولار للصندوق الدولي الخاص بايرلندا.

● خفض المساعدات العسكرية الى كل من اليونان وتركيا بمبلغ ٦ ملايين دولار.

روسيا

الخبراء يشككون في قدرة الحكومة على خفضه إلى ١,٢٪

عين الميزانية على التضخم بصيرة أمايدها فقصيرة

■ يتفق غالبية المحللين الإقتصاديين الروس على ان مشكلة التضخم وارتفاع معدلاته بصورة سريعة باتت عائقاً كبيراً أمام الإزدهار الإقتصادي في روسيا. ذلك ان الإرتفاع الجنوني في الأسعار والغلاء الفاحش باتا يستحوذان على الجزء الاكبر من موارد المواطن الروسي العادي.

ويعزو المحللون الإقتصاديون تفشي التضخم إلى ثلاثة اسباب:

- التضخم في الميزانية، اي زيادة نفقات الدولة وتجاوزها قيمة إيراداتها.
- تدفق القروض الميسرة إلى المؤسسات الخاسرة.
- صعود نفقات أجهزة الدولة.

وكان مجلس النواب (الدوما) طرح مؤخرا مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٩٦ استهدف من خلالها خفض معدل التضخم إلى ١,٢ في المائة، عن طريق زيادة إيرادات الدولة والحد من نفقاتها.

غير ان الخبراء يشيرون إلى أن موارد الحكومة ستبقى محدودة، وذلك بسبب نظام جباية الضرائب الحالي الذي يساعد على التهرب الضريبي.

وعملياً لا توجد مؤسسة في طول وعرض البلاد لا تتهرب من دفع الضرائب التي تشكل أحد الإحتياطات المهمة لرفد خزانة الدولة بالمال.

أما المصدر الثاني للإيرادات فهو ضئيل لأن الدولة لا تتسلم اي ضرائب مقابل انتاج وبيع بعض المنتوجات. ويتمثل المصدر الثالث في الأموال المستحصلة من الخصخصة، لكن خزانة الدولة لم تتسلم في غضون الأشهر الثمانية الأخيرة أي نقود من بيع ممتلكات القطاع العام.

فلاديمير بانسكوف وزير المال والخزانة اشار الى ان نفقات الحرب الشيشانية ستكون اكبر شرخ في ميزانية سنة ١٩٩٦ . وقد خصص لها باب في مشروع الميزانية. ومن المقرر ان يوجه لغرض اعمار مدن الشيشان في السنة المقبلة، حوالى تريليون روبل. اما المبلغ الحقيقي للحرب نفسها فهو اكثر بقدر كبير.

ومما يجعل ميزانية سنة ١٩٩٦صعبة التحقيق مديونية روسيا الخارجية، حيث يجب على البلاد تسديد ١٦ مليار دولار من الديون ومستحقات خدماتها، بيد أن روسيا عاجزة عن توفير هذا المبلغ. ولهذا تضمنت الميزانية مبلغ ٨,٣ مليار دولار فقط منه. ولكن يجب الإتفاق على تأجيل المبلغ الباقي مع صندوق النقد الدولي أولاً، والذي يطرح شروطه للتأجيل وهي: إذا بقي التضخم في روسيا مرتفعاً على ١,٢ - ١,٥ في المائة فلن يتم تأجيل دفع الديون ولن تتمتع روسيا بأي قروض جديدة.

وذكر فلاديمير بانسكوف ايضاً ان سعر الدولار قياساً على الروبل في العام المقبل سيكون حوالى ٥٥٠٠ روبل للدولار الواحد.

ويتبين من مشروع الميزانية ان روسيا ستعاني في السنة المقبلة من المصاعب الإقتصادية ولن تتحسن مستويات المعيشة. فقد ذكرت الجرائد الروسية الواسعة الإنتشاربهذا الخصوص، العامل الإيجابي الوحيد في ميزانية الدولة المقبلة يتمثل في نية الحكومة على تقليص النفقات وعلى اتباع سياسة المعافاة المالية. ومن هذه الناحية ربما يطرأ على الأوضاع شيء من الإستقرار.

الولايات المتحدة

لأنه رفض إدخال تخفيضات على الميزانية

الجمهوريون يهددون كلينتون بمنعه عن سداد الديون

■ ينشب حالياً توتر مستتر بين «البيت الأبيض» ومجلس النواب بسبب سداد الإدارة الأميركية لديونها.

وقد بلغ السيل الزبى بالرئيس بيل كلينتون فراح يعلن على الملا انه لن يخضع لإبتزاز رئيس مجلس النواب نيوت غنغريتش الذي يهدد في اروقة «كابيتول» (مقر الكونغرس بمجلسيه) وخارجه بدفع إدارة بيل كلينتون إلى التخلف عن سداد ديونها ما لم يوافق البيت الأبيض على التخفيضات التي يقترحها الجمهوريون في الميزانية.

وقال الرئيس بيل كلينتون لجمهرة من الصحافيين أثناء حفل تكريم الصحافي المخضرم جيفري سترلينغ، ان تهديد غنغريتش ينم عن عدم الإحساس بالمسؤولية ويدينه شخصياً، لأن جو التشكك الذي قد يخلقه في الأسواق المالية من شأنه ان يدفع أسعار الفائدة نحو الإرتفاع.

وقال الرئيس كلينتون، إنه يريد التوصل إلى اتفاق مع الكونغرس ذي الغالبية الجمهورية بشأن اولويات الإنفاق، ولكن «الإبتزاز ليس الأسلوب السليم لعمل ذلك ولن اذعن للإبتزاز».

وأضاف الرئيس الأميركي قائلاً: «بإمكاننا ان نحصل على ميزانية لا عجز فيها تحظى باعجاب الأوساط المالية في العالم بأسره. ولكن يجب عمل ذلك بطريقة شريفة، والتخلف عن سداد ديوننا ليس أمراً شريفاً».

وعند الوصول الى الحد الأقصى للديون الأميركية، الذي يقول مسؤولو الإدارة انه سيحدث وحددوا له وقتاً زمنياً لا يتعدى مطلع هذا الشهر، لا يصبح من حق الإدارة الأميركية اقتراض المزيد من خلال اصدار سندات دين جديدة وتصبح مقيدة في تمويل عملياتها بالتحرك في حدود السيولة المتوفرة او الإيرادات الجديدة.

وبإمكان الكونغرس فقط عندئذ رفع الحد الأقصى فوق مستوى ٤,٩ تريليون دولار.

وقال نيوت غنغريتش، انه مستعد لدفع الولايات المتحدة إلى التخلف عن سداد ديونها، ما لم يوافق كلينتون على التخفيضات التي يقترحها الجمهوريون في البرامج الإتحادية، مثل برنامج الرعاية الصحية للمسنين وبرنامج الرعاية الصحية للفقراء.

على صعيد اخر، قال مسؤولون في إدارة بيل كلينتون انهم توصلوا وإسرائيل إلى إتفاق عام بشأن المسألة الشائكة الخاصة بتجارة المنتوجات الزراعية.

وكان البلدان وقعا اتفاق تجارة حرة سنة ١٩٨٥، لكنه لم يشمل سوى المنتوجات الصناعية.

وظلت واشنطن تحض إسرائيل على تحرير الواردات الزراعية وزيادة قدرة المنتوجات الأميركية على الوصول إلى أسواقها.

وكان مكتب الممثل التجاري الأميركي، أعلن في بيان «ان الإتفاق يمثل تقدماً في مجالات عديدة من المفاوضات، وستزيد هذه الترتيبات الصادرات الزراعية الأميركية إلى إسرائيل».

وقال ناطق باسم وزير الزراعة يعقوب تسور الإسرائيلي ان الجانبين سيتفاوضان بشأن التفاصيل في وقت قريب جداً. ولم يقم احتفال بالتوقيع كما كان مقرراً في السابق. وكان تم ابلاغ الصحافيين في وقت سابق ان ميكي كانتور ممثل التجارة الأميركي ووزير التجارة الإسرائيلي ميتشا هاريش وتسور سيوقعان على الإتفاق في القدس.

وقال ناطق بلسان ميتشا هاريش انه حصل سوء تفاهم وانه لم يتقرر ابداً إقامة حفل توقيع.

وبموجب الإتفاق الذي يسري لمدة خمس سنوات يقدم كل جانب الى الآخر تسهيلات تفضيلية للوصول إلى اسواقه، ويشمل ذلك كل المنتوجات.

ولم يتحدد بعد المنتوجات الزراعية التي سيجري التعامل بها. وان كان من المعروف ان إسرائيل تود تصدير الأجبان والآيس كريم إلى الولايات المتحدة مقابل تصدير التفاح الأميركي إليها.

وسيجري تقسيم المنتوجات إلى ثلاث مجموعات، تعفى الأولى من القيود التجارية كافة، وتعفى الثانية من الرسوم الجمركية في نطاق حصة معينة، في حين تلقى الثالثة معاملة جمركية تفضيلية، إذ تفرض عليها رسوم تقل عما تفرضه إسرائيل على شركاتها التجاريين المتمتعين بوضع الدولة الأولى بالرعاية.

ايرلندا

٢٠٠ ألف تركوها بسبب الإحتراب الداخلي

بريطانيا تدعو الإيرلنديين المهاجرين إلى العودة والمشاركة في النهوض الإقتصادي

■ مع الخطوات السلمية في إيرلندا الشمالية، بدأت الحكومة البريطانية تعد خططاً لإعادة توطين حوالى ٢٠٠ الف إيرلندي شمالي هاجروا من البلاد في السنوات الـ ٢٥ الماضية بسبب الإحتراب الداخلي.

واكدت البارونة، دينتون اوف ويكفيلد، مسؤولة الإقتصاد والزراعة في الوزارة المكلفة بشؤون إيرلندا، ان الحياة الإقتصادية تتحرك بشكل سريع في إيرلندا الشمالية.

واشارت الى وجود مؤسسة Local Enterprise and Development Unite (LEDU) التي توفر الأموال للراغبين في العودة والإستثمار في إيرلندا الشمالية وتقدم دعماً مالياً يوازي اربعين الف جنيه بالإضافة إلى مبلغ مماثل للبحث والتنمية لكل مستثمر، اضافة الى نحو ٤ الاف جنيه إسترليني إضافية عن كل وظيفة جديدة يوفرها.

في الإحصائيات الرسمية الأخيرة إشارة إلى ان عدد المهاجرين الإيرلنديين يوازي ١٥ في المائة من إجمالي عدد السكان وأن معظمهم من حاملي الشهادات الجامعية. وبيّنت الدراسات الإحصائية ان حوالى ثلث هؤلاء يرغبون في العودة إلى بلادهم.

وأعلنت البارونة أوف ويكفيلد ان الوزارة المولجة بشؤون إيرلندا ومؤسسة LEDU سترسلان ممثلين عنها إلى سائر انحاء المناطق التي ينتشر فيها الإيرلنديون المهاجرون في العالم لدعوتهم إلى العودة. وتحرك الحكومة البريطانية هو جزء من خطة أوسع لإجتذاب الرساميل الأوروبية والآسيوية (الكورية واليابانية) والإسترالية والأميركية وحتى العربية إلى إيرلندا الشمالية لتنفيذ خطط النهوض والإعمار بعدما لاح في الجو استتباب الأمر نحو السلم الأهلي. وتبعاً لذلك فإن مجال الإستثمار بات مفتوحاً للجميع وليس للإيرلنديين الشماليين المهاجرين وحدهم.

على صعيد اخر تقوم لجنة LEDU بدراسات معمقة عن أوضاع الإيرلنديين في بلدان الخليج العربية. وقد بدأت بدراسة أوضاعهم في بلدان شمال افريقيا.

وتشدد الحكومة البريطانية على ان اقوى سلاح في وجه الحرب والعنف يتمثل في خلق الوظائف وتكثيف مستوى العمالة وتشجيع الشركات على الإستثمار.

وتتحفظ لجنة LEDU بالنسبة إلى تشجيع الوافدين الجدد على حساب الشركات الكبرى العالمية التي بقيت في إيرلندا الشمالية خلال فترة الحرب الأهلية وإستمرت في توظيف السكان وفي الإنتاج.

وهي تعتبر ان مشاريع التنمية يجب أن توازن بين هذه الفئات المختلفة.

بريطانيا

لأن مبيعاته بلغت في بريطانيا ٣ مليارات جنيه إسترليني

حرب الحظ بين مكاتب المراهنات واليانصيب الوطني

■ تنظم مكاتب المراهنات في بريطانيا التي اقتنص اليانصيب الوطني جزءاً من مكاسبها حملة مضادة لاستعادة مواقعها القديمة في لندن والمناطق البريطانية برمتها.

ويعمل احد المسؤولين على إقامة حملة دعاية لإبراز فرصة الكسب الضئيلة المتاحة لمشتري اليانصيب الوطني.

وشرعت سلسلة مكاتب «وليام هيل» للمراهنات وهي مملوكة لمجموعة «برنت ووكر»، في حملة دعاية مضادة لليانصيب الذي بدأ في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، واصبح الكسب فيه حلماً يراود البريطانيين اسبوعياً.

ووزعت على مكاتب المراهنات في بريطانيا، وعددها عشرة الاف، لافتات ابرزت المجموعة فيها الفارق بين فرص الكسب في بطائق اليانصيب والسباقات. وتحمل البطائق ارقاماً تتضح بحك طبقة تغطي خانات في البطاقة ويتحدد الفوز بالتوافق بين الأرقام.

وحقق اليانصيب الوطني، الذي يديره كونسورتيوم (كاميلوت) الذي يضم خمس شركات مبيعات بلغت إجمالاً حوالى ثلاثة مليارات جنيه (٤,٧ مليار دولار) في اول عشرة اشهر من بدء السحوبات الأسبوعية.

وانفق حوالى ٢,٣ مليار جنيه (٣,٦ مليار دولار) على اوراق اليانصيب التي تصل الجوائز فيها إلى عدة ملايين من الجنيهات بالإضافة إلى ٧٠٠ مليون جنيه (١,١ مليار دولار) على يانصيب البطائق الذي يبلغ الحد الأقصى للمكسب فيه ٥٠ الف جنيه (٧٨ الف دولار).

وأثار اليانصيب الوطني الجدل منذ بدايته ويجرب اكثر من نصف البالغين في بريطانيا حظوظهم اسبوعياً بمبالغ تصل إجمالاً إلى ١٠٠ مليون جنيه (١٥٥ مليون دولار).

وتقول مؤسسات خيرية انها تفقد دخل محتملاً.

وأن هناك ارتفاعاً كبيراً في عدد المدمنين، كما يضطر فائزون الى الإختباء من حملات الكراهية ورسائل طالبي المساعدة التي تلاحقهم بعد تحولهم الى أثرياء في لحظة.

وادى النجاح الهائل لليانصيب الوطني إلى إثارة شكاوى كل قطاعات الإقتصاد، وزعمت شركات انها فقدت جزءاً من العائدات لصالحه.

وقالت مكاتب «وليام هيل للمراهنات» في ايار/ مايو الماضي ان حجم عملها انخفض بنسبة ٤,٥ في المائة في السبعة عشر اسبوعاً الأولى من هذه السنة بسبب منافسة اليانصيب الوطني لها.

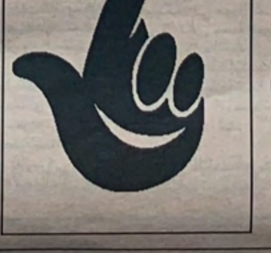

وقال رئيس اتحاد الناشرين، ان اليانصيب اثر على مبيعات الكتب وان الخمسة الجنيهات (٧,٨٠ دولار) التي ينفقها البريطانيون على شراء تذاكر اليانصيب الوطني في المتوسط ربما تكون هي الخمسة الجنيهات التي تنفق في شراء الكتب لو لم يكن اليانصيب الاسبوعي موجوداً.

وقال جون اوكونر مدير التسويق في وليام هيل، ان القيام بحملة دعاية على مستوى البلاد كلها هي «النهاية المنطقية» لحملة اللافتات التي بدأها.

وتقول لافتات «وليام هيل» الدعائية، ان احتمال الفوز بمبلغ ٥٠ الف جنيه (٧٨ الف دولار) مقابل تذكرة ثمنها جنيه واحد لا يزيد على واحد في ٢,٦ مليون واحتمال الفوز بمبلغ ٢٠٠ جنيه (٣١٠ دولارات) هو واحد في ١٢ الفاً واحتمال الفوز بعشرة جنيهات (١٥,٥٠ دولار) هو واحد في المائة. وقال جون اوكونر إن حجة مكاتب المراهنات هي ان العائد الذي يمكن ان يتحقق من خلالها هو عشرة امثال العائد المتوقع من اليانصيب الوطني، وان كانت فرصة الفوز واحداً في المائة.

المانيا

هروب ولحاق

الإستثمارات الخارجية بلغت ٢٥ مليار دولار

■ في تقرير صادر عن وزارة الإقتصاد الألمانية، حصلت «الميزان» على نسخة منه، أن الإقتصاد الألماني بدأ يتجه، بشكل ملفت للنظر، إلى الخارج، وان الإستثمارات الألمانية الموظفة في الخارج اصبحت في السنوات الأخيرة إلى تزايد فوصلت في النصف الأول من هذه السنة إلى تحقيق أرقام قياسية.

وأضاف التقرير، ان المؤسسات والشركات والمصارف الألمانية استثمرت خلال الأشهر الستة الأولى من هذه السنة نحو ٣٥,٥ مليار مارك (٢٥ مليار دولار) خارج المانيا استعادت منها نحو ٧ مليارات مارك في شكل ارباح.

بينما قيمة الإستثمارات الألمانية في الخارج ارتفعت بنحو الثلاثة امثال عن النصف الأول من سنة ١٩٩٤ حين بلغت نحو ١٣,٣ مليار مارك.

وفسرت الوزارة في تقريرها المفصل، توجه رؤوس الأموال الألمانية إلى الخارج، بتمركز الإقتصاد العالمي في أماكن معينة من العالم، خصوصاً في الشرق الأقصى... وتصاعد حرص المستثمرين على المشاركة في النمو الإقتصادي العالمي، والإستثمار في الدول التي يمكن للإقتصاد الألماني تصريف منتوجاته فيها من دون التأثر بارتفاع سعر المارك الألماني.

ويبدو ذلك بوضوح من زيادة الإستثمارات الألمانية في الولايات المتحدة الأميركية والإستفادة من انخفاض سعر الدولار امام المارك وامكانية زيادة مبيعات المنتوجات الألمانية في الأسواق الأميركية.

ولا تقتصر هذه القاعدة على الإستثمارات الألمانية في الأميركتين، الشمالية والجنوبية، ودول الشرق الأقصى فقط، بل تنطبق الى حد كبير ايضا على الإستثمارات الألمانية المباشرة في دول «الإتحاد الأوروبي»، خصوصاً بريطانيا وفرنسا وإيرلندا وهولندا وايطاليا، التي شهدت زيادة كبيرة في الإستثمارات الألمانية فيها.

وفي الوقت نفسه، ازدادت الإستثمارات الألمانية الأجنبية في هذه السنة ووصلت قيمتها إلى نحو ١١ مليار مارك (٨ مليارات دولار) من ٤ مليارات مارك فقط من السنة الماضية.

وقالت الوزارة في تقريرها ايضاً، إن نصف الإستثمارات الأجنبية في المانيا في هذه السنة جاءت من سويسرا، من ارتفاع سعر صرف الفرنك السويسري مقابل المارك وتدفق رؤوس الأموال الألمانية الى المصارف السويسرية هرباً من الضرائب على الفوائد في المانيا.

واهم قطاعات الإستثمارات الأجنبية في المانيا تشمل المصارف والخدمات المالية وتجارة الجملة والعقارات.

لبنان «فقير» في إدارته السياسية والإقتصادية

توظيف الذهب المخبوء يؤمّن مردوداً والخلل كبير في السياسة النقدية والمصرفية

■ قبل الحرب التي عصفت بلبنان في سنة ١٩٧٥ كان المجتمع اللبناني مجتمعاً اقتصادياً متوازناً قائماً على «سيبة» من ثلاث قوائم هي: الطبقة الغنية، والطبقة الفقيرة، والطبقة المتوسطة.

ومع السنوات الأولى للحرب تعرضت هذه «السيبة» الى التحدي وصمدت، لكن صمودها لم يظل، إذ بدأت في الإنهيار منذ سنة ١٩٨٥، عندما بدأت الليرة اللبنانية تنهار أمام العملات الأجنبية الصعبة وفي مقدمتها الدولار الأميركي، وتبعاً لذلك بدأ التوازن الذي كان قائماً بين قوائمها يختل من خلال انهيار الطبقة المتوسطة في صورة تدريجية ولكن ثابتة.

ويظهر ذلك جلياً وواضحاً من مقارنة بسيطة بين الحد الأدنى للأجور في لبنان في أيام التوازن واليوم. وهذه المقارنة تشير إلى أنه كان يتراوح في السابق بين ٢٠٠ و٢٢٥ دولاراً أميركياً، في حين انه حاليا في حدود الـ ١٢٠ دولاراً. علما ان احتساب الدولار على اساس السعر الثابت الذي كان له سنة ١٩٨٢ يجعل الحد الأدنى للاجور لا يتجاوز الـ ٥٠ دولاراً. وذلك يعني انه انخفض زهاء خمس مرات. ويعني أيضاً أننا اليوم في حال فقدان توازن كامل على الصعيد الإجتماعي - الإقتصادي. ومن شأن ذلك تهديد البلاد بمخاطر كثيرة وكبيرة. لذا ولإحياء البناء المتوازن للدولة وتحديد المجتمع اللبناني الإقتصادي - الإجتماعي وضعنا هذه الدراسة الموجزة والمختصرة التي ضمناها عدداً من الأفكار والحلول تشكل في نظرنا مدخلاً سليماً لذلك. وتتوزع هذه الأفكار والحلول على المجالات الآتية:

١ - السياسة المالية، ٢ - السياسة النقدية والمصرفية، ٣ - السياسة الإعمارية، ٤ - البعد الإجتماعي.

السياسة المالية

تشكل الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ التي بلغت ارقامها ٥٥٠٠ مليار ليرة لبناني، اي زهاء ثلاثة مليارات دولار اميركي تقريباً، نسبة ٥٠ في المائة من الدخل القومي الذي يقدر بزهاء خمسة مليارات دولار، وهي نسبة مرتفعة جداً إذ أنها لا تتعدى في الدول المتطورة الـ ٢٠ في المائة. ويجعل ذلك منها العلة الأساس في مفهوم المالية العامة في لبنان. وقد لجأت الحكومة من أجل إعادة التوازن إلى الموازنة العامة، إلى فرض رسوم جديدة. ولكن هذه الرسوم طالت الشرائح الإجتماعية على اختلافها بالنسب ذاتها دونما أخذ في الإعتبار الفروقات بين مداخيلها، الأمر الذي تسبب في إرهاق الطبقتين الفقيرة والمتوسطة المرهقتين أصلاً. وما نقدمه لتصحيح الأمور في هذا المجال هو الآتي:

١ - إن خفض نسبة الضرائب على الشركات لتحفيز الإستثمار ولتشجيع الرساميل اللبنانية الموجودة في الخارج على العودة إلى الوطن مفيد ولكن يجب ان توازيه تدابير في إعادة توزيع المداخيل وبطريقة عادلة، وذلك من خلال إما زيادة في الإستثمار واما في زيادة الرواتب والأجور للاجراء.

٢ - اعادة النظر في سياسة الرسوم واتباع سياسة الحد الأدنى للرسم والرسم التصاعدي وسياسة التعرفات التي تطال الخدمات الحياتية الأساسية مثل الهاتف والتسجيل العقاري والميكانيك والمياه والكهرباء وغير ذلك.

٣ - إعادة النظر في هيكلية القطاع العام وبنيته وتحديد دوره، وذلك أساسي في عملية بناء دولة حديثة ذات مرتكزات سليمة. ومن هنا نرى ضرورة إشراك القطاع الخاص في إدارة واستثمار بعض القطاعات الحيوية، ولكن بطريقة تحفظ الملكية العامة وتمنع نشوء وضعيات احتكارية. ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء شركات ذات رأسمال شعبي، أي شركات يكتتب فيها الأفراد والمؤسسات بنسب ضئيلة، وبإنشاء لجان رقابة تحفظ حقوق صغار المساهمين في السوق المالية المرتقبة. ومن شأن ذلك تشجيع المدخرين اللبنانيين على استعمال مدخراتهم في عمليات التوظيف والإستثمار، علماً أن حجمها داخل القطاع المصرفي وخارجه يفوق عشرات المليارات من الدولارات الأميركية، وهذا الإستعمال يعطي مردودية وربحية اكبر للمدخرين باعتبار ان مدخراتهم غير موظفة وغير مستثمرة حالياً، فضلاً عن أنه يسهم في إعادة تفعيل الإقتصاد الوطني.

٤ - تفعيل الذهب، اذ من غير الجائز بقاء هذه الثروة مدفونة في أقبية المصرف المركزي في بيروت «والفورتنكس» في الولايات المتحدة الأميركية، علماً أن الدولة اللبنانية تتحمل أعباء ورسوم تخزين. وتفعيل الذهب، لا يعني بيعه أو تسييله وإنما توظيفه. وهناك إمكانيات توظيف متعددة في الأسواق المالية العالمية يمكن أن تؤمن للدولة مردوداً لا يستهان به. وعلى السلطات المختصة ان تعي جدية هذا الطرح، وان تدرس كل الإحتمالات المرتبطة بهذه المسألة مع التركيز على الإحتفاظ بملكية هذه الثروة.

٥ - إستثمار العقارات التي تملكها الدولة اللبنانية في كل المناطق والتي تقدر قيمتها بعشرات المليارات من الدولارات الأميركية. ومن هذا المنطلق فإننا نربط هذه الثروة الوطنية بالمسألة الإجتماعية، وتحديداً بالمسألة الإسكانية. ونرى أن بالإمكان حل جزء كبير من هذه المعضلة الإجتماعية المتفاقمة حالياً ولا سيما في أوساط أولي الدخل المحدود. ونقترح في هذا المجال إنشاء شركات لإستثمار هذه الثروة.

السياسة النقدية والمصرفية

يجب في هذا الإطار معالجة موضوعين مهمين ومتلازمين هما: سياسة الفوائد وسياسة التسليف. وهنا يتبين لنا وجود خلل بنيوي يجب إزالته، وهو الإستمرار في اعطاء نسب فوائد عالية على الرغم من الإستقرار النقدي في البلد الذي بدأ قبل زهاء سنتين والمستمر، ومعروف أنه في ظل عدم الإستقرار تلجأ السلطات النقدية إلى اعطاء نسب فوائد مرتفعة وذلك من أجل جذب الناس إلى العملة الوطنية. لكن لبنان اليوم يعيش إستقراراً سياسياً ونقدياً مما يستدعي إعادة نظر في مستويات هذه النسب.

وفي هذا المجال نرى أنّه في اتباع سياسة تراجعية لنسب الفوائد يمكننا تحقيق عدة أهداف منها:

١ - تخفيف الاعباء التي ترتبها هذه النسب وبالتالي تخفيف نسبة التضخم، إذ أن الأرقام التي تعطيها موازنة ١٩٩٥ فيما يخص الإعتمادات لتسديد فوائد الدين العام تبلغ حوالى الف وسبعماية مليار ليرة لبنانية. ويشكل هذا الرقم حوالى ثلث الموازنة المرتقبة.

٢ - فتح الباب لسياسة تسليف تطاول نسبة اكبر من المجتمع اللبناني، اذ لا يجوز ان تبقى سياسة التسليف حكراً على قلة من المتمولين في هذا البلد. نحن نفهم الدوافع التي تجعل المصرفيين وجمعية المصارف يتبعون سياسة كهذه ترتكز على تخفيف المخاطر في هذا القطاع. لكن إعادة بناء الطبقة المتوسطة، وإعادة انتاجها ستبقى مستحيلة في ظل هذه السياسة وبالتالي ستبقى مستحيلة إستعادة المجتمع اللبناني المتوازن المرتكز على «سيبة» الطبقات الثلاث المذكورة أعلاه. لذلك نقترح، وفي ظل تخفيض تدريجي للفوائد، ان تبنى سياسة تسليف جديدة ترتكز على اعطاء التسهيلات لأكبر عدد من اللبنانيين، وعلى إعطاء الضمانات الكافية للجهاز المصرفي وذلك من خلال تشريعات جديدة تحفظ للمصارف حقها في حال التباطؤ في الدفع أو الإمتناع عنه، وتخولها إسترجاع السلف المدفوعة بالسرعة المطلوبة.

والتوسع في التسليف وفق الأسس التي ذكرنا يساعد على تثبيت النظام الإقتصادي الحر الذي يتغنى به الجميع، ويتفق اليمين واليسار على المحافظة عليه. لكن يجب تطبيقه بشموليته وكليته إذ لا يعقل أن تنعم به قلة من اللبنانيين بينما ترهق في ظله أغلبيتهم. وسياسة التسليف، كما نعلم كلنا، هي الركيزة الأساسية للنظام الراسمالي. لذلك، لا بد من إعادة النظر في السياسة التسليفية ونقترح النظر بجدية إلى إنشاء وحدات انتاجية صغيرة ومتوسطة Small business وامكان تسليفها من دون ارهاقها بضمانات غير متوافرة في حينه. ذلك أنّ مشاريع من هذا النوع قابلة للحياة وقابلة للنجاح من الناحية الإقتصادية.

٣ - دعم السوق المالية. إن الهدف الأساسي من انشاء سوق كهذه هو تحريك المدخرات الموجودة في الإقتصاد الوطني، وهذه السوق تكمل القطاع المصرفي، إذ من شأنها تفعيل عملية الإستثمار والتوظيف في البلد. فاللبنانيون مقيدون بدورة مالية مبتورة من جراء توظيفات المدخر اللبناني في القطاع المصرفي. ولكي تكون هذه الدورة كاملة يجب تكوين الأدوات المالية التي وحدها السوق المالية تستطيع طرحها. وفي النهاية هناك سؤال يطرح نفسه: هل إن الإستقرار النقدي الذي «ننعم به» حالياً، يمثل حقيقة الواقع الإقتصادي في البلد أم انه مطلوب؟ وبأي ثمن؟

إذا كان ما تطرحه الحكومة وما نسمعه بان الوضع سليم، والمستقبل سيزدهر، فهل سعر صرف العملة الوطنية يجب أن يكون بهذا المعدل؟ ام يجب ان يتحسن سعر صرف العملة الوطنية؟ ولماذا السلطات النقدية تقف عند هذا الحد؟ وما هي الغاية؟ نحن مع الإستقرار النقد، ولكن مع الحفاظ على لعبة السوق وسياسة العرض والطلب التي هي اولاً واخيراً المقياس الحقيقي للواقع النقدي والإقتصادي بشكل عام. نحن نعتبر الآن أن سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية وبالتحديد الدولار الاميركي، يمكن تحسينه مما ينعكس إيجاباً على القوة الشرائية للعملة الوطنية. وبالتالي، تحسين مستوى العيش للمواطن. وبالتالي، الخروج من «الدولرة»، التي هي علة العلل، إذ بإستمرار «الدولرة» تبقى جميع السياسات، وبالتحديد النقدية والمالية، مبتورة، إذ أن لا فعالية لديها إلا على العملة الوطنية الذي لا تمثل حتى الآن سوى جزء بسيط من التداول في الأسواق.

السياسة الإعمارية

نظراً إلى أهمية الموضوع ومدى تأثيره على الإقتصاد بشكل عام، وعلى المستوى المعيشي بشكل خاص، نقترح إعادة تقويم السياسة الإعمارية المطروحة من خلال الخطة العشرية وإعادة النظر فيها بحيث تكون أكثر واقعية ومرتكزة أساساً على القدرات الذاتية الداخلية. كما نقترح الإعتماد على ثروات الدولة العقارية غير المستعملة وإستثمارها بهدف إيفاء الدين العام تدريجاً الذي أصبحت تشكل خدمته ثلث الموازنة العامة (١٧٠٠ مليار ليرة لبنانية) لسنة ١٩٩٥

البعد الإجتماعي

خلق توزيع الدخل القومي تفاوتاً في المجتمع اللبناني موضوع مقدمتنا. لذلك نرى أنه يجب إعادة النظر في سياسة توزيع المداخيل أن من خلال سياسة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم أو من خلال سياسة إجتماعية قائمة على معالجة المواضيع الآتية:

الطبابة والإستشفاء

يتبين لنا من متابعة ميزانيات الدولة المتعاقبة على مر السنين، وخصوصاً خلال فترة الحرب، غياب أي سياسة صحية للدولة. ويتبين لنا أيضاً أن حجم موازنة وزارة الصحة يكاد أن لا يكفي رواتب، ونفقات إدارية، ولا يشكل اكثر من ٥ في المائة من مجموع الموازنة العامة في حين أن هذا الحجم في موازنات الدول، ولا سيما المتقدمة منها، اكبر من ذلك بكثير.

لذلك، نقترح ان تبادر الدولة الى وضع سياسة صحية سليمة وإلى رفع نسبة موازنة وزارة الصحة من مجموع حجم الموازنة العامة، وندعوها إلى التوسع في تقديم الخدمات الصحية إلى المواطنين من خلال تفعيل المستشفيات والمستوصفات الحكومية القائمة ومن خلال إنشاء مستشفيات حكومية جديدة، وكذلك من خلال بعض الإجراءات التي تؤمّن تقديم الأطباء بعض مجهوداتهم بعد تخرجهم.

وتخفيفاً لأعباء الإستشفاء والطبابة، التي تستنفد قسماً كبيراً من المداخيل، التي تحول بالتالي دون إعادة إحياء الطبقة المتوسطة التي قام عليها إزدهار لبنان، نقترح إنشاء «صناديق تعاضد» تشترك فيها الدولة وشركات الضمان وكل القطاعات الإنتاجية في البلد. وهناك سبل عديدة لتعزيز مالية هذه الصناديق، منها فرض رسم مالي قيمته ١٥ في المائة على كل من يشتري بوليصة «إستشفاء» و«طبابة» من الدرجة الأولى.

السياسة الإسكانية:

● ايجاد حوافز لتنمية قطاع الإسكان والمشاريع الإسكانية المخصصة لأولي الدخل المحدود على ان لا تتعدى مساحة الشقة ١٠٠ متر مربع وعلى ان يكون سعر البيع بمتناول الطبقة المتوسطة والفقيرة.

● ثم استحداث تشريعات تشجع التسليف الإسكاني الطويل الأمد (١٥ - ٢٠ سنة) المخصص لشقق من النوع المذكور اعلاه.

● وكذلك، انشاء مؤسسات اسكانية مختلطة تدار حسب القانون التجاري والإدارة الخاصة مع احتفاظ الدولة بحق الإشراف.

^ انه يمكن استعمال الأملاك العامة (المشاعات مثلا والعقارات التي اصبحت في عهدة المصرف المركزي التي قد تكون حصة الدولة في راسمال هذه الشركات المختلطة).

● ضرورة إنشاء هيئة عليا للإسكان تشارك فيها كل الفعاليات مهمتها درس ووضع سياسة وخطة اسكانية شاملة للبلد.

ضمان الشيخوخة:

يرتب فرع نهاية الخدمة في «الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي» بنظامه الحالي أعباء هائلة على المؤسسات بسبب مؤونات التسوية التي ليس في وسعها تحملها، وكذلك لسبب تضاعف كلفة كل غلاء معيشة تترتب عليها. وعلى كل حال ان نظاماً كهذا، لم يعد يطبق في اي بلد في العالم إستناداً إلى معلومات مكتب العمل الدولي في جنيف، (B.I.T) ولا بد من نظام جديد بديل.

والنظام البديل الحديث، هو نظام ضمان الشيخوخة الذي يكلف الشركات نسبة معينة مقطوعة من الراتب وان غالبية نسبياً ومن دون تسوية لاحقة. وفي المقابل يتقاضى المضمون عند سن التقاعد مبلغاً شهرياً يوازي أضعاف الحد الأدنى الساري المفعول في حينه وعلى مدى حياته. ولنظام كهذا محاسن عديدة، منها أن المضمون يتقاضى مبلغاً شهرياً يلحق نسب غلاء المعيشة ويؤمن له الضروريات على مدى حياته.

ومنها أيضاً، أن الشركات تصبح، كما الدولة، غير مهددة بمبالغ تسويات ومؤونات باهظة لا حدود لها فتستطيع إحتساب كلفتها تماماً مما يسمح لها بزيادة الرواتب بحرية أكبر وعلى مستوى يؤمن للموظف العيش اللائق.

وهناك دراسات مفصلة ومقنعة حول هذا الموضوع، تؤكد إمكان إنشاء نظام كهذا وإستمراره مستقبلاً مع نسب إشتراك وتقديمات مقبولة من جميع المعنيين به.

النقل: أصبح موضوع النقل يشكل مشكلة حادة في المجتمع اللبناني قد تكون عائقاً أمام نموه المتوازن. وذلك على صعد عديدة أبرزها الآتي:

● أصبحت السيارة الفردية ضرورة للمواطن العامل ولكن ضرورة مكلفة تشكل خسارة عليه وعلى المجتمع.

● ان المصروف الوطني الإجمالي للمحروقات زائد عن المعدلات الدولية، كما ان مستوى التلوث الناتج عنها غير مقبول.

● اصبح ازدحام السير بسبب عدد السيارات، (حوالى مليون وسيلة نقل منها ٧٠٠,٠٠٠ سيارة فردية أي إحدى أعلى النسب الفردية في العالم)، عائقاً أمام سير الأعمال اليومية وأمام فعالية الإقتصاد وإمكانية نموه. لذلك، نطلب بشدة تأمين النقل المشترك للمواطن وهذا بطريقة تغطي كافة المناطق اللبنانية. ولذلك، نقترح تلزيم النقل لشركات عدة تؤمن التجهيزات اللأزمة على نفقتها الخاصة لعدم توفر الإمكانيات المالية للخزينة وتلافياً لإزدياد الدين العام الخارجي. وعلى هذه الشركات ان تؤمن مستوى الخدمة المطلوب حسب شروط مسبقة وأسعار محددة من جهاز رقابة تابع لوزارة النقل. وبهذا، توفر الدولة على الإقتصاد الوطني في مجال إستيراد المحروقات، كما تحسن ميزان المدفوعات وسعر صرف الليرة والقوة الشرائية للفرد بالإضافة الى إيجابيات أخرى على صعيد التلوث وزحمة السير والمستوى العام للعيش.

والدولة قادرة في نظرنا على القيام بمشروع كهذا بأسرع وقت ممكن، إذ ليس من أي عائق أمام التنفيذ.

نرى اليوم، وللأسف، القيمين على الدولة يعطون صورة سيئة عن لبنان تشير إلى انه دولة مفلسة لا قدرات ذاتية لها تخولها النهوض باقتصادها. هذه الصورة خاطئة ومغلوطة، فلبنان يمتلك، كما ذكرنا آنفاً، من القدرات البشرية ومن القدرات المالية ما يمكنه، إذا ما أستعملت وبشكل سليم وواقعي وعلمي، أن ينهض فعلياً من كبوته.

إن الدولة اللبنانية فقيرة في إدارتها، وبالتحديد الإدارة الإقتصادية، بأشكالها المالية النقدية المصرفية - الإعمارية، لكنها غنية بمخزونها البشري والمادي. ولا بد من نشوء إدارة جديدة على هذا الصعيد، كما على الصعيد السياسي لها تصورات جديدة، ومخططات واقعية وطموحات، في أن، أي وبإختصار، استراتيجية طويلة المدى، ذلك أن الإدارة بشقيها الإقتصادي والسياسي، لم تنجح في معالجة القضايا الإجتماعية والإقتصادية المطروحة. وفي الختام، وبالنظر إلى السلام المحتمل في المنطقة، نقترح دراسة تحويل مرافئ في لبنان إلى مرافئ حرة.

سليم حبيب
(نائب في البرلمان اللبناني)

حساباته الجارية والإستثمارية ٣,٧ مليار دولار

«بيت التمويل» يستقطب ودائع الكويتيين ويحتل الصدارة

إن عزوف المودعين فيه عن الحصول على الفوائد المستحقة على اموالهم، لأسباب تتعلق بقناعاتهم الدينية وفهمهم للشرع، ساعد «بيت التمويل الكويتي»، (وهو مؤسسة مالية إسلامية)، على أن يصبح قوة مالية كبيرة بين المصارف في الكويت، وأسهمت في تحقيقه نمواً وحضوراً مطرداً في الخارج.

وكغيره من المصارف العادية يتلقى «بيت التمويل» ودائع العملاء، ويستثمرها. غير أنه يشارك العملاء، بنسبة من أرباح عملياته عوض إعطاء فوائد ثابتة.

واكد بدر المخيريم، رئيس مجلس إدارة «بيت التمويل»: «الإسلام يحرم تأجير الأموال»، وقال، إن «بيت التمويل» يعرض سياساته على لجنة من علماء المسلمين في إطار سعيه لتلبية حاجات الناس في الكويت في إستثمار أموالهم بما يتفق والشريعة الإسلامية.

وتم تأسيس «بيت التمويل» سنة ١٩٧٧ ليكون بذلك أول مصرف إسلامي في الكويت ولعدة سنوات الوحيد من نوعه فيها. واستقطب سريعاً ودائع كبيرة من كويتيين كانوا قبلاً يودعون اموالهم في مصارف تجارية ومن دون تقاضي فوائد عنها، ويحتل «بيت التمويل» الكويتي الآن المرتبة الثامنة والاربعين بين المصارف العربية من جهة حجم راس المال وفقاً الى دراسة اعدتها مجلة «يوروموني». وهو يعمل في مجالات الأعمال المصرفية والتامين والعقارات وتداول الأسهم والتجارة العامة وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

وتعادل حسابات «بيت التمويل» الجارية والإستثمارية التي بلغت ١,١١٨ مليار دينار (٣,٧ مليار دولار) في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ نحو ١٥ في المائة من مجموع ودائع العملاء في الجهاز المصرفي الكويتي. وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية لجهة حجم ودائع العملاء بعد «بيت الكويت الوطني».

وينوي «بيت التمويل» دخول الأسواق في ماليزيا واندونيسيا والفيليبين وفيتنام. ويقول اقتصاديون انه يتطلع ايضاً إلى الأسواق السعودية وربما جمهوريات آسيا الوسطى.

وفضلاً عن الأعمال المصرفية الإستثمارية الإستهلاكية فإن فروعه الـ ١٧ تقدم خدمات مثل بطاقات الإئتمان «فيزا» Visa وآلات الصرف الآلي وخدمة الهاتف المصرفية وله ايضاً فرع خاص بالنساء يمنع الرجال من دخوله.

ولا يستوجب التاخير في تسوية حسابات بطاقات الإئتمان دفع فوائد إلا انه يتم سحب بطاقات من يكرر التاخير في تغطية حساباته.

وحصل «بيت التمويل» على اكثر من ٦٠ في المائة من إيراداته لسنة ١٩٩٤ من التمويل الإستهلاكي الذي يتمثل في مساعدة المستهلكين على شراء سلع مثل السيارات والأثاث.

وهو يساعد على توفر التمويل لمجمع كيمياويات يتم تشييده جنوب الكويت العاصمة لحساب شركة «يونيون كاربايد» الأميركية «وشركة الكيمياويات البترولية الكويتية».

وارتفع صافي أرباح «بيت التمويل» بنسبة ٣١ في المائة إلى ١٥,٧ مليار دينار (٥٢ مليار دولار) سنة ١٩٩٤ بعد دفع مستحقات المودعين البالغة ٣٦ مليون دينار (١٢٠ مليون دولار). واعلن عن توزيع أرباح بنسبة ١٤ فلساً للسهم وأسهم منحة بواقع ستة أسهم لكل ١٠٠ سهم.

والشركة مملوكة بنسبة ٦٠ في المائة لمؤسسات حكومية ويملك البقية أفراد، كما انها مسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية.

وبدأ نجاحها يستقطب المنافسين خصوصاً في مجال الإستثمار وتمويل الشركات. ويقول عدنان البحر، وهو مسؤول تنفيذي سابق في «بيت التمويل» يراس «شركة المستثمر الدولي»، وهي مصرف إسلامي كويتي، تم تأسيسه سنة ١٩٩٣: «العمل بات يتطلب المنافسة في شكل متزايد «بينما يجمع الناس الثروة اصبحوا يرغبون في أن يكون إستثمار المؤسسات الإستثمارية إسلامياً».

ويقول إن المصارف الإسلامية في أنحاء العالم تدير ما بين ٦٠ و٨٠ مليار دولار. وهو مبلغ قال انه ينمو بنسبة ١٥ في المائة سنوياً.

ويتوقع خبراء نمواً اكبر في المصارف الإسلامية مع إستمرار الدول المنتجة للنفط في تحويل الثروة من الدولة إلى القطاع الخاص وتنامي حجم ذوي الدخل المتوسط في الدول الإسلامية وازدياد طلبهم على التمويل الإسلامي.

ويقول بعض الإقتصاديين ان مصارف الخليج الإسلامية تستطيع زيادة حصتها من الأصول الخاصة التي تديرها مصارف المنطقة إلى نحو ٥٠ في المائة سنة ٢٠٠٠ من ١٥ في المائة في الوقت الراهن.

وتعتبر المرابحة إداة التمويل الإستثماري الأساسية لبيت التمويل. وهي تعني ان بيت التمويل يشتري سلعة ثم يبيعها للعميل على اقساط بحيث يبلغ إجمالي سعرها اكثر من الكلفة الأساسية للسلعة ويحقق ربحاً عبر ذلك.

ولهذا الأسلوب معارضوه. إذ يقول جاسم، وهو طالب في جامعة الكويت اشتري من «بيت التمويل» سيارة بمبلغ يفوق سعرها النقدي بحوالي عشرة في المائة: «بيت التمويل يطلب مني اكثر مما كنت سادفعه لو كنت قادراً على الدفع النقدي. وهذا لا يختلف عن طلب قرض».

غير ان بدر المخيريم يقول عن المرابحة: «هذه تجارة. بعض الناس قد يسيء فهم هذا. الإسلام ليس دين عبادات فقط هو دين يحكم التعاملات بين الناس، والتجارة ليست حراماً وهي ما نقوم به». ويقول بعض العملاء، انه على «بيت التمويل» الكويتي، ليتماشى والشريعة الإسلامية، أن يشتري السلع ويخزنها ليبيعها عند الطلب عوض ان يقوم بشرائها بناء على طلب العميل.

تطور الجهاز المصرفي التونسي في عهد زين العابدين بن علي

البنك المركزي خفف قيوده وشدد رقابته

من القطاعات الرئيسية التي شهدت تحولات عميقة وملحوظة في مرحلة الإصلاح والتجديد التي عكف عليها الرئيس زين العابدين بن علي خلال السنوات الثمان الماضيات، القطاع المصرفي الذي كان يهيمن عليه البنك المركزي هيمنة لا تقل عن الهيمنة المركزية للدولة على بقية المرافق. لكن تونس تستطيع ان تفاخر أن أياً من مصارفها لم يسقط أو يفلس منذ الإستقلال الى اليوم، مما يشير الى ان الجهاز المصرفي التونسي كان من البداية يحمل ما يكفي من المسؤولية والوعي والكفاءة، وان البنك المركزي على الرغم من السيطرة المتشددة على الجهاز المصرفي كان يتمتع باستقلالية ملحوظة عن الحكومة. وفيما يلي عرض موجز لأوضاع القطاع المصرفي التونسي في مرحلة الإصلاح والتجديد بقيادة بن علي:

تندرج المصارف التونسية تحت خمسة فصائل هي:

١ - البنك المركزي التونسي.

٢ - بنوك الإيداع وعددها ١٢ بنكاً.

٣ - بنوك التنمية وعددها ثمانية.

٤ - بنوك الأوفشور وعددها سبعة.

٥ - بنوك متخصصة في مجالات محددة وعددها تسعة.

والجدير بالملاحظة ان البنك المركزي التونسي على الرغم من استقلاليته المتواصلة عن الحكومة، طالته عملية الإصلاح والتجديد بحيث انه بدأ منذ تسلم بن علي الرئاسة في مثل هذا الوقت من العام ١٩٨٧ يمارس سياسة إنفراجية مخففا قبضته بالتدريج عن تحديد أسعار الفائدة تاركاً المجال للسوق وللجهاز المصرفي دوراً اكثر حساسية في هذا المجال، وخفف كذلك من القيود على عمليات الإقراض من قبل الجهاز المصرفي. لكن البنك المركزي التونسي في المقابل شدد المراقبة على ترسملية المصارف وعلى تغطيتها المالية حتى لا تتجاوز حدودها بموجب حرياتها الجديدة.

ومع ذلك فان موجودات البنك المركزي لا تتعدى العشرين في المائة من موجودات القطاع المصرفي بكامله (اي ما يقرب من ٣ مليارات دينار في مقابل حوالي ١٥ ملياراً للجهاز المصرفي). وهذه النسبة تقديرية من قبل «الميزان» قياساً على ميزانيات السنوات الثلاث ١٩٩١ - ١٩٩٣ .

بنوك الإيداع

تصل موجودات بنوك الإيداع في تونس إلى حوالى عشرة مليارات دينار تونسي، اي ما نسبته ٦٧ في المائة تقريباً من مجموع موجودات الجهاز المصرفي (بما في ذلك موجودات البنك المركزي). وتأتي البنوك المصنفة من بنوك القطاع العام في مقدمة بنوك الإيداع، وأولها واكبرها البنك الزراعي، سواء من حيث حجم موجوداته أو من حيث عدد فروعه في انحاء البلاد. ويليه «الشركة التونسية للبنك»، وهي اكبر شركة قابضة في تونس.

وهذه البنوك التابعة للقطاع العام، وبينها بنك الإسكان الذي يعطي القروض للمواطنين مباشرة لغاية بناء أو شراء المنازل ويحتل المرتبة الثالثة من حيث الحجم، تمثل موجوداته المشتركة ما نسبته ٦٠ في المائة من مجموع موجودات بنوك الإيداع، اي ما يعادل تقريباً ستة مليارات دينار، والنسبة المتبقية، اي ٤٠ في المائة، هي من نصيب البنوك الخاصة ومعظمها بنوك مشتركة أو مختلطة مع مصالح وبنوك عربية وأوروبية أو على الأصح فرنسية.

والبنك الوحيد الذي يملكه مساهمون تونسيون مائة في المائة هو «بنك الإعتماد المالي والتجاري».

البنوك الأجنبية

لا يمكن تصنيف البنوك المشتركة أو المختلطة على انها بنوك أجنبية نظراً الى ان المساهمات الأجنبية فيها تبقى في إطار «حصة الأقلية». ومن هذه البنوك «البنك العالمي العربي»، وهو اكبر البنوك الخاصة في تونس، و«الإتحاد العالمي للبنك».

أما البنكان الأجنبيان الوحيدان في تونس فهما «البنك العربي التونسي» وهو فرع للبنك العربي المحدود (البنك الذي أسسه المصرفي الفلسطيني عبد الحميد شومان ومقره الرئيسي حالياً في العاصمة الأردنية عمان)، و«سيتي بنك» الأميركي.

ومما يجدر ذكره هنا ان هذا البنك الأميركي له صفتان: صفته كبنك محلي تونسي، وصفته كواحد من بنوك الأوفشور. ويبدو ان تمتع البنك الأميركي بهذا الإمتياز يعود إلى دور خاص يتعلق بحاجة تونس إلى اجتذاب الرساميل والإستثمارات الأجنبية، أي أنه صلة وصل ضرورية مع اسواق المال العالمية.

[ملاحظة: عندما اعطي «سيتي بنك» رخصة العمل في تونس كبنك محلي، لقي ذلك امتعاضاً ومعارضة من قبل الجهاز المصرفي التونسي خشية ان يشكل منافسة غير متكافئة للمصارف التونسية. لكن في الآونة الأخيرة، ومع ظهور الدور الخاص للبنك الأميركي، أفادت البنوك التونسية من عمليات «سيتي بنك» من حيث انه بات يودع معظم موجوداته التونسية كبنك محلي لدى بقية البنوك المحلية، والبنوك المتخصصة (ما يتراوح بين ٦٠ و٧٠ في المائة من موجوداته التي تشكل نسبتها واحداً في المائة فقط من مجموع موجودات بنوك الإيداع التونسية)].

بنوك التنمية والإستثمار

بنوك التنمية الثمانية في تونس هي:

١- بنك التنمية للإقتصاد التونسي

٢ - البنك الوطني للتنمية السياحية

٣ - البنك التونسي - الكويتي للتنمية

٤ - البنك التونسي - السعودي للإستثمار والتنمية

٥ - البنك التونسي - القطري للإستثمار

٦ - بنك الإمارات التونسي للإستثمار

٧ - البنك التونسي - الليبي للتنمية والتجارة الخارجية

٨ - بنك التعاون للمغرب العربي.

والبنكان الأول والثاني هما الأكبر في هذا القطاع، أي قطاع بنوك التنمية والإستثمار، إذ تشكل موجوداتهما معاً نصف موجودات بنوك هذا القطاع مجتمعة تقريباً. وهذا يعود في المقام الأول إلى كون القطاع العام يملك معظم الأسهم في هذين البنكين.

ومن الملاحظ في قطاع بنوك التنمية والإستثمار في تونس ان البنوك المغاربية المشتركة، اي تلك التي تدخل فيها تونس مع شركائها في الإتحاد المغاربي، لا تحتل سوى حيز ضئيل من السوق لا تتعدى نسبته العشرة في المائة من سوق هذا القطاع، على الرغم من ان الإتجاه إلى زيادة التفاعل المغاربي اتجاه مرغوب ومطلوب من الإتحاد الأوروبي. وربما كان من أسباب ضعف البنوك المغاربية المشتركة، إزاء البنوك التونسية - الخليجية مثلاً، انها حديثة العهد من جهة، وانها مستجدة على العمل في الأسواق الحرة من جهة ثانية. وقد يكون ايضا ان للإعتبارات السياسية دوراً في الحجم المحدود للبنوك المغاربية، تبعاً لأحوال العلاقات بين الدول المغاربية مما يؤثر سلباً وايجاباً على عمليات التبادل والتفاعل الإقتصادي.

اما البنوك التونسية - الخليجية فإنها أحسن حالاً وأقدم عهداً وهي تحتل ما نسبته اربعون في المائة من سوق هذا القطاع بحيث تصل موجوداتها مجتمعة إلى ما قيمته تقريباً ٨٠٠ مليون دينار. لكن هذه البنوك توقفت عن النمو. أو انها لم تستطع مواصلة تقدمها السابق لحرب الخليج، اي في السنوات العشر الممتدة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩١ . ولهذا الجمود النسبي سببان رئيسيان:

الأول، الشح الذي طرأ على الموارد الخليجية بسبب هبوط أسعار النفط وبفعل حرب الخليج، والثاني، الفتور الخليجي تجاه تونس بسبب موقفها المحايد من العراق في حرب الخليج.

وقد تأسست البنوك التونسية - الخليجية في النصف الأول من الثمانينات في إطار التفاهم الرسمي بين الحكومة التونسية وحكومات الدول الخليجية المعنية. ويعتبر البنك التونسي - الكويتي، وهو أولها (١٩٨١)، أكبر تلك البنوك من حيث الحجم ورأس المال. لكن البنك التونسي - السعودي ربما تجاوز البنك التونسي - الكويتي من حيث رأس المال ومن حيث تركيز إستثمارات في القطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة، وثم في القطاع السياحي والقطاع العقاري، وقد يبدو هذا الإتجاه، اي التجاوز السعودي للبنك الكويتي، اتجاها طبيعيا في التسعينات، مع العلم ان البنك الكويتي قد أجرى عملية شدشدة لا بأس بها من حيث حل إشكاليات القروض التي سبق له ان توسع فيها خلال الثمانينات، بايجاد المؤونة اللازمة للقروض الهالكة والمشكوكة.

لكن البنك التونسي - القطري، وهو ثالث البنوك التونسية - الخليجية بالتسلسل، لم يكن موفقاً في عملياته بسبب سوء إدارته السابقة التي كانت محور فضيحة ذات أبعاد جرمية أو جنائية.

وقد وقعت تلك الفضيحة في عام ١٩٩١ عندما أتهم المدير العام وعدد من الموظفين بعمليات احتيال تناولت القطع الأجنبي مما أدى الى إدانة المسؤولين والحكم عليهم بالسجن، ومنع البنك من التعاطي بعمليات القطع الأجنبي. وقدرت تكلفة تلك الفضيحة للبنك القطري بحدود ٥٠ مليون دينار.

أما البنك الإماراتي الذي تملك هيئة ابوظبي للإستثمار بالشراكة مع البنك المركزي التونسي وعدد من المستثمرين المحليين، فإن أبرز عمل قام به إلى جانب الإستثمار في القطاعين السياحي والعقاري، هو ضخ مبلغ كبير إلى رأسمال البنك الزراعي (١٧ مليون دينار) مما أعطى البنك مقعدا في مجلس إدارة البنك الزراعي.

البنوك المتخصصة

إن حصة البنوك المتخصصة من السوق ضئيلة جداً فلا تتعدى نسبتها العشرة في المائة من حجم بنوك التنمية والإستثمار. وهذه البنوك هي عبارة عن شركات صغيرة مثل «صندوق الإدخار الوطني التونسي» الذي تملكه الدولة بكامله والذي يعتبر أكبرها.

وصندوق الإدخار أو التوفير متخصص فقط في جمع مدخرات المواطنين عبر فروعه الكثيرة في شتى جهات البلاد (٤٥٠ فرعاً). وهو يمثل فئة خاصة به بين المجموعة المتخصصة. اما الفئة الثانية فهي الشركات التي تتعاطى التأجير والتقسيط (Leasing). والفئة الثالثة هي الشركات التي تتعاطى إدارة الأسهم والأوراق المالية او الإستثمار في الأدوات المالية ومشتقاتها. واكبر هذا النوع من الشركات هي شركة (SOFIGES) او شركة التمويل وإدارة الأعمال المتفرعة من «الشركة التونسية للبنك».

وأهمية شركة التمويل وإدارة الأعمال هذه انها قديمة العهد في مجالها، إذ تأسست في عام ١٩٦٧ مما أكسبها خبرة واسعة وأصبحت معروفة في الدوائر المالية العالمية. وفي الأسواق ولها سمعة عالمية عالية. وكدليل على الثقة العالمية بالأوضاع التونسية، وخاصة في المجال المصرفي والإستثماري، تنوي المؤسسة العالمية لضمان الإستثمار المتفرعة من صندوق النقد الدولي، وربما بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، وهي المؤسسة الإقليمية الموازية للمؤسسة العالمية والتي تتخذ من الكويت مقراً لها، انشاء بنك للإستثمار في تونس بالشراكة مع مستثمرين محليين وأجانب. وقد أشارت الدراسات التي وضعت بهذا الخصوص إلى حاجة السوق التونسي الى بنك من هذا النوع، وبالتالي إلى جدوى المشروع.

بنوك الأوفشور

نشأت الفكرة التونسية من حيث السماح لبنوك الأوفشور بالعمل من تونس في أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٧٦ وانحسار دور بيروت كمركز مالي متقدم في الشرق الأوسط. ومع ان الأوفشور التونسي لقي إقبالاً في البداية، إلا انه ما لبث ان تراجع بعد بروز البحرين كمركز شرق أوسطي لبنوك الأوفشور. فغادر تونس ما لا يقل عن نصف البنوك الأجنبية التي قدمت إليها في البداية. وكان على رأس المغادرين وأولهم «بنك أوف أميركا».

والواقع ان بروز البحرين كمركز لبنوك الأوفشور لم يكن السبب الوحيد لتراجع الأوفشور التونسي، وربما لا يكون السبب الأهم. ذلك ان القوانين التونسية السائدة آنذاك، وخاصة القيود المفروضة على العملات الأجنبية وحركة انتقال الأموال، والتعقيدات الإدارية الأخرى، لم تكن مؤاتية لهذا النوع من العمل المصرفي.

ولهذا انخفض عدد البنوك الأجنبية في الأوفشور التونسي، وفوق ذلك جددت البنوك التي بقيت هناك دورها ونطاق عملياتها التي انحصرت في المجالات الإستشارية للمؤسسات الأجنبية الساعية إلى الإستثمار في شمال أفريقيا من حيث تحديد مجالات الإستثمار المناسبة لتلك المؤسسات.

غير ان مصير بنوك الأوفشور لم يعد شيئاً مهماً بالنسبة إلى الدولة التونسية وإلى القطاع المصرفي التونسي وإلى المصدرين والمستوردين التوانسة الذين كانوا بحاجة إلى القطع الأجنبي المشمول حتى وقت قريب بقيود صارمة وموافقات ضرورية من البنك المركزي. ذلك ان حكومة الرئيس بن علي قد سمحت منذ عام ١٩٩٣ بحرية التحويل إلى العملات الأجنبية في الحسابات الجارية لدى المصارف، مما يعني ان عمليات الإستيراد والتصدير لم تعد بحاجة إلى موافقة البنك المركزي. ومن المقرر ان تطلق حرية التحويل كاملة بتعويم الدينار التونسي في السوق في العام المقبل، فتختفي بذلك جميع الفروق بين البنوك المحلية والبنوك الأجنبية في الأوفشور. وما زال هناك دور يمكن أن تلعبه بنوك الأوفشور السبعة المتبقية من حيث توسيع آفاق الإستثمار في الأدوات المالية وفي عمليات الإقراض للدولة وللقطاع الخاص. والبنوك السبعة الباقية في الأوفشور التونسي هي:

١ - يوباف

٢ - بيت التمويل السعودي - التونسي

٣ - سيتي بنك

٤ - شركة الإقراض والإستثمار

٥ - بنك شمال افريقيا العالمي

٦ - بنك تونس العالمي

٧ - الإتحاد التونسي للبنوك

ومع انه لا توجد في تونس بنوك إسلامية بالمعنى المتعارف عليه، إلا أن بيت التمويل السعودي - التونسي هو بكل معنى الكلمة بنك إسلامي ويقوم بعملياته على هذا الأساس. إذ أن بيت التمويل مملوك بنسبة ٨٠ في المائة من قبل «بنك البركة» السعودي، والباقي، وقدره ٢٠ في المائة، للبنك المركزي التونسي.

لكن آفاق الأوفشور التونسي ما زالت قابلة للإتساع في حال سير الإتحاد المغاربي خطوات جدية نحو التكامل الإقتصادي في شمال افريقيا والإنفتاح الكامل على الأسواق العالمية. ومما يعطي مثل هذا الإنطباع، قيام «المؤسسة العربية المصرفية»، وهي مؤسسة مسجلة في البحرين، بفتح مكتب تمثيل لها في تونس والحصول على رخصة لفتح فرع في الأوفشور التونسي. وفي تطور من هذا النوع، يمكن لتونس ان تلعب بالنسبة إلى شمال افريقيا الدور الذي تلعبه البحرين بالنسبة إلى الخليج. ومما ينبئ بمستقبل زاهر للقطاع المصرفي التونسي، نجاح الإصلاحات الإقتصادية التي أدخلها الرئيس بن علي من بداية حكمه قبل ثماني سنوات. فقد كان من شأن هذه الإصلاحات الجذرية انها دفعت بالإقتصاد التونسي إلى النمو بنسبة تزيد على الستة في المائة، خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى هبوط العجز في ميزانية الدولة إلى حدود ملحوظة، فلم يعد هذا العجز، البالغة نسبته ٢ في المائة عاملاً من عوامل الإعاقة للتقدم الإقتصادي الحقيقي من خلال ضبط التضخم.

ويعود هذا النمو الكبير إلى تزايد الإستثمارات المحلية والأجنبية بالنظر إلى تعزيز الثقة بالإقتصاد التونسي نتيجة للإصلاحات التي أدخلها بن علي والتي ما زالت جارية.

وإضافة إلى إصلاحات بن علي، يعود الفضل في النمو الإقتصادي الملحوظ وفي تطور القطاع المصرفي لخدمة هذا النمو، إلى الكفاءات البشرية التونسية المتمرسة والقابلة لإستيعاب التطورات المحلية والعالمية في الشؤون المصرفية والإقتصادية.

توقعات «إبيكورب» عن الإستثمارات حتى سنة ٢٠٠٠

المنطقة العربية بحاجة إلى ٩٤ مليار دولار لقطاعي النفط والغاز

■ نقرأ في تقرير أصدرته «أبيكورب» (الشركة العربية للإستثمارات البترولية)، أن المتطلبات الإستثمارية اللازمة لتطوير قطاعي النفط والغاز والصناعات اللاحقة في العالم العربي المتوقعة حتى سنة ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٩٤ مليار دولار يحتل قطاع النفط الجزء الأكبر منها، نحو ٥٥ مليار دولار.

وتوقع التقرير ان تواصل المصادر الذاتية توفير الجزء الرئيسي من هذه المبالغ (نحو ٥٧ في المائة) مع ازدياد الطلب على التمويل من المصارف لتغطي ما يعادل ٢٩ في المائة من إجمالي هذا المبلغ.

وقدر التقرير الطاقة الإنتاجية للنفط في المنطقة العربية حالياً بنحو ٢٠ مليون برميل يومياً، لا تتضمن حجم إنتاج العراق بسبب ظروف الحظر النفطي الدولي على مصافيه. ويلغ استغلال هذه الطاقة نحو ٩٣ في المائة خلال سنة ١٩٩٣ .

ونقرأ في التقرير أيضاً، ان عند مقارنة توقعات الطلب على النفط من المنطقة العربية حتى سنة ٢٠٠٠ مع إجمالي الطاقة الإنتاجية الحالية للمنطقة، يتضح ان هناك حاجة الى إضافة صافية مقدارها ٤,٧ مليون برميل يومياً إلى الطاقة القائمة حالياً، مما يستوجب مواصلة صيانتها لضمان إستمراريتها.

وحسب التقرير فإن معظم هذه الزيادة سيتركز في العراق من خلال إعادة تأهيل الطاقة الإنتاجية لديه بنهاية سنة ٢٠٠٠ وإعادتها إلى مستواها السابق البالغ ٣,٤ مليون برميل يومياً.

اما الدول الأخرى التي ستعمل على رفع طاقتها الإنتاجية فهي بالدرجة الأولى السعودية، التي يتوقع أن ترفع طاقتها الإنتاجية إلى مستوى ١٠,٣ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٠، أي بزيادة ٨٠٠ الف برميل يومياً على مستواها الحالي، وتليها الإمارات العربية المتحدة والكويت واليمن بزيادة قدرها ٢٠٠ الف برميل يومياً لكل منها. وبالنسبة الى بقية البلدان العربية المنتجة للنفط، فإنه بإستثناء بعض التراجع الذي سيشهده انتاج سورية ومصر، فإنه ينتظر ان تحافظ على معدلات انتاجها عند مستوياتها الراهنة.

وقدر تقرير «أبيكورب» الحاجات الإستثمارية للمنطقة العربية اللازمة لصيانة الطاقة الإنتاجية الحالية من النفط بنحو ٥٥ مليار دولار سيتم انفاق ٦٠ في المائة منها (بواقع ٦ - ٧ مليار دولار سنويا) خلال السنوات الخمس الأولى الواقعة بين (١٩٩٤ - ١٩٩٨) والباقي خلال فترة السنتين التاليتين ١٩٩٩ و٢٠٠٠، أي نحو ١٠ مليارات دولار و١٢ مليار دولار على التوالي.

وفي التقرير ايضاً أن حصة صيانة الطاقة الإنتاجية للنفط في المنطقة العربيةمن الإنفاق المتوقع تزيد على تلك المتوقعة لتوسعتها، إذ تقدر بنحو ٣٢ مليار دولار للأولى و٢٣ مليار دولار للثانية. مشيراً إلى أن معظم هذه الحاجات سوف يتركز في خمسة أقطار عربية منتجة للنفط تأتي السعودية في مقدمتها بنحو ١٥ مليار دولار، تليها الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٦,٢ مليار دولار، وليبيا ٥,٥ مليار دولار والعراق ٤,٨ مليار دولار والكويت ٤,٣ مليار دولار.

اما ما يتعلق بالغاز فقد ذكرت «أبيكورب» في تقريرها، أن الإحتياط المؤكد من الغاز الطبيعي في المنطقة العربية يقدر بنحو ٢٨,٥ تريليون متر مكعب تعادل نسبة ٢١ في المائة من الإحتياط العالمي. وتحتل المنطقة المركز الثاني على المستوى العالمي بعد روسيا الإتحادية مباشرة، علماً أن أرقام الإنتاج والإستهلاك والصادرات العربية من الغاز لا تتماشى مع حجم الإحتياط، إذ بلغت السنة الماضية نحواً من ١٧٣ مليار متر مكعب للإنتاج و١٢٨ مليار متر مكعب للإستهلاك و٤٠ مليار متر مكعب للصادرات.

وتأتي الجزائر في طليعة البلدان العربية المستغلة لثروتها من الغاز الطبيعي. وارتبطت الجزائر اساساً ببرنامج طموح لتصدير الغاز بهدف بلوغ مستوى ٦٠ مليار متر مكعب سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٠ من مستوى صادرات بلغ ٣٦ مليار متر مكعب السنة الماضية.

وأشار التقرير إلى أن الحاجات الإستثمارية المطلوبة لقطاع الغاز في المنطقة العربية حتى سنة ٢٠٠٠ تبلغ نحو ٢٣ مليار دولار، وان الجزء الأكبر من إجمالي الكلفة المرجح لمشاريع الغاز العربية سيكون من نصيب المشاريع الموجهة للتصدير، وعلى وجه التحديد، مشاريع تسييل الغاز ونقله التي ينتظر ان تستحوذ على نحو ١٣,٤ مليار دولار، الجزء الأكبر منها يخص مشروع «قطر غاز» لإنتاج الغاز المسيل بنحو ١٠,٣ مليار دولار، وتأتي مشاريع الجزائر والإمارات العربية المتحدة وعمان في درجة متقاربة لجهة حجم الإستثمارات المتوقعة.

وأوضح التقرير ان إجمالي الإستثمارات المتوقعة لقطاع التكرير في المنطقة العربية سيبلغ نحو ١٩ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٠، تشمل مشاريع زيوت التزييت الجديدة في مصر والسعودية بكلفة ٢,٥ مليار دولار، ونحو مليار دولار لإستثمارات يتوقع إنفاقها في مصافي خارج المنطقة العربية.

وترجح «ابيكورب» ان تكون الحاجات الفعلية لهذا القطاع في حدود سبعة مليارات دولار، بالإضافة إلى تسعة مليارات دولار إستثمارات مطلوبة لقطاع البتروكيمياويات.

ورجحت «أبيكورب» أن تكون مصادر تمويل الحاجات الإستثمارية المتوقعة في قطاع النفط والغاز والصناعات اللاحقة في المنطقة العربية حتى السنة ٢٠٠٠».

● تقرر ان يعقد مجلس إدارة «الشركة العربية للإستثمارات البترولية» (ابيكورب) اجتماعه الرابع والأخير للسنة الجارية في ١١ كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

وكان مجلس إدارة (إبيكورب) قد عقد اجتماعه الثالث لسنة ١٩٩٥ في دمشق برئاسة السيد عبد الله بن عبد العزيز الزيد رئيس مجلس الإدارة محافظ «بترومين» بالنيابة، ممثل السعودية لدى الإجتماع، وبحضور ممثلين عن سورية ومصر والإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا.

وأوضحت مصادر قريبة من المجلس، أنه عرض التقارير المقدمة عن النشاطات المختلفة للشركة بما في ذلك النشاط التمويلي والإستثماري. كما عرض تطورات التعاون بين الشركة وسورية في مجال تمويل المشاريع النفطية. بالإضافة إلى المركز المالي للشركة للفترة من كانون الثاني (يناير) وحتى نهاية أب/ أغسطس الماضي.

ولفتت المصادر ذاتها الى ان «أبيكورب» تواصل نشاطها في قطاع تمويل مشاريع النفط والغاز والصناعات التابعة بهدف تنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي في البلاد العربية.

وعلى الرغم من إستمرار المنافسة العالمية على القروض الجيدة والتي تقل مخاطرها حقق نشاط تمويل المشاريع والتجارة «تقدماً ملحوظاً» في عدد كبير من المجالات في الأشهر القليلة الماضية. إذ ارتفع رصيد القروض وتمويل التجارة إلى نحو ٥٤٠ مليون دولار في نهاية اب/ اغسطس.

وكانت «ابيكورب» شاركت مع مجموعة من المصارف في قرض قيمته ٣٠٠ مليون دولار لمصلحة دولة قطر لتمويل مشاريع الغاز المسيل. كما تم توقيع القرض الذي أسهمت فيه الشركة مع مصارف عربية بمبلغ ١٢٥ مليون دولار لمصلحة مشروع شركة «بترومين» لتكرير زيت التشحيم (لوبريف) في المملكة العربية السعودية الذي تبلغ طاقته الإنتاجية مليون برميل في السنة، إضافة الى قرض بمبلغ ٢٩ مليون دولار لمصلحة شركة «تكساكو» السعودية للمساهمة في تمويل زيادة حجم إنفاقها الراسمالي إلى المنطقة المحايدة (الكويت/ السعودية).

ومن المنتظر ان يتم توقيع اتفاق قرض قيمته ٦٠ مليون دولار تسهم فيه «ابيكورب» مع مجموعة من المؤسسات المالية والدولية لمصلحة «الشركة العربية البحرية لنقل البترول»، وهي من الشركات الشقيقة المنبثقة من «أوابك»، وذلك لتغطية جزء كبير من كلفة بناء ناقلة نفط جديدة.

وأكدت المصادر ان «ابيكورب» ستواصل نشاطها في دعم صادرات النفط العربي، إذ أسهمت في عدد من التسهيلات القصيرة الأجل لمصلحة شركات ومؤسسات نفطية في كل من تركيا وباكستان وجنوب أفريقيا والبرازيل. وبلغت التزامات «ابيكورب» في هذا النشاط بنهاية اب/ اغسطس الماضي نحو ١٠٠ مليون دولار. وتدرس «ابيكورب» حاليا عدداً كبيراً من التسهيلات المماثلة لغرض المشاركة فيها أو الإضطلاع بدور رئيسي في ترتيبها.

لأنها جاهزة لإستئناف مستويات إنتاجها ما قبل العقوبات

بغداد تبحث عن دور للإسهام بتغطية حاجات آسيا النفطية

■ سرّب عن مسؤول نفطي عراقي على رفعة في المستوى، أن الحكومة العراقية تريد الإشتراك في تغطية احتياجات أسيا النفطية المتزايدة والعودة بسرعة إلى مستويات إنتاج ما قبل العقوبات حال رفع الأمم المتحدة لحظرها التجاري، الذي يبدو أنه سيستمر سنة أخرى.

ونسب إلى المسؤول العراقي قوله، «إن العراق يستطيع إمداد آسيا بالنفط وتستطيع أسيا إمداده بتكنولوجياتها، وبالتالي هناك مجال للتعاون الإقتصادي».

وأوضح المسؤول ان العراق يجري محادثات غير رسمية مع شركات عديدة في أسيا حول مجالات التعاون الممكنة لكن عقوبات الأمم المتحدة تعوق المحادثات. ويواصل العراق رفض عرض من الأمم المتحدة بإبرام صفقة بيع نفط واحدة خلال ستة أشهر قيمتها مليارا دولار تحت إشرافها.

وتحاول بغداد حث إتحادات شركات من اليابان وكوريا الجنوبية وبلدان اسيوية أخرى على الحضور إلى العراق الآن وعدم الانتظار حتى ترفع العقوبات ويستتب لبغداد ما كان من امرها قبل الحرب والعقوبات. فالعراق جاهز لإستئناف مستويات انتاج ما قبل العقوبات البالغة ثلاثة ملايين برميل يومياً في غضون ستة أشهر من رفع الحظر.

وتستطيع تالياً رفع الإنتاج إلى مليوني مبرميل فوراً. غير ان الوصول به إلى ثلاثة ملايين سيستغرق ستة أشهر أخرى نظراً إلى الحاجة لإستيراد كيمياويات معينة لعمليات المعالجة.

إن معظم منشآت العراق النفطية التي دمرت او لحقت بها أضرار اثناء الحرب اعيد تجهيزها بكلفة تقدر بستة مليارات دولار باستخدام أموال محلية.

وباستثناء خطوط الأنابيب المتجهة إلى البحر المتوسط فإن جميع خطوط الأنابيب بين الشمال والجنوب يجري إستخدامها.

وقال محللون غربيون ان حدوث انتعاش نفطي عراقي سيكون صعباً من دون مساعدة خارجية، إذ يحتاج قرابة نصف الآبار لاصلاحات، كما ان حالة ودرجة تآكل خطوط أنابيب النفط غير معروفة.

والمعروف أن العراق ينتج حالياً ٥٠٠ ألف برميل يومياً تقريباً من النفط لتغطية طلبه المحلي وإمداداته لمصفاة تكرير في الأردن. ويمتلك العراق ثلاث مصاف بطاقة تكرير إجمالية تبلغ ٧٠٠ الف برميل يومياً.

ولدى العراق ٢٥ حقلاً عملاقاً ومنتجاً لنفط عالي الجودة جاهز للتطوير.

ويتوقع ان تحتاج البلاد إلى ٢٥ مليار دولار تقريباً من الإستثمارات الأجنبية لبلوغ انتاجها المستهدف البالغ ستة ملايين برميل يومياً خلال العشر سنوات المقبلة.

وفي احصائية نشرت أخيراً قدر المحللون ان العراق يحتاج الى ٣٠ مليار دولار، باستثناء تكاليف إعادة العمل في الحقول والمنشآت، لبلوغ المستهدف الذي سيجعل العراق عندما يتحقق ثاني اكبر مصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

وكانت بغداد ارسلت وفداً إلى موسكو في أوائل تشرين الأول/ اكتوبر الماضي، بناء على دعوة الأخيرة، لإعادة فتح محادثات بشأن موافقة روسيا على تطوير حقول نفط العراق العملاقة في غرب القرنة. إلاّ أن روسيا أوقفت المشروع بسبب حروبها. وهدفت الزيارة لبحث استكمال التزاماتهم في الإتفاق .

يبقى.. أن العراق يمتلك احتياطيات مؤكدة تبلغ ١١٢ مليار برميل واحتياطيات محتملة تبلغ ٢١٤ مليار برميل بما يجعله صاحب ثاني اكبر احتياطيات في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

ويقدر الإستهلاك العراقي الحالي من الطاقة بكمية ٢٠ مليون طن من المكافئ النفطي سنوياً.

مقرها في لوس انجلوس ويرأسها عربي

«روزكاب» ترتب تمويل مشروع «أراكيس» النفطي في السودان

■ سربت شركة «اراكيس» خبراً مفاده انها وقعت مذكرة تفاهم مع رجل الأعمال الأميركي من اصل عربي وليد العمر يساعد بموجبها الشركة على ترتيب التمويل.

وقالت الشركة إن المذكرة تنص على خطاب إعتماد متجدد بمبلغ ٣٤٥ مليون دولار اميركي وتمويل عمليات بناء خط انابيب في السودان عن طريق شركة بناء معترف بها دولياً.

ويرأس العمر شركة «روزكاب» التي تتخذ من لوس انجلوس مقراً لها.

وعلى الرغم من شعورها بتفاؤل حذر بشأن إمكانيات الحصول على التمويل اللازم من المصرف وشركة البناء بشروط مرضية، قالت «أراكيس» إنه «لا يمكن إعطاء اي تاكيد إلا بعد إتمام الصفقة».

وكانت «اراكيس» اعلنت في تموز/ يوليو خطة تمويل بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار مع «المجموعة العربية الدولية» التي تتخذ من المملكة العربية السعودية مقراً لها، لكن الصفقة إنهارت، وعلق تداول أسهم «اراكيس» في سوق المعاملات المالية للإتحاد الوطني لتجار الأوراق المالية (ناسداك) منذ ٢٢ آب/ اغسطس الماضي إلى أن توضح الشركة خططها. وافادت «اراكيس» ان عدة دعاوى اقيمت ضدها تزعم انتهاكها لقانون السندات في ما يتعلق بالبيانات التي صدرت في شأن تمويل المجموعة العربية. وأضافت أن «لجنة الولايات المتحدة للسندات والصرف تجري تحقيقات غير رسمية في الموضوع». واكدت أنها تنوي الدفاع عن نفسها بقوة. وذكرت إنه «عندما اعلنت المجموعة العربية ان صفقتها إنهارت رتبت الشركة فعلا تمويلاً بديلاً لمشروع السودان».

ووقعت «اراكيس» مذكرة تفاهم بتاريخ الثالث من ايلول/ سبتمبر الماضي مع العمر وافق فيها على مساعدتها على ترتيب التمويل إذا انهارت صفقة المجموعة العربية.

وكشفت «اراكيس» انها تلقت رسالة في التاسع من ايلول/ سبتمبر الماضي من مصرف في الشرق الأقصى لم تذكر إسمه. واعلنت إن المصرف أعرب عن اهتمامه بتقديم خطاب اعتماد متجدد بمبلغ ٣٤٥ مليون دولار اميركي. وتوقعت أن تشارك عدة مصارف في تمويل الإعتماد عند إقراره».

وكانت «اراكيس» تلقت رسالة في ١٥ ايلول/ سبتمبر الماضي من «انتربوس مونتاليف»، وهي فرع لشركة البناء «دوميز انترناسيونال» التي تتخذ من فرنسا مقراً لها. وقالت ان شركة البناء «أعربت عن اهتمامها بدرس المزيد من التمويل لخط أنابيب السودان».

عُمان تسعى وراء المستثمرين لمشروع أنابيب الغاز إلى الهند

■ بيتر روبرتس، المدير التنفيذي لمشروع خط الأنابيب العماني - الهندي، كشف النقاب عن انه يجري ادخال تعديلات على تصميم خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من السلطنة إلى الهند لتحسين امكانياته بغية طمأنة المستثمرين الدوليين إلى ان المشروع سيكون جذاباً بالنسبة إليهم وسيتم تمويل خط الأنابيب من الوكالات الدولية وكبرى شركات النفط. وبناء على نصيحة من «بنك مورغان ستانلي» الإستثماري تسعى شركة نفط عُمان إلى إشراك شركات نفط كبرى في راس مال المشروع الذي يبلغ مليار دولار. وابلغ البنك الشركة العُمانية ان هذا سيعطي مصداقية للمشروع قبل السعي للإقتراض.

وقال روبرتس، إن شركات كبرى في مجال التشييد منها سنامبروجيتي وبكتل، اجرت دراسة جدوى إقتصادية وفنية لمشروع خط الأنابيب في مطلع عام ١٩٩٤ . وأضاف، «كل شركات المقاولات وقعت اتفاقا يقضي بجدوى مسار الخط».

وذكرت ان دراسات تكلفت ١٢ مليون دولار وشملت عمليات مسح بحري وقياس اعماق وتسجيل بيانات توصلت إلى اختيار المسار المثالي عبر بحر العرب لمد خط الأنابيب.

ويبلغ طول خط الأنابيب المقترح ١٣٠٠ كيلومتر وسيمتد على قاع البحر على عمق يصل إلى ثلاثة كيلومترات، وهو اكبر عمق لخط انابيب في العالم. وينتظر ان يبدأ تشغيله في عام ١٩٩٩ .

وقال مسؤولو نفط عمان، إن عمليات مسح قامت بها مركبات تعمل بالتوجيه عن بعد اكدت ان قاع البحر ممهد مما يتيح مد الأنابيب بسهولة.

لكن روبرتس قال، إنه بينما يمثل العمق غير العادي لخط الأنابيب مشاكل في التشييد فإنه يوفر ايضا مزايا «إذ أن الضغط الداخلي للغاز وضغط المياه الخارجي يتعادلان تقريباً عند هذا العمق».

وقد بحثت الشركة جدوى اختيار مسار في المياه الضحلة ولكن وجدت ان تكلفته مساوية لمد الخط في المياه العميقة. كما ان اختيار مسار عميق للخط ينطوي على ميزة إضافية وهي انه «محايد من الناحية الجغرافية السياسية» نظراً إلى أنه سيتجاوز الحدود البحرية للدول الواقعة على مساره.

وكانت الشركة العُمانية أجرت تقويماً للمخاطر المحتملة من الزلازل والإنهيارات الأرضية والعواصف والتخريب والأعمال الحربية.

والشركة ستنفق حوالى مليار دولار على تطوير حقول الغاز، وأن الهند وعُمان اتفقتا على تحديد سعر للغاز مرتبط بأسعار النفط الخام «سيبلغ نحو ٢,٦٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

● قال مسؤول في وزارة النفط والمعادن العُمانية إن احتياطي عُمان من «الكروم» يبلغ مليوني طن، وان عدة شركات عالمية أبدت رغبتها في شراء الكروم العماني.

ونقل عن المسؤول قوله، إن الشركة العُمانية للكروم ستصدر غداً الخميس شحنة من «الكروم» إلى الصين قيمتها حوالى ٤٥٠ ألف دولار.

وقال المسؤول: «هناك طلبات شراء كثيرة يتم التفاوض بشأنها مع شركات عالمية».

وتضع عُمان وهي دولة منتجة للنفط تسعى لتنويع اقتصادها، قطاع المعادن في مقدمة أولوياتها.

وأضاف المسؤول العُماني، إن السلطنة صدرت منذ بداية العام الحالي حوالى ٢١١١ طناً من الكروم إلى اليابان وأنها ستصدر حوالى ثمانية الاف طن إلى دول أخرى من سنة ١٩٩٦ .

لراحة المسافرين وتلبية لرغباتهم

«ممنوع التدخين» في طائرات الخطوط الجوية البريطانية المسافرة إلى دبي ومسقط

■ بدءاً من ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥ سيكون على المسافرين على متن «خطوط الجوية البريطانية» British Airways الإمتناع عن التدخين.

فقد قررت الشركة منع التدخين على جميع رحلاتها بين لندن ودبي ومسقط.

وجاء هذا القرار بعد دراسة ميدانية، اخذت بالإعتبار العملاء والمسافرين. وقد جرت الدراسة في وقت سابق من هذه السنة بمساعدة ٣٠٠٠ عضو في النادي التنفيذي «للخطوط الجوية البريطانية» في منطقة الشرق الأوسط. وقد اعرب ثلاثة أرباع المشاركين في هذه الدراسة عن موافقتهم بقوة على تقديم الرحلات التي يمنع التدخين عليها. ولكن سبعة في المائة فقط قالوا إنهم سيتفادون السفر برحلات شركة تمنع التدخين على طائراتها.

وتعليقاً على هذا القرار قال الن بيرنيت، مدير عام الخطوط الجوية البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط، إن المسح الميداني هو جزء من عملية منتظمة للتعرف على أراء العملاء بشأن جميع جوانب خدمات الشركة كما يؤكد الإلتزام بتلبية والإستجابة لمتطلبات العملاء. وأضاف قائلا: «لقد تلقينا اراء إيجابية للغاية من البحث الميداني بين العملاء الذي أبرز حقيقة ان الغالبية العظمى من عملائها تعتقد بأن الرحلات التي لا يسمح بالتدخين فيها تعتبر فكرة جيدة، وأنه في الأحوال المكنة فإنهم يفضلون دائماً اختيار رحلة لا يسمح بالتدخين فيها». وتابع الن بيرنيت قائلا:

«ان هذه المبادرة الأخيرة تدل على إستمرار التزامنا بأن نقدم للعملاء أفضل المنتوجات والخدمات. هذا وسوف نواصل إجراء مزيد من البحوث خلال فترة الشتاء مع القيام بعناية بمتابعة اراء العملاء».

والقرار الذي اتخذ بتسيير رحلات غير مسموح بالتدخين فيها على خط دبي ومسقط يعكس إتجاهاً قوياً في صناعة الطيران فيما يتجه عدد متزايد من شركات الطيران إلى تقديم رحلات غير مسموح بالتدخين فيها، وذلك على رحلاتها المنتظمة المحلية والدولية في جميع أنحاء العالم. وفي الشرق الأوسط فإن الرحلات المحلية في المملكة العربية السعودية، ورحلات أخرى كثيرة ما بين دول الخليج تقدم خدمات لا يسمح بالتدخين فيها.

وذكر آلن بيرنيت: «ان ما نطلبه من الناس هو عدة ساعات فقط لمراعاة إخوانهم من المسافرين، وحيثما تم تطبيق منع التدخين فقد تلقينا استجابة طيبة للغاية، تدل على التفهم من المدخنين. ونحن على ثقة بأن هذا ما سيكون عليه الوضع في هذه المنطقة أيضاً». وتشمل الرحلات المنتظمة لـ «الخطوط الجوية البريطانية»، التي تلتزم بسياسة منع التدخين جميع الرحلات من لندن إلى إستراليا، ورحلات مختارة إلى نيويورك، وديترويت، ولوس انجلوس، وسان فرانسيسكو، وهونغ كونغ، وجنوب افريقيا، وكندا.

كما تشمل هذه السياسة جميع الرحلات المحلية في الولايات المتحدة، التي يتم تسييرها نيابة عن «الخطوط الجوية البريطانية» من قبل "U.S. Air"س وجميع الجهات الأوروبية التي تبعد عن لندن بمسافة ٩٠ دقيقة بالطائرة.

«هيونداي» السيارة الجديدة التي تسير بالهيدروجين.

تعميق البحوث في أنواع الوقود المستقبلية

«هيونداي» تصنع سيارة تسير بالهيدروجين

تمضي شركة «هيونداي» الكورية قدماً في تطوير سيارات تسير بالهيدروجين، وهو أحد أنواع الوقود التي تتعمّق البحوث بشأنها للمستقبل في مركز «مابوكاري» الفني التابع للشركة في ضواحي «سيوول».

وكان مركز «مابوكاري» طوال السنوات الثلاث الماضية، يقوم بأبحاث معمقة على إستخدام الهيدروجين كبديل لأنواع الوقود النفطية الدارجة الآن. إلا أن شركة «هيونداي» وهي أكثر شركات صنع السيارات الكورية تقدماً وربحية، لم تعلن عن هذا التطور إلا في الآونة الأخيرة.

ومن مزايا الوقود الجديد، أنه لا ينفث من العادم سوى القليل من الغازات المحترقة، وهو عنصر من صلب عملية التطوير هذه لتتلاءم مع متطلبات الحفاظ على البيئة.

ومع أنه من المستحيل صنع محرك هيدروجيني من دون أي منفوثات غازية نظراً إلى تخفيض هذه الغازات إلى ربع أو خمس الغازات الصادرة عن المحركات البترولية، ومن المنتظر أن يجري المزيد من التحسين على المحركات الهيدروجينية فقط.

بروفيل

2626

■ مضت حتى الآن ثماني سنوات على رئاسة زين العابدين بن علي للجمهورية التونسية، وفي السابع من هذا الشهر تشرين الثاني/ نوفمبر دخل عهده عامه التاسع. وخلال السنوات المذكورة قفزت تونس قفزات إقتصادية وإنمائية ملحوظة استحقت أن يتخذ منها بن علي لنفسه لقب «رجل التجديد».

وهناك ملاحظتان أساسيتان حول التطورات التونسية في عهد بن علي لا بد من التنويه بهما، وهما: أولاً، ان التغيير السلمي الذي جرى بالانتقال من رئاسة الحبيب بورقيبة إلى رئاسة زين العابدين بن علي لم يكن انقطاعاً عن الماضي، بل مواصلة لأسسه الإيجابية وتطويرها، وطرح هوامشه السلبية بالإفادة منها كدروس للتجديد. وثانياً، انه ما كان لعملية التجديد أن تثمر على نحو ملحوظ، او حتى على نحو مكفول، لولا ترسيخ الإستقرار الداخلي في ظروف محيطة صعبة.

ولهذا نجد أن جميع الجهات والمؤسسات الدولية المعنية بالشؤون الإقتصادية والمالية، وكذلك الأسواق العالمية، تحمل إنطباعاً إيجابياً عن التطورات الإقتصادية والإجتماعية في تونس، مما يعطيها درجة عالية ومرموقة في تصنيفات الموثوقية الإئتمانية ويجعلها شريكاً تجارياً مرغوباً لدى أسواق الدول الأخرى، وخاصة في أوروبا الغربية.

وإذا كانت هناك بعض المآخذ السياسية والتحفظات في دوائر معينة بالنسبة إلى حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، فإن للرئيس التونسي جواباً على ذلك لا ينفي تلك التحفظات لكنه يفسرها بمنظار الأولويات. ففي مثل هذا الوقت قبل سنتين، اي في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ قال بن علي في خطاب له حول الموضوع: «إن إهتمامنا بالبعد الإجتماعي للتنمية يؤكد قناعتنا الراسخة بأن الإنسان هو محور كل عمل سياسي وازدهار إقتصادي، وأن الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان لا قيمة لها إذا بقيت فئات من المواطنين مهمشة أو محرومة من المرافق الضرورية».

لكن البعض يفضل لغايات مختلفة أن يجتزئ القول أو يختزله من كامل النص حتى ليبدو وكأن «الديمقراطية والتعدية وحقوق الإنسان لا قيمة لها»، كمن يقول في اجتزاء الآية الكريمة «لا تقربوا الصلاة».

وتجسيداً لهذه القناعة، أنشأ الرئيس زين العابدين بن علي بعد تسلمه الحكم صندوقاً خاصاً هو «صندوق التضامن الوطني»، المعروف لدى العامة في تونس بالصندوق 2626، وهو رقم يمثل الحساب البريدي لجمع التبرعات الطوعية من الأفراد والمؤسسات. وغاية هذا الصندوق، الذي يبدو ان الرئيس بن علي شديد الإعتزاز به، «تمويل التدخلات التي يأذن بها رئيس الدولة لفائدة الفئات الإجتماعية الضعيفة الدخل والتجمعات السكنية التي تفتقر للمرافق الأساسية الدنيا، والتي لا تشملها البرامج والمشاريع العادية للدولة والجماعات المحلية».

ولا يقتصر تمويل الصندوق 2626 على التبرعات الخاصة وتبرعات المؤسسات، لكنه يتلقى أيضاً إعتمادات ومخصصات من ميزانية الدولة، ويقبل فوق ذلك مساهمات أجنبية.

وحتى لا يفسر الأمر على أنه «صندوق خاص برئيس الدولة»، ضمن القانون شروط الشفافية سواء بالنسبة إلى موارد الصندوق او إلى نفقاته. فقد أشترط القانون نشر كشف مفصل عن مبالغ ومصادر الهبات المقدمة للصندوق في نهاية كل سنة، ونشر كشف مماثل لصاريف الصندوق.

ففي السنة الماضية ١٩٩٤ بلغ عدد المناطق المنتفعة من الصندوق ١٤٢ منطقة بإستثمارات بلغت حوالي ٣٥ مليون دولار في مقابل ٢٧ مليون دولار للعام السابق.

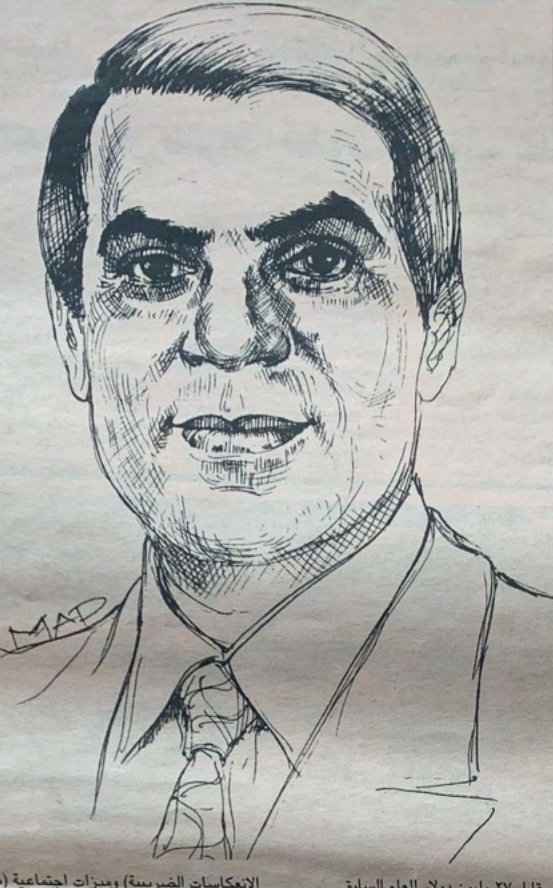

وقد أخترنا الحديث عن هذا الصندوق ليس فقط لأنه من بنات أفكار الرئيس بن علي، ويعتبره من أهم إنجازاته، بل لأنه يمثل «طريقة إنمائية ناجحة» متعددة الأبعاد. وسوف نركز هنا على خمسة من هذه الأبعاد تعطي الصندوق ميزات اقتصادية (من حيث المشاريع) وميزات مالية (من حيث الإنعكاسات الضريبية) وميزات اجتماعية (من حيث الوعي الإنمائي).

البعد الأول، هو أنه يشكل تمريناً إدارياً مركباً من حيث التعرف على المجالات التي تقتضي تدخل الصندوق، فلا تتقاطع او تتعارض مع المجالات الملحوظة في ميزانية الدولة او في خطة التنمية الرئيسية. وهذا يضفي أهمية مضاعفة على البعد التالي.

البعد الثاني، هو انه يشكل تمريناً ضمنياً داخل التمرين الإداري الخاص بالتعرف على مجالات التدخل، من حيث منع الإزدواج وبالتالي الهدر، أو تحقيق وفوروات في الإنفاق العام.

البعد الرابع،هو تعويد شركات القطاع الخاص، والمقدر لها ان تلعب دوراً أكبر وأوسع في الإقتصاد التونسي وفي الناتج القومي الإجمالي في المستقبل، على «التبرع الإنمائي» الذي يحقق لها منافع مباشرة ومنافع غير مباشرة.ومن المنافع المباشرة اعفاءات ضريبية متناسبة مع تبرعاتها، ومن المنافع غير المباشرة ما يتحقق لها بصورة عامة وعلى مدى أطول من انعكاسات التحسن بفعل مشاريع الصندوق.

البعد الخامس، هو أن إشراك المساهمات الأجنبية في الصندوق يتعدى قيمة التبرعات المالية إلى الإقتباس من تجارب تلك المساهمات في أماكن أخرى، وخاصة مساهمات المؤسسات الأجنبية الخاصة والدولية التي تركز على الجانب الإنمائي المتعلق بمكافحة الفقر، وفي الأرياف بنوع خاص.

فعندما جاء بن علي إلى سدة الحكم صبيحة السابع من تشرين/ نوفمبر ١٩٨٧، كانت الجمهورية التونسية تقف على مفترق حاسم، وكأنها شاخت مع شيخوخة «المجاهد الأكبر». ويمكن القول أن تونس على ذلك المفترق وجدت الرجل المناسب في الوقت المناسب، حيث تقول السيرة الرسمية لزين العابدين ان البلاد كانت «غارقة في لجة اليأس وبلبلة الحيرة»، وكانت «ممزقة بين حاضر مقلق يؤذن بالزوال، ومستقبل مريب محفوف بالمخاطر».

وارتباط بن علي بالصندوق 2626 ليس فقط ارتباطاً عاطفياً، إنما هو في الأساس ارتباط موضوعي، بمعنى انه بصفته الآذن النهائي بتدخلات الصندوق، عليه ان يستمع إلى آراء وتشخيصات متعددة قبل إعطاء الإذن. وهذا في الواقع ينسجم مع تشخيص بن علي نفسه لطريقته في العمل. فقد قال يوماً كلمة مأثورة في ذلك مفادها: «أصغي ثم أفكر ثم أعمل».

وقد يكون من حسن حظ تونس ان رئيسها لا يفكر قبل أن يصغي ولا يعمل قبل أن يفكر!

الضيف

لأن الإتحاد الأوروبي يفضل التعامل الجماعي

جاك سانتير يدعو الدول العربية إلى الخروج من الإنفصالية!

■ عندما ترك جاك ديلور رئاسة المفوضية الأوروبية أخيراً، ظن كثيرون ان هذا الرجل المثير للجدل منذ ان كان وزيراً للمالية الفرنسية في العهد الإشتراكي، قد ملأ الدنيا وشغل الناس بحيث لن يكون من السهل ان يملأ مكانه واحد من وزنه.

لكن جاك سانتير رئيس وزراء اللوكسمبورغ السابق، ولم تمض أشهر قليلة على خلافته جاك ديلور في رئاسة المفوضية الأوروبية، سرعان ما ملأ منزلة سلفه من البداية، وتقدم عليه خطوة في اتجاه الدول العربية، ليس من حيث التشديد على اهمية التبادل العربي - الأوروبي، بل من حيث اعطاء العرب «الوصفة» الصحيحة لأوضاعهم لكي تكون علاقتهم مع أوروبا مجدية.

ويمكن تلخيص نظرية جاك سانتير، كما عبر عنها في العشاء السنوي لغرفة التجارة العربية - البريطانية في الشهر الماضي، بالقول انه إذا لم تكن العلاقات بين الدول العربية ذاتها جيدة، فإنها لا يمكن أن تكون جيدة مع بقية العالم.

على ان هذ الموقف الأوروبي ليس جديداً لكن الجديد في خطاب سانتير في عشاء غرفة التجارة العربية - البريطانية هو تسليط الضوء على المشكلة العربية بدل تأكيد الموقف الأوروبي. ففي ندوة تونسية عقدت في لندن قبل سنتين قال مندوب الإتحاد الأوروبي ان أوروبا ليس لديها وقت تضيعه في التعامل مع كل دولة مغاربية على إنفراد، وانها تفضل التعامل مع «إتحاد مغاربي» او كتلة من الدول المغاربية.

وقد لبى سانتير دعوة غرفة التجارة العربية - البريطانية عشية إنعقاد المؤتمر الصناعي الأوروبي - الخليجي الثالث في مسقط، مما أعطى المناسبة وزناً خاصاً. وكان حضور الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية أيضاً له مغزى، على الأقل في تصور أمين عام الغرفة عبد الكريم المدرس، من حيث انه «الند» العربي الوحيد المتاح لرئيس المفوضية الأوروبية.

ومما يذكر ان لعبد الكريم المدرس علاقة صداقة مع أمين الجامعة العربية،وعلاقة صداقة أيضاً مع جاك سانتير عن طريق بعض رجال الأعمال العرب الذين لهم مركز إقتصادي مرموق في اللوكسمبورغ منذ أن كان سانتير رئيساً لحكومتها. وهذا، بلا ريب، جعل رئيس المفوضية الأوروبية في الموقع المناسب للتعاطي مع العرب عن معرفة ودراية واستعداد حقيقي للتفهم والتفاهم.

وبالإستماع إلى الدكتور عصمت عبد المجيد بعد خطاب جاك سانتير، نقول مع الأسف الشديد الشديد ان أمين الجامعة العربية العربية قد اثبت أن جامعته بحالتها الحاضرة لم يعد لها لزوم. إنها ليست الصيغة المناسبة لعصر التكتلات الإقتصادية والأسواق المفتوحة.

والملفت للنظر ان غرفة التجارة العربية - البريطانية تسد الآن جزءاً ملحوظاً من الفراغ العربي في هذه الناحية، (والفضل في ذلك إلى أمين عام الغرفة)، بحيث أصبحت تقوم بالدور المفقود للجامعة. ولعل هذا الأمر هو حالة طبيعية في السياق التاريخي حيث الرأي السائد ان جامعة الدول العربية نشأت قبل نصف قرن كمخلوق إنكليزي!

وما قاله جاك سانتير في لندن من انّهُ لم يعد جائزاً أن تبقى الدول العربية في حالة تشرذم وتباعد، لا يعبر فقط عن التفاتة خاصة إلى العالم العربي، بل يعبر في الحقيقة عن مصلحة أوروبية أكيدة: مصلحة إقتصادية وتجارية، ومصلحة أمنية وسياسية.

وهذا الكلام يناقض ببساطة ما درج العرب على ترديده، وخاصة في المرحلة الثورية، من أن مصلحة أوروبا (بصفتها الإستعمارية السابقة)، أن يبقى العرب في حالة التجزئة والتباعد، وانها تعمل دوماً لإدامة هذه الحالة من اجل إستنزاف العرب واستغلال ثرواتهم وتركهم فريسة للجهل والتخلف. فإذا برئيس المفوضية الأوروبية يقول ان الإنفصال العربي مضر بأوروبا، وأن الفقر العربي يقلقها، وان الإضطراب العربي يهدد أمنها، وأنها تريد العرب جاراً عزيزاً إلى جنوبها، ينعم بالبحبوحة والإستقرار.

فالقارة الأوروبية بعد قرون طويلة من الإقتتال والحروب، بينها حربان عالميتان طاحنتان في هذا القرن، اكتشفت ان الإتحاد هو طريقها الوحيد إلى السلام والتكامل والإزدهار. وبالمقارنة تبدو المسيرة العربية معاكسة تماماً، اي من الإتحاد إلى التجزئة، والتناحر والإقتتال، والأدهى من ذلك، ان العرب في مرحلة الإتحاد الأوروبي، كانوا يكثرون الكلام عن الإتحاد ويمعنون في الإنفصال، بينما يسير الأوروبيون إلى الإتحاد ومنهم من يصرخ كل يوم، كبعض المحافظين في بريطانيا، بخطر فقدان السيادة الوطنية.

وما قاله سانتير عن العوائق التي تضعها الدول العربية إزاء بعضها البعض، وخاصة بالنسبة إلى حرية انتقال الأشخاص والأموال والبضائع والخدمات، يجعل حالة التجارة فيما بين الدول العربية مزرية ومعيبة، إذ أنها على حد قوله لا تزيد على سبعة في المائة من إجمالي التجارة العربية، بينما تصل هذه النسبة بين الدول الأوروبية الآن إلى سبعين في المائة. أي ان القارة الأوروبية تسير باتجاه التكامل بسرعة تعادل عشرة أضعاف السرعة العربية، بل ربما مائة ضعف لأن التجارة العربية - العربية تراوح في مكانها تقريباً. وربما كان من الأسهل في الظروف الراهنة انتقال بضاعة عربية إلى بلد عربي عن طريق إعادة التصدير عبر طرف ثالث غير عربي، من انتقالها مباشرة من بلد عربي إلى آخر! ومع أن الأوروبيين يرتاحون إلى التعاطي مع الدول الخليجية في إطار مجلس التعاون الخليجي ككتلة إقليمية بدل التعاطي مع دوله واحدة واحدة، إلا أن ذلك لم يتعد الشكليات لأن تعاطي الدول الخليجية مع بعضها البعض لا يقوم حتى الآن على أساس اتحادي ثابت كسوق مشتركة بادوات تشريعية متناسقة.

على ان خطاب جاك سانتير في عشاء غرفة التجارة العربية - البريطانية يبقى، وخاصة إزاء اللاخطاب لأمين الجامعة العربية، حدثاً مهماً بمناسبته وبمضمونه لأنه على الأقل ينحي باللائمة على العرب أنفسهم بعدما ظلوا عقوداً من الزمن يلقونها على الغير. إنه خطاب عربي أن يقال للعرب الأ يلوموا إلاّ أنفسهم...

النـاس

● بدعوة من «جمعية الخريجين اللبنانيين في بريطانيا» و«جمعية خدمة الطفولة والسلام» أقيم في «معهد الدراسات الشرقية والافريقية» لجامعة لندن، حوار حول الوضع الإقتصادي والسياسي في لبنان ومضاعفاته داخلياً وإقليمياً، إشترك فيه الأب الدكتور شفيق ابو زيد والدكتور رغيد الصلح، والخبير المالي والمصرفي حسن الخليل والصحافي عبدالوهاب بدرخان.

● الدكتور صالح بكر الطيار، رئيس مركز الدراسات العربي - الأوروبي، غادر جدة بعدما امضى فيها أياماً للإعداد للمؤتمر السنوي الرابع للمركز عن الأمن العربي الذي سيعقد في الدار البيضاء في الشهر المقبل.

● أقامت جمعية «إندكس» البريطانية لحماية حقوق الكتاب والدارسين والناشرين، مزاداً علنياً في «صالة كريستي» في لندن، على مجموعة من الكتب النادرة عاد ريعها لصندوق مساعدة الكتاب والدارسين.

● تكريماً للباحث المغربي محمد بن شريفة أقيمت في كلية الآداب في مدينة وجدة ندوة بعنوان «تحقيق التراث المغربي الأندلسي: حصيلة وآفاق» شارك في الندوة عدد من الباحثين والمفكرين المغاربة.

● كورين لوباج، وزيرة البيئة الفرنسية، كانت موضع حفاوة في بيروت لما زارت «شركة سوليدير» برفقة السفير الفرنسي جان لافون ووفد من الديبلوماسيين الفرنسيين. كان في إستقبال الوزيرة الفرنسية وصحبها ناصر الشماع رئس مجلس الإدارة والمدير العام لسوليدير، الذي قدم للوزيرة والوفد المرافق لها شرحاً وافياً عن اعمال وخطط الشركة لإعادة إعمار الوسط التجاري في بيروت، ثم قام الوفد الفرنسي بجولة ميدانية للإطلاع على عملية تأهيل البنى التحتية وترميم الأبنية المتضررة.

وقدم ناصر الشماع للوزيرة لوباج شريطاً عن بيروت وعدداً من المنشورات الخاصة بسوليدير.

● الشيخ سعود ناصر الصباح، وزير الإعلام الكويتي، إفتتح في صالة الفنون بالضاحية معرض الطوابع السعودية النادرة الذي اقامته الجمعية السعودية لهواة الطوابع بالتعاون مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 LYON ROAD
HARROW ON THE HILL
MIDDLESEX HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص. ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International News
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
Tel: 0181- 561 7705
Fax: 0181- 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: 0181 863 9558
FAX: 0181 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738